مملكة البحرين

هيئة جودة التعليم والتدريب

التقرير السنوي ٢٠١٨

عقد من التطوير

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الموقر

صاحب السمو الملكي

الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

الفهرس

06 مهام هيئة جودة التعليم والتدريب

08 كلمة رئيس مجلس الإدارة

10 كلمة الرئيس التنفيذي

12 أعضاء مجلس الإدارة

14 أعضاء الإدارة التنفيذية

مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب

16 المدارس الحكومية

28 المدارس الخاصة

36 مؤسسات التدريب المهني

48 مؤسسات التعليم العالي

62 الامتحانات الوطنية

72 الإطار الوطني للمؤهلات

85 عقد من التطوير

86 الخلاصة

94 قصص النجاح

104 الملاحق

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

ANNUAL REPORT
2018

مهام هيئة جودة التعليم والتدريب

تأسست هيئة جودة التعليم والتدريب في عام 2008، وتمت إعادة تنظيمها بموجب المرسوم الملكي رقم (83) لسنة 2012. وقد أُوكل إليها بحسب المادة (4) من المرسوم الملكي مراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وإدارة الإطار الوطني للمؤهلات، وعقد الامتحانات الوطنية في ضوء المؤشرات الاسترشادية التي تضعها الهيئة، كما تقوم بنشر تقارير المراجعة ورفع تقرير سنوي عن النظام التعليمي والتدريبي بشكل عام في المملكة، متضمنًا النتائج والتحسينات التي تمت في النظام التعليمي والتدريبي؛ نتيجة لأعمال ومراجعات الهيئة.

الرؤية

أن نكون روادًا في تعزيز الجودة المستدامة لنرتقي بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي

الرسالة

كهيئة مستقلة، ندعم التحسين المستدام للجودة في قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين من خلال ما يلي:

- وضع المعايير والنماذج الاسترشادية لقياس جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب، وتسكين المؤهلات الوطنية.
- إجراء مراجعات لجودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لتحديد المسئولية وتحسين جودة مخرجاتها.
- بناء وتنفيذ نظام للامتحانات الوطنية يوفر التقييم الموثوق به لإنجاز المتعلمين في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.
- إدارة الإطار الوطني للمؤهلات، والذي يضم جميع أنماط التعلم، لتسكين المؤهلات الوطنية المبنية على مخرجات التعلم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في المملكة.
- نشر تقارير المراجعات والمؤهلات والامتحانات الوطنية، والتي تتسم بالدقة والنزاهة بهدف تحسين الجودة وتوفير المعلومات لمتخذي القرار.
- بناء القدرات الوطنية لدعم جهود تحسين الجودة والاستدامة في مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة.
- تعزيز الشراكة وآليات التواصل مع الجهات المعنية.

القيم

تتمثل القيم التي نتخذها نبراسًا لإنجاز أعمالنا فيما يلي:

- المهنية: الالتزام بالمعايير المهنية في جميع مهامنا بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- النزاهة: التحلي بالأمانة والموضوعية والأخلاقيات المهنية في عملنا.
- العدالة: الالتزام بالحياد، والقيام بعملنا بطريقة تحقق العدالة.
- الشفافية: العمل بانفتاح مع الجميع، ونشر التفاصيل الكاملة لمنهجياتنا في العمل والتقارير الخاصة بخدماتنا.
- الثبات: المحافظة على التقيد والالتزام بالتعليمات في جميع مهامنا.
- المصداقية: توفير خدمات يمكن الاعتماد عليها، وتكون محل ثقة جميع الجهات المعنية.
- الاستدامة: الاستثمار لمستقبل البحرين من خلال بناء القدرات الوطنية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تحتفل هيئة جودة التعليم والتدريب بإصدار تقريرها السنوي العاشر، منذ أن تأسست في العام 2008، لتسجّل بذلك عقدًا من الإنجازات والاحترافية في مراجعة وتقييم مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، وأداء المهام المنوطة بها على أكمل وجه.

قبل العام 2008، كان الجميع يتابع ولادة مبادرات تطوير التعليم والتدريب في المملكة بترقّب، أما اليوم في العام 2018، فإنَّ مملكة البحرين تحتفل بمرور 10 سنوات على نجاح جميع تلك المبادرات، التي اكتملت وتطورت، والتي من ضمنها المبادرة الأهم في إصلاح التعليم والتدريب، التي تُمثّلها هيئة جودة التعليم والتدريب.

لقد تدرّجت الهيئة في سلّم النجاحات المتواصلة، بدءًا من اجتيازها المراجعة الخارجية التي قامت بها الشبكة الدولية، ثم بنجاح الإطار الوطني البحريني للمؤهلات كأول إطار وطني للمؤهلات في الوطن العربي يتم محاذاته مع الإطار الإسكتلندي، وكثاني إطار يتمُّ اعتماده لدولة خارج الاتحاد الأوروبي. ثقة تراكمية تحقّق على إثرها للهيئة سمعة إقليمية ودولية في مجال تقييم وضمان جودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ إذ طلب منها مركز البحوث التربوية لدول الخليج العربي إجراء أول مراجعة لها خارجية، حيث تولى فريق مراجعات أداء المدارس، مراجعة مدرسة ثانوية بدولة الكويت الشقيقة، وهو ما يشير إلى مدى انتشار سمعة وثقة الأطراف المحلية، والإقليمية، والدولية فيما تمتلكه الهيئة من احترافية وإتقان، بدأ يحقّق الأثر المطلوب داخليًا وخارجيًا.

إن الصعود إلى قمة النجاح، وتحقيق التميز أمر شاقٌّ ومُجهدٌ، لكن الأكثر منه مشقة هو المحافظة على الإتقان والجودة في الأداء، والاستدامة فيهما، وكتابة قصة نجاح متتالية الفصول تتناقل جيلًا إثر جيل، وهو ما تسعى الهيئة لتحقيقه منذ تأسيسها حتى يومنا هذا، فلها منا جميعًا كل الشكر والثناء والتقدير، ولكل منتسبيها وموظفيها؛ وأخص بالذكر جميع أعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، والإدارة التنفيذية في الهيئة.

نعم، إنها 10 سنوات من العطاء والبناء والإنجاز، أوصلت الهيئة إلى مرحلة متقدمة في هذا الميدان، وتضع على عاتقها عبئًا أكبر، في المحافظة على المستوى المتقدم الذي وصلت إليه بين أقرانها ونظيراتها.

وختامًا، لا بد من التأكيد والثناء على أنَّ مبادرات إصلاح التعليم والتدريب، ومن ضمنها هيئة جودة التعليم والتدريب، التي غرست بذرتها قيادة الوطن، وعلى رأسها سيدي حضرة صاحب الجلالة، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، وسيدي صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، وسيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، حفظهما الله ورعاهما.

كما لابد من الإشادة بالرعاية والاهتمام، لسمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، الذي كان ولا يزال، الحاضن لجميع المشروعات التطويرية في ميدان التعليم والتدريب، ونائب رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس المحترمين، على ما يبذلونه من جهدٍ مخلص والتزام عالٍ يُحْتَذَى في أداء الواجب المهني، خدمةً لهذه الأرض الطيبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

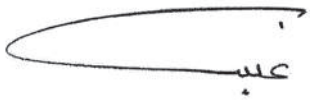

عبد العزيز بن محمد الفاضل
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

تحتفل مملكة البحرين العام المقبل بمناسبة حضارية مؤثرة، وهي مئوية التعليم (1919–2019).

لقد شهد العام 1919، تأسيس وتدشين التعليم النظامي في البحرين، عبر تشييد مدرسة الهداية الخليفية بمدينة المحرق، والتي كانت بمثابة مركز للمعرفة، والتنوير، والإبداع الثقافي.

ولم تتأخر البحرين في تعليم الإناث، حيث تأسست في العام 1928، أول مدرسة نظامية لهن، ثم تلاها تأسيس المدارس الخيرية الأهلية في الثلاثينيات، وتأسيس التعليم الصناعي والانطلاق في بناء المدارس في مختلف مناطق البحرين.

لاحقا، تشكّل مجلس المعارف في العام (1956)، ثم بعده بسنوات افتُتح المعهد العالي للمعلمين والمعلمات (1966–1967)، ثم بعده بعام واحد أنشئت كلية الخليج الصناعية للتعليم الفني والمهني.

بعد الاستقلال، سمّيت وزارة التربية والتعليم (1971)، لتنطلق مرحلة التعليم النظامي المدرسي، لحقه بعد ذلك التعليم الجامعي في فترة الثمانينيات، ولتستمر مملكة البحرين في طريق البناء المعرفي لأجيالها، ذلك الجهد الذي ما زالت لبناته ترصُّ بكل يقين وإيمان، إذ إنه بالعلم وحده تنهض الأمم وترتقي.

لقد كان لانطلاق المشروع الإصلاحي لسيدي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المفدى في العام 2002، الأثر الكبير في انطلاق مبادرات إصلاح التعليم والتدريب، التي ساهم في إنجاحها وتهيئة ظروف تميزها، سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس مجلس الوزراء، وسمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، حفظهما الله ورعاهما.

كما كان لنا الشرف والفخر في هيئة جودة التعليم والتدريب، أن نكون (لبنة) من تلك اللّبنات في ذلك البناء الرائع، ففي العام 2008، تم تأسيس هيئة جودة التعليم والتدريب، والتي تم تأسيسها على قواعد صلبة؛ لتكون بمثابة الولادة الثانية لتعليم ثابت وراسخ، يؤدى رسالته وفق أرقى المعايير المتبعة في الجودة، مدرسيًا وجامعيًا.

هذا العام، وقبل عام واحد من الاحتفال بمئوية التعليم، يصادف احتفال هيئة جودة التعليم والتدريب بمرور 10 سنوات من التأسيس، كما يصادف دخول مرحلة مهمة من مراحل عمل الهيئة، المتمثّل في تحقيق هيئة جودة التعليم والتدريب العديد من الإنجازات خليجيًا وعربيًا ودوليًا؛ هي نتيجة حتمية للخطط الإستراتيجية المرسومة وفق رؤية البحرين 2030، والتي تسير هيئة جودة التعليم والتدريب في فلكها.

انطلاقًا مما سبق من معلومات تاريخية حول تاريخ التعليم في مملكة البحرين، وهو التاريخ الذي نفتخر به جميعًا، فإنني أؤكد أنّ الهيئة وبما حظيت به من دعم من قيادة الوطن، حفظها الله ورعاها، ورعاية واهتمام من المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، ماضية في طريق التميز، والإتقان، والاحتراف، لتقدم للعالم أجمع، نموذجًا بحرينيًا عربيًا لضمان الجودة في التعليم، يضاهي أفضل المراكز على مستوى العالم، وبخبرات وكفاءات بحرينية، آمنت بها قيادة الوطن – حفظها الله – وها هي تواصل طريقها لتحقيق المزيد من العطاء والتميز في جميع مهامها الموكلة إليها، بتكامل الجهود بين مجلس إدارة الهيئة وجميع منتسبيها الذين يبذلون أقصى طاقاتهم لتشريف مملكة البحرين في هذا الميدان.
معًا سنحتفل بمئوية التعليم في البحرين.. معًا نحتفل بعقد من الإنجاز في هيئة جودة التعليم والتدريب؛ لنظل كما قال سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة: «ستكون الهيئة بمثابة العين الساهرة بالنسبة لسير وتنفيذ مشروع تطوير التعليم والتدريب».

وكل عام والبحرين بخير.

جواهر شاهين المضحكي
الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب

أعـضـاء مـجـلـس الإدارة

سعادة الدكتور
رشيد جاسم عاشور

سعادة الدكتور
إبراهيم محمد جناحي
الرئيس التنفيذي لتمكين

سعادة الدكتور
عبدالرحمن عبدالحسين جواهري
رئيس شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات

سعادة الدكتور
محمد علي حسن
عضو مجلس الشورى

سعادة السيد
عبدالعزيز بن محمد الفاضل
رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيد
كمال بن أحمد محمد
وزير المواصلات والاتصالات
نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة الدكتور الشيخ
خالد بن خليفة آل خليفة
نائب رئيس مجلس الأمناء
المدير التنفيذي
لمركز عيسى الثقافي

سعادة السيد
خالد عمرو الرميحي
الرئيس التنفيذي لمجلس
التنمية الاقتصادية

سعادة السيدة
عائشة محمد عبدالغني

أعـضـاء الإدارة الـتـنـفـيـذيـة

د. هيا المناعي
مدير عام، الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية

السيد خالد المناعي

السيدة دعاء شرفي

د. وفاء المنصوري

السيدة عصمت جعفر

د. جواهر المضحكي
الرئيس التنفيذي

السيدة وفاء اليعقوبي

د. الشيخة
لبنى آل خليفة

د. حسن الحمادي

د. طارق السندي
مدير عام، الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات

د. خالد الباكر

المدارس الحكومية

المدارس الحكومية

مقدمة

تمضي هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية قُدُمًا في تنفيذ مراجعاتها؛ وفق إطار مراجعة أداء المدارس، في نسخته الثالثة، والمبني على أساس ثلاثة محاور رئيسة: يركز المحور الأول فيه على جودة المخرجات، مشتملًا مجالَيْ: إنجاز الطلبة الأكاديمي، والتطور الشخصي، ويركز المحور الثاني على جودة العمليات الرئيسة، ويشمل مجالَيْ: التعليم والتعلم، ودعم الطلبة ومساندتهم، في حين يركز المحور الثالث على ضمان جودة المخرجات والعمليات، ويشمل مجال القيادة والإدارة والحوكمة، ويمثّل تقييم هذه المجالات أساسًا في إصدار الأحكام على أداء المدارس فيما يرتبط بفاعليتها بوجه عام، وقدرتها الاستيعابية على التحسن؛ وفقًا لمقياس مكون من أربع درجات، هي: «ممتاز»، و «جيد»، و «مرضٍ»، و «غير ملائم». وقد شملت الدورة الثالثة للمراجعات: مراجعات اعتيادية، ومراجعات خاصة للمدارس التي حصلت على تقدير: «ممتاز» في الفاعلية بوجه عام في آخر مراجعة لها، إضافة إلى زيارات المتابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم».

ويستعرض هذا التقرير في قسمه الأول تحليل نتائج مراجعات أداء المدارس الحكومية التي تمت في المرحلتين السادسة والسابعة في العام الدراسي 2017–2018، من دورة المراجعة الثالثة، وفي القسم الثاني يستعرض تحليلًا شاملًا يقارن فاعلية الأداء للمدارس التي تمت مراجعتها في هذه الدورة عبر الدورات وحتى تاريخه، في حين يوضح القسم الثالث من التقرير نتائج زيارات المتابعة في العام الدراسي 2017–2018، للمدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم».

تحليل نتائج مراجعة أداء المدارس الحكومية في العام الدراسي 2017-2018

أنهت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية المرحلتين السادسة والسابعة من دورة المراجعات الثالثة في مايو 2018 – وفقًا لخطتها التشغيلية – بمراجعة (64) مدرسة حكومية، كان من بينها (38) مدرسة ابتدائية، و(17) مدرسة إعدادية وابتدائية إعدادية، و(9) مدارس ثانوية وإعدادية ثانوية. وبنهاية هاتين المرحلتين من المراجعات، تكون الإدارة قد أكلمت مراجعة أداء (188) مدرسة حكومية إلى الآن في دورتها الثالثة من أصل (208) مدرسة، ومن المتوقع استكمال هذه الدورة من المراجعات بنهاية شهر ديسمبر من العام 2018. ويُفصّل هذا القسم من التقرير تحليل أداء المدارس الـ (64) التي تمت مراجعتها خلال العام الدراسي 2017–2018.

الفاعلية بوجهٍ عام

يتم التركيز على المخرجات التعليمية بصورة أساسية، ومدى تأثير العمليات، وآليات ضمان الجودة عليها بصورة مباشرة، أثناء إصدار الحكم على الفاعلية العامة لأداء المدرسة. ويبين الشكل (1) أحكام المدارس التي تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017–2018، حيث حصلت (14%) من المدارس على تقدير: «ممتاز»، و(22%) على تقدير: «جيد»، و(28%) على تقدير: «مرضٍ»، في حين حصلت (36%) من المدارس على تقدير: «غير ملائم». وفيما يتعلق بزيارة المدارس التي حصلت على تقدير: «ممتاز» في الدورة السابقة، خضعت مدرستان منها إلى مراجعة خاصة، وجاءت نتائجها لتؤكد ثبات أدائها على حكم: «ممتاز».

الشكل (1): الفاعلية بوجه عام لـ (64) مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017-2018، من الدورة الثالثة للمراجعات

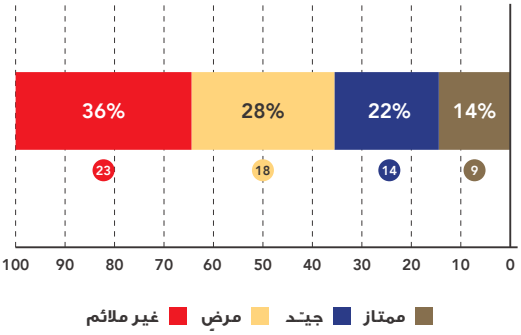

ولا يـزال الوضـع مقلقًـا جـدًا بالنسـبة للمرحلـة الإعداديـة، حيـث تواجـه أكبـر التحديـات مـن حيـث تحسـين الأداء، فلـم تشـهد مراجعـات هـذا العـام حصـول أي مدرسـة إعداديـة علـى تقديـر: «ممتـاز»، فيمـا شـكلت نسـبة المـدارس الإعداديـة التـي حصلـت علـى تقديـر: «غيـر ملائـم» (71%) بواقـع (12) مدرسـة مـن أصـل (17) مدرسـة إعداديـة تمـت مراجعتهـا هـذا العـام، كمـا يوضحـه الشـكل (2). كمـا جـاء أداء المـدارس الثانويـة مقلقًـا أيضًـا، حيـث شـكلت نسـبة المـدارس التـي حصلـت علـى تقديـر: «غيـر ملائـم» (44%) مقابـل (22%) حصلـت علـى تقديـر: «مـرض»، و(22%) علـى تقديـر: «جيـد»، و(11%) علـى تقديـر: «ممتـاز» بواقـع مدرسـة واحـدة. وجـاءت أحـكام مـدارس المرحلـة الابتدائيـة أكثـر توازنًـا نسـبيًا، حيـث شـكلت نسـبة تقديـري: «جيـد»، و«ممتـاز» مـا يعـادل نصـف النتائـج تقريبًـا (47%)، فـي ظـل وجـود نسـبة ليسـت بالقليلـة بلغـت (18%) لتقديـر: «غيـر ملائـم».

وبالنظـر إلـى المـدارس بشـكل عـام، تجـدر الإشـارة إلـى أن المـدارس الـ (9) الحاصلـة علـى تقديـر: «ممتـاز» لهـذا العـام جـاءت (8) منهـا للبنـات، ومدرسـة واحـدة للبنيـن، هيئتهـا التعليميـة نسـائية. وقـد جـاءت نتائـج (2) منهـا لتؤكـد ثباتهـا علـى هـذا التقديـر مـن الـدورة السـابقة، كمـا حصلـت مدرسـة علـى تقديـر: «ممتـاز» مـع أول مراجعـة لهـا، فـي حيـن تقدمـت بقيـة هـذه المـدارس مـن تقديـرات أقـل إلـى تقديـر: «ممتـاز». وفيمـا يختـص بتقديـر: «غيـر ملائـم»، فقـد كان للبنيـن النصيـب الأكبـر منهـا، بواقـع (20) مدرسـة، مقابـل ثـلاث مـدارس للبنـات فقـط.

الشـكل (2): الفاعلية بوجه عام حسب المرحلة الدراسية لـ (64) مدرسـة تمـت مراجعتهـا فـي العـام الدراسـي 2017-2018، مـن الدورة الثالثة للمراجعات

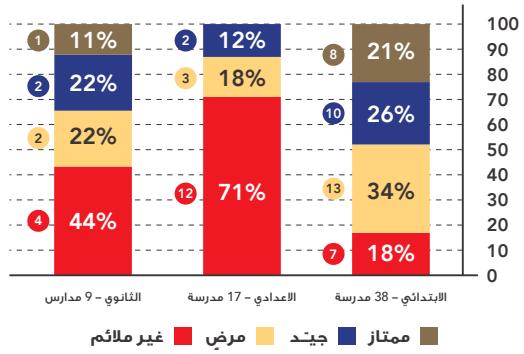

القدرة الاستيعابية على التحسن

إنَّ لتوافـر عناصـر الاسـتقرار مـن حيـث المـوارد الماديـة والبشـرية، وقـدرة المدرسـة علـى التعامـل مـع المؤثـرات الخارجيـة، دورًا كبيـرًا فـي الحكـم علـى قدرتهـا علـى مواجهـة التحديـات والتعامـل معهـا. كمـا يؤكـد هـذا الحكـم علـى اسـتقراء توجـه أداء المدرسـة المسـتقبلي مُرَكِّـزًا علـى دور القيـادة وفاعليتهـا فـي تقييـم الوضـع الحالـي، والتخطيـط لتطويـره، وإدخـال التحسـينات المسـتمرة عليـه.

وجـاءت نتائـج المـدارس فـي قدرتهـا الاسـتيعابية علـى التحسـن أفضـل حـالًا نسـبيًا مـن نتائـج فاعليتهـا العامـة كمـا يوضحـه الشـكل (3)، فتوزعـت أحـكام المـدارس مـا بيـن (20%) حاصلـة علـى تقديـر: «ممتـاز»، و(23%) حاصلـة علـى تقديـر: «جيـد»، و(20%) علـى تقديـر: «مـرض». وقـد أظهـرت المـدارس ذات التقديـر الـ «ممتـاز»، تميّـزًا فـي التعامـل مـع توصيـات تقاريـر الهيئـة السـابقة، وقـدرة علـى إدخـال التحسـينات بمـا يضمـن تطـور إنجـاز الطلبـة الأكاديمـي وتقـدم أدائهـم، إضافـة إلـى قـدرات عاليـة فـي العمليـات الإسـتراتيجية المرتبطـة بالتخطيـط والتقويـم.

ويشـكل حصـول (36%) مـن المـدارس علـى تقديـر: «غيـر ملائـم» فـي قدرتهـا علـى التحسـن مؤشـرًا مقلقًـا، خاصـة فـي ظـل حصـول (17) مدرسـة مـن أصـل (23) علـى تقديـر: «غيـر ملائـم» فـي كافـة مجـالات المراجعـة، وحصـول (14) مدرسـة علـى توصيـات بالتدخـل مـن قبـل الجهـات المعنيـة فـي وزارة التربيـة والتعليـم لتطويـر الأداء. ويُعْـزَى ضعـف أداء المـدارس فـي هـذا الشـأن إلـى تحديـات متباينـة ترتبـط فـي عمومهـا بعـدم اسـتقرار الهيئـات الإداريـة والتعليميـة، والـذي تناغَـم أيضًـا مـع ضعـف أداء بعـض الهيئـات التعليميـة، إضافـة إلـى تحديـات مرتبطـة بالطلبـة مـن حيـث قـدرة المـدارس علـى التعامـل مـع تنـوع خلفياتهـم الثقافيـة، ومـع الطلبـة الذيـن لغتهـم الأم غيـر العربيـة، وبعـض التحديـات المرتبطـة بوعـي الطلبـة وسـلوكهم، ووعـي أوليـاء أمورهـم، وأخـرى مرتبطـة بهيكلـة وتنظيـم المراحـل الدراسـية والصفـوف فـي المدرسـة، والبيئـة المدرسـية ومرافقهـا فـي حـالات أخـرى.

الشكل (3): القدرة على التحسن لـ (64) مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017-2018، من الدورة الثالثة للمراجعات

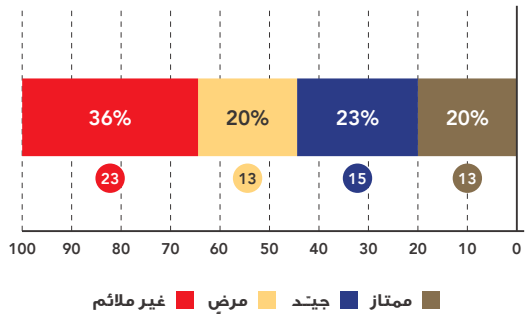

وقد أظهرت (34%) من المدارس قدرةً ملحوظةً على إجراء التقييم الذاتي الدقيق، ونضجًا مهنيًّا عاليًّا في تسجيل التقييمات في استمارات التقييم الذاتي لها وفقًا للمعايير الواردة في «دليل مراجعة أداء المدارس»، حيث تطابقت تقديراتها مع الأحكام الصادرة من قبل فرق المراجعة، كما يبينه الشكل (4). وشكل الاختلاف بفارق درجة ما بين تقييم المدرسة وأحكام فرق المراجعة نسبة (57%)؛ الأمر الذي يُعَدُّ مقبولًا نسبيًّا. ويُعَدُّ تقلص نسبة المدارس التي أظهرت تضخمًا بمقدار درجتين أو أكثر إلى (10%) عن الأعوام الدراسية السابقة، أمرًا إيجابيًا، إلا أن استمرارية وجود هذه النسبة؛ يستحق المتابعة والتحليل من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم، خاصة بعد مرور المدارس بثلاث زيارات مراجعة؛ وذلك لضمان فهمها لمعايير التقييم الواردة في الدليل، وانعكاساتها على الأحكام.

الشكل (4): الفرق بين التقييمات الواردة في استمارات التقييم الذاتي من المدارس والأحكام الصادرة لها من قبل فرق المراجعة لـ (64) مدرسة في العام الدراسي 2017-2018، من الدورة الثالثة للمراجعات

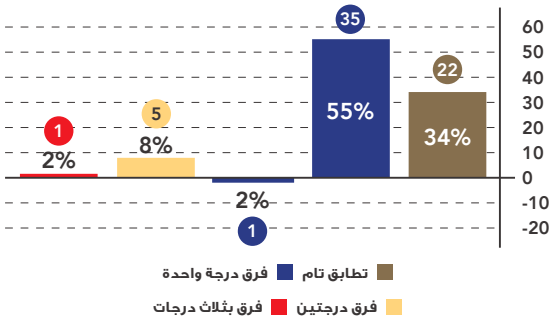

جودة المخرجات

مخرجات العملية التعليمية المرتكزة على انعكاس جميع ما تقوم به المدرسة من عمليات؛ تشكل عصب مراجعات أداء المدارس، حيث يمثل مجالا: إنجاز الطلبة الأكاديمي، وتطورهم الشخصي وزنًا كبيرًا أثناء إصدار الأحكام العامة في المراجعات. وكما في الأعوام الماضية، تواصل انخفاض تقدم الطلبة في إنجازهم الأكاديمي عن مستوى تقدمهم في تطورهم الشخصي، حيث حصلت (14%) من المدارس في العام الدراسي 2017–2018، على تقدير: «ممتاز»، و(22%) على تقدير: «جيد»، و(28%) على تقدير: «مُرْضٍ»، و(36%) على تقدير: «غير ملائم» في مجال الإنجاز الأكاديمي؛ كما يوضحه الشكل (5).

وشهد أداء المدارس الممتازة في هذا المجال تركيزًا على رفع مهارات الطلبة الأساسية، إضافة إلى توظيف الأعمال بأشكالها المختلفة لتطوير هذه المهارات؛ مما ساهم في رفع قدرات الطلبة على التعلم الذاتي في ظل وجود نظم تقييم حقيقية وواقعية في هذه المدارس، إلا أن هذه الممارسات لم تتضح بشكل مناسب في المدارس ذات الأداء الأقل، خاصة ذات التقدير: «غير ملائم»، حيث استمرت هذه المدارس في عدم توظيف التقويمات الداخلية بالدقة والكفاءة المطلوبة؛ فلم تكن الاختبارات تتناسب والفئات العمرية والكفايات المطلوبة، وتنقصها الدقة في التصويب بصورة أسهمت في عدم إظهار الصورة الحقيقية عن مستويات الطلبة؛ نظرًا لتضخم الدرجات المُعْطَاة. واستمر ضعف الطلبة في المدارس المختلفة في اكتساب مهارات المواد الأساسية كمهارات القراءة والكتابة، وبعض من مهارات الرياضيات؛ مما يشكل تحديًا لهم ولمعلميهم عند انتقالهم للمرحلة التالية. وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط الوطني لمستويات أداء الطلبة في الصفين السادس والثاني عشر ما زال يشير إلى تدنّي النتائج؛ الأمر الذي يتوافق في أغلب الحالات مع نتائج المدارس ذات الأداء الأقل، مع وجود بعض النماذج الإيجابية في بعض المواد في المدارس ذات الأداء الـ: «ممتاز»، أو الـ «جيد».

الشكل (5): جودة المخرجات لـ (64) مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017-2018، من الدورة الثالثة للمراجعات

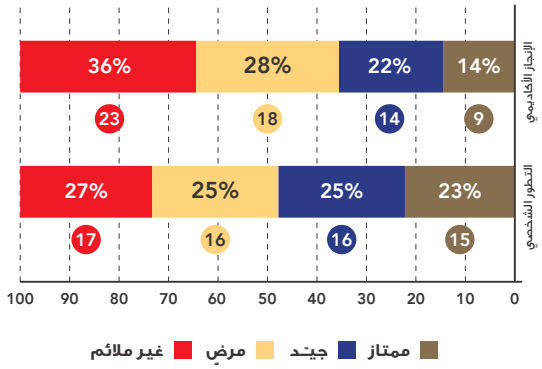

وفيما يرتبط بنتائج المدارس في مجال التطور الشخصي، فقد جاءت كما يبينها الشكل (5)، بحصول (23%) من المدارس على تقدير: «ممتاز»، و(25%) على تقدير: «جيد»، و(25%) على تقدير: «مُرْضٍ»، و(27%) على تقدير: «غير ملائم»؛ وعادة ما يكون التقدم في هذا المجال أكثر وضوحًا، إلا أن وجود نسبة تقدير: «غير ملائم» بما يفوق ربع نتائج المدارس في هذا المجال يستحق المتابعة والتحليل من الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم. ويرجع أبرز أسباب ظهور هذه النسبة إلى تدني وعي الطلبة، وضعف تحملهم المسئولية، وقلة مساهماتهم في الحياة المدرسية، وظهور ممارسات غير مرغوبة، كالضرب، والشجار وغيرها من السلوك غير المقبول. إلا أن الصورة تختلف في المدارس ذات التقدير: «ممتاز»، و«جيد»، حيث أظهر الطلبة فيها تطورًا في قدراتهم على تحمل المسئولية، صاحبتها مشاركات فاعلة عالية في الأنشطة المدرسية؛ كشفوا من خلالها عن حسٍّ مبادرةٍ عالٍ وقدراتٍ تواصلٍ، ومهارات قيادية متميزة. وتجدر الإشارة إلى أنه لضمان مواكبة مخرجات النظام التعليمي البحريني أمثاله من النظم العالمية؛ لا تزال مهارة التعلم الذاتي تحتاج إلى الرعاية، وتغيير آليات تنميتها في أغلب مدارس المملكة.

جودة العمليات الرئيسة

يركز إطار المراجعة البحريني على عمليتين رئيستين – تقوم بهما المدرسة – متمثلتين في مجالَي التعليم والتعلم ومساندة الطلبة وإرشادهم؛ واللتين من شأنهما دعم وتحريك المخرجات إلى مستويات أفضل.

وجاءت نتائج مجال جودة عمليتي التعليم والتعلم مطابقة لنتائج مجال إنجاز الطلبة الأكاديمي، وفق ما تضمنهما الشكلان (5)، (6)؛ نظرًا لارتباط التقدم الأكاديمي الوثيق بما تقوم به المدرسة من جهود في تعليم الطلبة ودفعهم نحو التعلم. ويُعَدُّ تساوي نسب المدارس الحاصلة على تقديري: «ممتاز»، و«جيد» مع نسب المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» بنحو (36%)، ظاهرة تبعثُ على القلق في مراجعات العام الدراسي 2017–2018، حيث إنه كان من المؤمل انخفاض نسبة تقدير: «غير ملائم» مقابل ارتفاع التقديرات الأفضل، خاصة بعد مرور المدارس بمراجعتها الثالثة.

فبينما تميزت المدارس ذات الأداء الأفضل بوجود إجراءات إدارية صفية فاعلة، واستغلال إيجابي لوقت التعلم، وتنوع إستراتيجيات تعليم وتعلم فاعلة يراعى فيها المستويات المعرفية المتنوعة، والفئات المختلفة من الطلبة، علاوة على سلامة ممارسات التقويم من أجل التعلم، حيث أدى كل ذلك إلى اكتمال أركان الحصة، ورَفَعَ من مستويات تقدم الطلبة خلال الدروس، إلا أنَّ ممارسات وإجراءات التعليم والتعلم ظهرت بصورة غير ملائمة، في أكثر من ثلث المدارس، حيث لم تتم المحافظة في دروسها على حق الطالب في التعلم؛ فلم يتم ضبط السلوك وإدارته بالصورة السليمة فيها، إضافة إلى وجود تباين واضح في تنفيذ الإجراءات الصفية وإدارة وقت التعلم، وعدم توافر الرعاية الكافية؛ لتعلم الطلبة بفئاتهم المختلفة؛ وذلك لضعف إجراءات التمايز خلال الدروس.

الشكل (6): جودة العمليات الرئيسة لـ (64) مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017-2018، من الدورة الثالثة للمراجعات

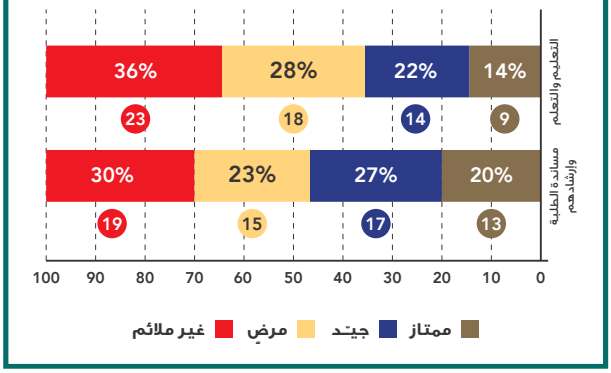

كما يبين الشكل (6) أنَّ نتائج المدارس في مجال مساندة الطلبة وإرشادهم، أفضل حالًا من مجال التعليم والتعلم، حيث جاءت النسب كالتالي: (20%) من المدارس حازت على أداء: «ممتاز»، و(27%) على تقدير: «جيد»، و(23%) على تقدير: «مرضٍ»، إلا أن المدارس ذات

الأداء: «غير ملائم» سجلت نسبةً أكبر، حيث بلغت (30%).

وكما في نتائج الأعوام السابقة، أجادت المدارس ذات الأداء الأفضل في كافة معايير هذا المجال، خاصة المرتبطة منها بالدعم الأكاديمي والشخصي للطلبة بكافة فئاتهم واحتياجاتهم، حيث تنوَّعت صور الدعم، وساهمت في رفع مستويات الطلبة العلمية والشخصية. وكانت لهذه المدارس جهود أسهمت في سهولة استقرار طلبتها فيها، كما أعدتهم للمراحل اللاحقة بشكل إيجابي. إلا أن الصورة اختلفت في المدارس ذات الأداء: «غير ملائم»، حيث تركز الضعف بصورة عامة في مقدرتها على تقديم دعم أكاديمي فاعل لطلبتها داخل الصفوف وخارجها، وإنَّ افتقار المدارس لنظام فاعل في هذا الشأن؛ يُصعِّب من مهمة المعلم داخل الصف، وينعكس سلبًا على قدرته على تنويع إستراتيجيات التعليم والتعلم، وكذلك على تحقيق الطلبة المستويات المتوقعة منهم وفقًا لقدراتهم. وفي الوقت الذي تُعَدُّ فيه بيئة التعلم في المدارس الحكومية آمنة في أغلبها، إلا أنه لا تزال بعض المدارس تواجه تحديات في هذا الشأن، مع وجود نقص بعض المختبرات والمصادر الداعمة لعملية التعلم، وأحيانًا وجود نقص في الموارد البشرية المتمثل في المعلمين الأوائل والمعلمين في بعض المواد الأساسية. وتتواصل هيئة جودة التعليم والتدريب مع وزارة التربية والتعليم بشكل فوري ومباشر حول كل ما يتعلق بأمن الطلبة وسلامتهم.

ضمان جودة المخرجات والعمليات

وللوقوف على ما تحتاجه المدرسة من عمليات متعددة لرفع مستويات إنجاز الطلبة وتقدمهم الشخصي، لابد أن تكون لديها عمليات إستراتيجية واضحة تشمل تقييمًا ذاتيًا دقيقًا؛ يغذي الخطط الإستراتيجية والتشغيلية، ويركز على تطوير العاملين مهنيًا، ومتابعة أدائهم بدقة، وهذا مما يتم قياسه في مجال القيادة والإدارة والحوكمة.

ويبين الشكل (7) حصول (34%) من المدارس في العام الدراسي 2017–2018، على تقدير: «غير ملائم» في هذا المجال، وهي نسبة مرتفعة ومصدر قلق مباشر، حيث إنَّ كل الدراسات تؤكد على أهمية دور قيادة المدرسة في رفع الأداء المدرسي، وبحصول (36%) من المدارس على تقدير: «غير ملائم» في كل من مجالَي: الإنجاز الأكاديمي، والتعليم والتعلم؛ يتبين مقدار التحدي الذي تواجهه تلك المدارس في رفع مستوى أدائها؛ الأمر الذي تقاطع مع حصول العديد من هذه المدارس على توصيات بضرورة التدخل من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم؛ لتقديم الدعم اللازم والفوري لها؛ لرفع مستوى أدائها. وتجدر الإشارة إلى أن نقص القيادات الوسطى، وعدم استقرار القيادات العليا في هذه المدارس لعبا دورًا بارزًا في تراجع الأداء أو استقراره في التقدير المنخفض. وجاءت أبرز التحديات مرتبطةً بضعف عمليات التقييم الذاتي، وعدم سلامة الخطط الإستراتيجية والتشغيلية، وعدم دقة مؤشرات الأداء فيها، إضافة إلى وجود ضعف عام في التمهّن، من حيث الدقة، والملاءمة للاحتياجات التدريبية، والتنفيذ، ومتابعة الأثر.

وقد حفلت المدارس ذات الأداء المرتفع، والتي حصلت على تقدير: «ممتاز» (19%)، وتقدير: «جيد» (23%) بالممارسات المتميزة، حيث لم تكتفِ تلك المدارس بدقة عملياتها الإستراتيجية، وفاعلية برامجها في التطوير المهني لمنتسبيها، وتنوع المشروعات المبنية على التخطيط السليم لمواجهة تحديات واقعها، بل أظهر عدد منها مبادرات إيجابية في نقل تجاربها المتميزة إلى المدارس الأخرى.

الشكل (7): فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لـ (64) مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017-2018، من الدورة الثالثة للمراجعات

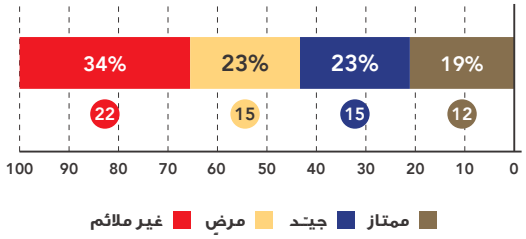

مقارنة بين نتائج دورات المراجعة الثلاث في الفاعلية بوجهٍ عام

تكون الهيئة، بنهاية العام الدراسي 2017–2018، قد أكملت مراجعة (188) مدرسة حكومية في مجمل الدورة الثالثة، جاءت نتائجها كما هو موضح في الشكل (8)، حيث يتعادل تقريبًا مجموع نسبتي المدارس الحاصلة على تقدير: «ممتاز» و«جيد» مع نسبة «غير ملائم»، حيث شكلت كل منهما حوالي ثلث المدارس. وبينما تُعَدُّ نسبة تقدير: «ممتاز» (15%) إيجابية، إلا أن وجود نسبة (32%) من المدارس ذات الأداء: «غير ملائم» تسترعي الانتباه، ولا تتوافق وطموحات المملكة ورؤيتها الحديثة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أصل الـ (61) مدرسة التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، كان منها (54) مدرسة للبنين، كما أن (45) من المدارس ذات التقدير: «غير ملائم» حصلت على ذات التقدير في كافة مجالاتها، مما يدل على وجود تحديات جمة تواجهها هذه المدارس في التعامل مع واقعها وتوصيات المراجعات السابقة.

الشكل (8): الفاعلية بوجه عام لـ (188) مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الثالثة للمراجعات

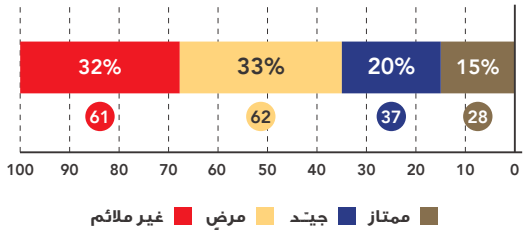

وعند مقارنة نتائج فاعلية الأداء لـ (187) مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة، حيث تم استثناء مدرسة واحدة لم تتم مراجعتها في الدورتين السابقتين، يبين الشكل (9) استمرار ظاهرة القطبية بين تقديري: «ممتاز» و«غير ملائم»، حيث إنّ الارتفاع بمقدار (7%) في نسبة المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز»، قابله ارتفاعٌ في نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» بمقدار (8%)، وذلك على حساب التقديرين: «جيد»، و«مرضٍ».

الشكل (9): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ (187) مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الثانية 2011-2014 والدورة الثالثة 2015–2018

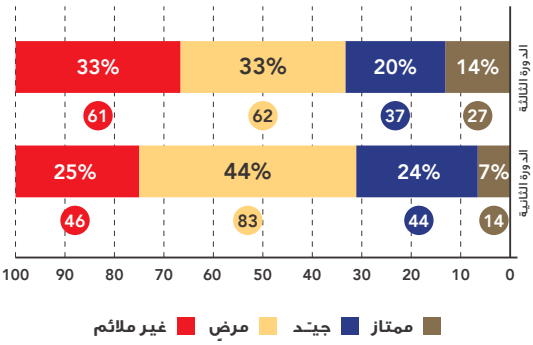

وعند مقارنة أداء (184) مدرسة حكومية تمت مراجعتها في الدورات الثلاث، حيث تم استثناء أربع مدارس لم تخضع لمراجعات في الدورة الأولى، يبين الشكل (10) استمرار النمو السلبي في نسب المدارس ذات التقدير: «غير ملائم»، حيث ارتفعت نسبة التقدير تباعًا من (21%)، ثم (23%) إلى (32%) من الدورة الأولى حتى الثالثة، في حين كان هناك نموٌّ إيجابيٌّ نسبيٌّ في تقدير: «ممتاز»، حيث ارتفع من (4%) إلى (8%)، ثم (15%) على ترتيب مدار الدورات نفسها، إلا أنّ العدد الإجمالي للمدارس الممتازة لا يزال دون مستوى الطموح. وقد ثبتت في الدورات الثلاث (4) مدارس على تقدير: «ممتاز»، مقابل ثبات (17) مدرسة على تقدير: «غير ملائم». وبينما استقرّ أداء (12) مدرسة على تقدير: «ممتاز»، ثبت أداء (36) مدرسة على تقدير: «غير ملائم» في آخر دورتين من المراجعات. ولذا توصي الهيئة بضرورة دراسة هذه الظواهر للوصول إلى نظام متكامل يضمن الاستفادة من الخبرات والممارسات المتميزة، وتناقلها بين المدارس ذات الأداء الأقل، إضافة إلى الاستفادة من توصيات الهيئة سواء في تقارير المراجعات أو التقارير السنوية، وصولًا إلى وضع خطة متكاملة للتعامل مع ظاهرة ثبات الأداء على تقدير: «غير ملائم» في تلك المدارس.

الشكل (10): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 184 مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الأولى 2008-2011، والدورة الثانية 2011-2014، والدورة الثالثة 2015-2018

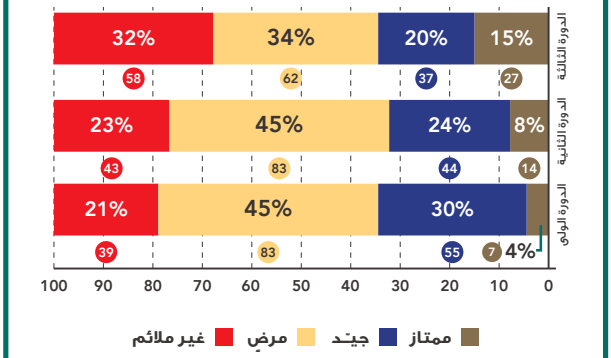

وتوضح مقارنة نسب تحرك الأداء بين الدورتين الثانية والثالثة لـ (187) مدرسة بصورة عامة، تحرك مستويات الأداء بصورة إيجابية لحوالي (21%) من المدارس بمقدار درجة إلى درجتين، وتراجع أداء تقريبًا (20%) منها بمقدار درجة واحدة إلى درجتين، في حين ثبت أداء (59%) من المدارس على أحكامها السابقة كما هو مبين في الشكل (11). وجاء تفصيل ثبات (110) مدرسة على أحكامها كالتالي: ثبتت (33) مدرسة على تقديري: «ممتاز»، و«جيد»، و(41) مدرسة على تقدير: «مرضٍ»، و(36) مدرسة على تقدير: «غير ملائم». وقد لوحظ التحرك الإيجابي في أداء المدارس التي تعاملت بجدية مع توصيات تقارير الهيئة للمراجعة السابقة، مع تركيز واضح على رفع قدرات الطلبة الأكاديمية والشخصية، وتوجيه كافة الجهود والعمليات المدرسية بما يضمن

تحسين الأداء العام. كما تباينت أسباب تراجع المدارس في أحكامها، حيث تأثرت بصورة مباشرة بضعف المدخلات من حيث مهارات الطلبة الأساسية، وعدم الاستقرار في الهيئات التعليمية والإدارية، وضعف عمليات التمهين فيها؛ الأمر الذي انعكس بشكل غير إيجابي على التمكن من إستراتيجيات التعليم والتعلم، ومهارات الإدارة الصفية.

الشكل (11): التغييرات في أحكام الفاعلية بوجه عام لـ (187) مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة من المراجعات 2011-2014، و2015–2018

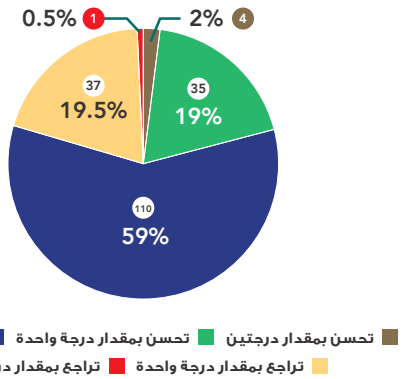

وقد أضحى تأخر أداء البنين عن البنات بشكل عام، ظاهرة لابد من التعامل معها بمنهجية واضحة، وبما يضمن رفع مستوى فاعلية أداء مدارس البنين، حيث يبين الشكل (12)، تمركز مدارس البنات في تقديري: «ممتاز»، و«جيد»، وبنسب عالية جدًا، في حين تمركزت مدارس البنين في تقدير: «غير ملائم» بشكل لافت للنظر، حيث قابلت (7) مدارس للبنات حاصلة على تقدير: «غير ملائم»، (54) مدرسة للبنين، والتي جاء نصفها في المدارس الإعدادية. ولا يزال تصاعد أعداد مدارس البنين الابتدائية في تقدير: «غير الملائم»، مؤشرًا آخر يدعو للقلق. وتؤكد الهيئة توصيتها السابقة بضرورة تعزيز دور مجتمعات التعلم المهنية؛ لضمان انتقال الاستفادة من الممارسات المدرسية الممتازة، خاصة بين المحافظات والمراحل التعليمية المختلفة، ومدارس البنين والبنات، وكذلك توجيه جهود التمهين لمعلمي مدارس البنين بما يخدم تلبية احتياجاتهم المهنية الحقيقية.

الشكل (12): الفاعلية بوجه عام - مقارنة مدارس البنين والبنات في (188) مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الثالثة 2015 - 2018

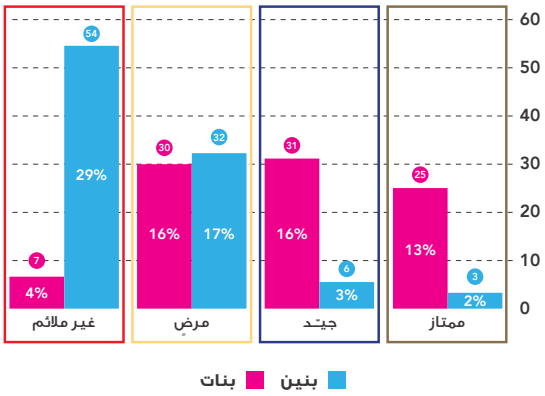

زيارات المتابعة للعام الدراسي 2017-2018

للوقوف على تقدم المدرسة ذات التقدير: «غير ملائم» تجاه استيفاء التوصيات التي وردت في تقرير المراجعة، فإنه يتم تنظيم زيارة متابعة لمدة يوم واحد في غضون (6) أشهر إلى سنة بعد آخر زيارة مراجعة لها؛ تجتازها المدرسة بنجاح فقط حال حصولها على تقدير: «تقدم كافٍ». أما في حال حصولها على أحد التقديرين: «قيد التقدم»، أو «تقدم غير كافٍ» فإنها ستخضع إلى زيارة متابعة ثانية وأخيرة.

وقد نفذت الهيئة في العام الدراسي 2017–2018، (17) زيارة متابعة ثانية، لمدارس حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثالثة. ويبين الشكل (13) أنَّ (3) مدارس فقط هي التي استطاعت إحراز «تقدم كافٍ»، في حين حصلت (10) مدارس على «قيد التقدم»، و(4) على «تقدم غير كافٍ»؛ مما يشير إلى وجود تحديات واضحة أمام المدارس الـ (4) تَحدُّ من قدرتها على تحسين الأداء، ويتطلب تدخلًا فوريًّا من الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم؛ لرفع مستوى أدائها العام. وتجدر الإشارة إلى أن من بين الـ (17) مدرسة، حصلت مدرسة واحدة على تقدير: «غير ملائم» في دورات المراجعة الثلاث، و(9) مدارس حصلت على تقدير: «غير ملائم» في آخر دورتي مراجعة.

الشكل (13): المدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الثالثة، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الثانية لها في العام الدراسي 2017 - 2018

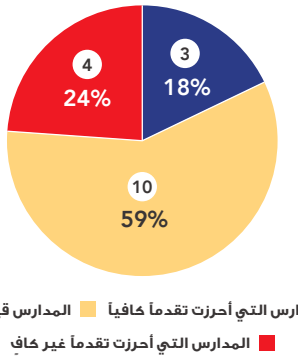

ويبين الشكل (14) نتائج (18) مدرسة خضعت لزيارة متابعة أولى في العام الدراسي 2017–2018، أحرزت (4) مدارس منها «تقدم كافٍ»، في الوقت الذي حصلت فيه (9) مدارس على «قيد التقدم»، و(5) مدارس على «تقدم غير كافٍ». وتجدر الإشارة، أن من بين الـ (18) مدرسة، حصلت (5) مدارس على تقدير: «غير ملائم» في دورات المراجعة الثلاث، و(11) مدرسة حصلت على تقدير: «غير ملائم» في آخر دورتي مراجعة. ومن ثمَّ توصي الهيئة بتقديم دعم خاص، وبجهود مركزة من الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم لهذه الفئة من المدارس؛ لضمان دعمها، وتطور أدائها إلى المستوى المتوقع.

الشكل (14): المدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الثالثة، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الأولى لها في العام الدراسي 2017-2018

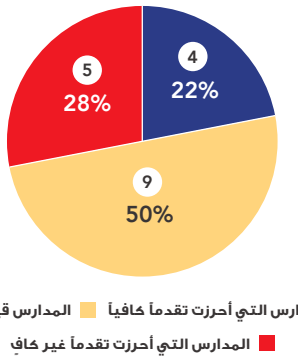

في تجربة مثمرة: مراجعو المدارس بـ «هيئة جودة التعليم والتدريب» يستكملون بنجاح مراجعة أداء مدرسة ثانوية بدولة الكويت الشقيقة

في إطار التعاون المشترك، وبناء على دعوة من المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي، استكمل مراجعو هيئة جودة التعليم والتدريب مراجعة أداء مدرسة قرطبة الثانوية للبنات في دولة الكويت الشقيقة خلال الفترة من 1 إلى 8 فبراير 2018، وذلك في إطار تطبيق أنموذج لإطار مراجعة جودة أداء مَدْرسي موحد لدول الخليج العربي ضمن برنامج «تجويد التعليم».

ويأتي مشروع «تجويد التعليم» والذي يتبناه المركز العربي للبحوث التربوية، متوافقًا مع التوجهات العالمية في تأكيد تقييم جودة أداء الممارسات المدرسية؛ بغرض رفع مستوى المخرجات التعليمية، مشيرين إلى أهمية توفير نظرة تقييمية محايدة وخارجية عن فاعلية الأداء المدرسي؛ الأمر الذي تجلى بمشاركة فريق المراجعة المنتدب من الهيئة لهذه المهمة، وأفضى إلى بروز أرقى أشكال التكامل والتعاون بين المؤسسات المعنية بالمساهمة في تطوير التعليم على مستوى الخليج العربي.

وقد أصَّلت هذه المشاركة الاستفادة من الكفاءات الخليجية بما يتسق وتوجهات دول مجلس التعاون الخليجي في الدعوة إلى تعزيز نقل الخبرات فيما بينها، والاستفادة من التجارب المختلفة بين دول المجلس في المجالات التربوية. وقد أشاد المعنيون بِكَمّ الخبرات المتراكم لدى المراجعين في الهيئة على مدى السنوات العشر الماضية؛ ممَّا مكنهم من تشكيل أصول معرفية ذات كفاءة عالية، وقدرات متميزة في مجال تقييم جودة الأداء المدرسي، في ظل ترحيب الهيئة بكافة أشكال التعاون في نقل الخبرات، وبناء القدرات في هذا المجال بين دول المجلس.

وقد أبدى كلٌّ من المركز ومدرسة قرطبة الثانوية للبنات تعاونًا كبيرًا في تيسير إجراءات المراجعة وعملياتها بما يضمن تحقيق الاستفادة القصوى منها، حيث حققت المراجعة جميع الأهداف المرجوة والتي شملت: تجريب الإطار الموحد، وتقييم أداء المدرسة، وتقديم التغذية الراجعة التي تشكل أساسًا في تطوير، وتحسين الممارسات التربوية في مدرسة قرطبة، إضافة إلى ما يترتب على نتائج التجريب من متطلبات للمشاغل التربوية اللاحقة، والتي من شأنها توسعة نطاق هذا التجريب على ممثلين من كافة دول المجلس؛ بغية الوقوف على مرئياتهم في نقل الممارسات إلى دولهم.

وقد اشتملت عملية المراجعة على زيارات قبلية؛ ساعدت على تهيئة المدرسة للمراجعة، وتنفيذ كافة العمليات الأساسية كزيارات الملاحظة الصفية، وإجراء المقابلات مع كافة الشرائح بالمدرسة، وتحليل الوثائق والمستندات، وغيرها. وقد أعربت إدارة المدرسة عن تقديرها لجهود الفريق، وعمق استفادتها من التجربة والتغذية الراجعة التي حصلت عليها؛ كونها أول مدرسة تخضع لهذا النوع من التقييم وفق الإطار الموحد، متمنيةً استمرار هذه التجربة، وتعميمها على كافة المدارس؛ لضمان تطور الأداء بصورة واقعية ومدروسة.

المدارس الخاصة

المدارس الخاصة

مقدمة

تُنَفَّذ مراجعات أداء المدارس الخاصة طبقًا لمجالات ومعايير إطار مراجعة أداء المدارس، الذي تمت الإشارة إليه في الجزء المتعلق بإدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية. وقد أتمّت هيئة جودة التعليم والتدريب، متمثلة في إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، مراجعة (16) مدرسة خاصة في المرحلتين السادسة والسابعة في العام الدراسي 2017–2018، ضمن الدورة الثانية لمراجعة أداء المدارس الخاصة؛ ليصبح عدد المدارس التي تمت مراجعتها إلى الآن (57) مدرسة خاصة من أصل (62) من المقرر مراجعتها في الدورة الثانية من المراجعات. ويتطرق هذا التقرير في قسمه الأول إلى نتائج مراجعات الأداء لـ (16) مدرسة خاصة، مع بيان أحكام المجالات المختلفة، ويستعرض في قسمه الثاني مقارنةً لنتائج أداء (57) مدرسة خاصة، تمت مراجعتها خلال الدورتين الأولى والثانية من المراجعات، إضافة إلى استعراضه في قسمه الثالث نتائج زيارات المتابعة التي نفذتها الإدارة للمدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية من المراجعات.

تحليل نتائج مراجعة أداء المدارس الخاصة في العام الدراسي 2017-2018

تأتي مراجعات أداء المدارس الخاصة خلال العام الدراسي 2017–2018، ضمن الدورة الثانية من مراجعات أداء المدارس الخاصة والتي بدأت في أبريل 2015، والمزمع انتهاؤها بنهاية العام 2018. وقد أنجزت هيئة جودة التعليم والتدريب متمثلةً في إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال مراجعة (16) مدرسة خاصة في المرحلتين السادسة والسابعة من هذه الدورة خلال العام الدراسي 2017–2018، منها مدرسة خضعت لمراجعتين؛ خاصة واعتيادية، وفقًا لإجراءات زيارات المراجعة الخاصة للمدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز» في الدورة السابقة. ويستعرض هذا الجزء من التقرير نتائج زيارات المراجعة للمدارس الخاصة الـ(16) حسب المجالات المختلفة المحددة في إطار المراجعة.

الفاعلية بوجهٍ عام

يتم الحكم على الفاعلية العامة لأداء المدرسة وفقًا لمدى فاعلية عملياتها لتحقيق جودة المخرجات، مع ضمان ومتابعة العمليات والمخرجات في المدرسة، كما تم توضيحه في الجزء الخاص بإدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية. وباستعراض نتائج المدارس الخاصة الـ (16) التي تمت مراجعتها خلال العام الدراسي 2017–2018، حسبما هو مبين في الشكل (15)، يتضح حصول مدرسة واحدة فقط على تقدير: «ممتاز»، والتي ثبتت على التقدير نفسه الذي حصلت عليه في الدورة السابقة. كما اقتصرت المدارس الحاصلة على تقدير: «جيد» على مدرسة واحدة أيضًا؛ لتشكل المدارس الحائزة على تقديري: «ممتاز»، و«جيد» (12%) فقط؛ ممثلةً انخفاضًا ملحوظًا عن العام الدراسي السابق، والذي بلغت فيه نسبتا: «ممتاز»، و«جيد» أكثر من (33%)، في حين تمركز حكم (8) مدارس في المستوى: «مرضٍ» بنسبة (50%) من المدارس التي تمت مراجعة أدائها في العام الدراسي 2017–2018. كما حصلت (6) مدارس بنسبة (38%) على تقدير: «غير ملائم»، واللافت للنظر هو حصول (4) مدارس منها على تقدير: «غير ملائم» في كافة مجالات المراجعة، بما فيها القدرة الاستيعابية على التحسن؛ الأمر الذي يدعو إلى القلق، خاصةً فيما يرتبط بفاعلية التخطيط للتطوير، والعمليات والإجراءات التي تتخذها تلك المدارس؛ لتحقيق التحسن المنشود في الأداء.

تتسم المدارس ذات الأداء الأفضل بامتلاكها التوجّه الإستراتيجي نحو التطوير، وقدرتها العالية على التخطيط لرفع مستوى الأداء، من خلال الاستفادة من نتائج عمليات التقييم الذاتي الواقعي والشفاف، وتطبيقها آليات متابعة دقيقة للعمليات في المدرسة، مع التركيز بصورة كبيرة على عمليتي التعليم والتعلم؛ حيث تَظهَر النتائج الإيجابية لتلك الجهود بانعكاسها على جودة المخرجات. وفي المقابل تواجه المدارس ذات الأداء: «غير الملائم» تحديات رئيسة أبرزها عدم واقعية التقييم الذاتي لتحديد أولويات التحسين الواجب التركيز عليها في الخطط الإستراتيجية والمدرسية؛ مما أثّر سلبًا على عمليات مراجعة ومتابعة

الأداء فيها، إضافة إلى قلة فاعلية برامج رفع الكفاءة المهنية في تحسين عمليتي التعليم والتعلم؛ نتيجةً لعدم تلبيتها الاحتياجات التدريبية للمعلمين؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف فاعلية توظيف الإستراتيجيات التعليمية التعلمية؛ وانعكس بالتالي سلبًا على إنجاز الطلبة.

الشكل (15): الفاعلية بوجه عام لـ (16) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017-2018 من الدورة الثانية للمراجعات

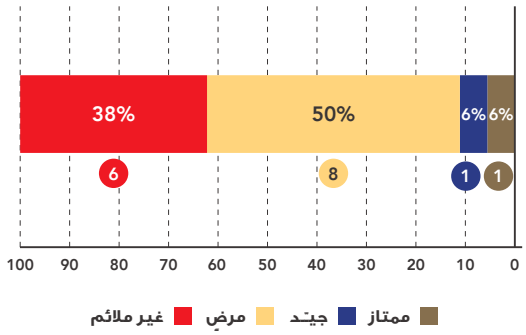

القدرة الاستيعابية على التحسّن

تتضح قدرة المدرسة على التحسن من خلال دقة وشمولية عمليات التقييم الذاتي التي تقوم بها، والتخطيط لتطوير وتحسين الأداء العام للمدرسة، بالتركيز على الأولويات، وحسبما هو مبين في الشكل (16)، امتلكت مدرسة واحدة فقط قدرةً ممتازةً على التحسن تطابقت مع فاعلية الأداء العام لها، في حين أظهرت مدرستان قدرةً جيدةً على التحسّن مقارنة بحصول مدرسة واحدة على تقدير: «جيد» في الفاعلية العامة؛ ويرجع ذلك إلى ظهور عمليات التخطيط والتقييم الذاتي بصورة أفضل في إحدى المدارس المرضية. كما حصلت نصف المدارس على تقدير: «مرضٍ»، في حين جاءت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» في قدرتها على التحسّن قريبةً من ثلث المدارس، وتُعَدّ هذه النسبة مرتفعةً ومقلقة، خاصة في ظل ما يعتريها من ضعفٍ في عمليات التخطيط والمتابعة، مع استمرار التحديات التي تواجهها، والتي تتمحور حول عدم توافر الهيئات التعليمية المناسبة، وقلة فاعلية برامج رفع الكفاءة المهنية المستهدفة لاحتياجاتهم التدريبية.

الشكل (16): القدرة الاستيعابية على التحسن لـ (16) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017-2018 من الدورة الثانية للمراجعات

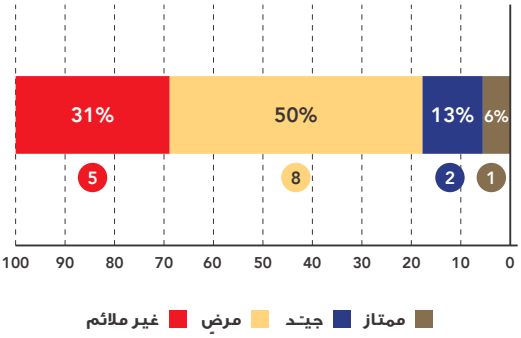

يمثل تقييم المدرسة لأدائها في استمارة التقييم الذاتي، أحد المؤشرات على مدى قدرتها على تقييمها لجوانب العمل المدرسي بدقة وشمولية وشفافية؛ لينعكس ذلك على وضوح الأولويات وسلامة التخطيط للارتقاء بالأداء العام، ويتبين من الشكل (17)، تطابق تقييمات (4) مدارس فقط بنسبة (25%)، لمجالات عملها وفاعلية أدائها في استمارة التقييم الذاتي مع الأحكام الصادرة من فرق المراجعة، في حين توافقت تقييمات المدرسة بفارق درجة واحدة في التقييم عن أحكام المراجعة في (3) مدارس بنسبة (19%)، إلا أن تقييمات أكثر من نصف المدارس التي روجعت في العام الدراسي 2017–2018، قد تباينت مع أحكام المراجعة، محْدِثةً بذلك تضخمًا في التقييمات بفارق درجتين؛ الأمر الذي يبعث على القلق؛ نظرًا لانعكاس ذلك على مدى قدرة تلك المدارس على استشفاف واقعها بدقة، وإدراكها الجوانب التي يتحتم تركيز مجالات العمل المدرسي عليها، إضافة إلى ضعفها في فهم إطار المراجعة وأحكامه ومعايير مجالاته.

الشكل (17): الفرق بين التقييمات الواردة في استمارات التقييم الذاتي من المدارس والأحكام الصادرة لها من قبل فريق المراجعة لـ (16) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017-2018، من الدورة الثانية للمراجعات

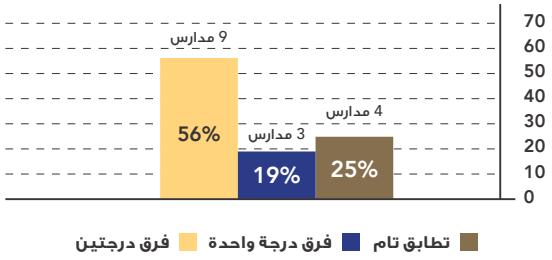

جودة المخرجات

تُعَدّ جودة مخرجات المدرسة، والمتمثلة في الإنجاز الأكاديمي للطلبة وتطورهم الشخصي الانعكاسَ الملموسَ لأثر ما تقوم به المدرسة من عمليات وإجراءات، ومدى فاعليتها في الارتقاء بمستوى الأداء، ويتضح من الشكل (18)، تطابق أحكام الإنجاز الأكاديمي للطلبة مع أحكام الفاعلية بوجه عام للمدارس نفسها، حيث حازت مدرسة واحدة فقط تقديرَ: «ممتاز»، ومدرسة واحدة فقط تقديرَ: «جيد»، في حين جاء إنجاز الطلبة الأكاديمي في نصف المدارس بواقع (8) مدارس بالمستوى: «مرض»، و(6) مدارس بنسبة بلغت (38%) بالمستوى: «غير ملائم». ويرجع تقديرا: «ممتاز» و«جيد» في المدرستين الفاعلتين إلى مستويات الطلبة المرتفعة في الدروس والأعمال الكتابية المختلفة، والتي تعكس ما يحققونه من نتائج مرتفعة في الامتحانات الداخلية والخارجية، إضافة إلى التقدم الذي يحققونه في المعرفة، والفهم، واكتساب المهارات وفق قدراتهم المختلفة، في حين يرجع الحكم في المدارس التي جاء إنجاز الطلبة فيها بالمستوى: «غير ملائم» إلى ضعف مستويات الطلبة، وتباين مهاراتهم مع نتائج النجاح المرتفعة التي يحققونها عادة في الامتحانات الداخلية؛ نتيجةً لعوامل مختلفة تشمل تضخم الدرجات الممنوحة لهم، وضعف عمليات التصحيح، إضافة إلى التفاوت في تركيز الاختبارات المدرسية على المستويات المتوقعة حسب المنهج المطبق، كما تأثّر تقدم الطلبة سلبًا – في بعض الأحيان – بانخفاض التوقعات منهم في الدروس والأعمال الكتابية، وعلى الرغم من تحقيقهم درجات مرتفعة في الامتحانات الخارجية أحيانًا، إلا أنّ قلة الطلبة المتقدمين لتلك الامتحانات المعيارية؛ لا تعكس الصورة الدقيقة والشاملة عن مجمل إنجازهم في المدرسة.

الشكل (18): جودة المخرجات لـ (16) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017-2018 من الدورة الثانية للمراجعات

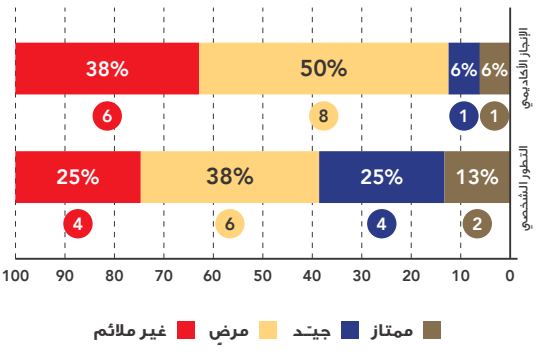

وكما هي الحال في المراحل السابقة من دورتي المراجعة، تحقق المدارس مستويات أفضل في مجال تطور الطلبة الشخصي، حيث حقق الطلبة في مدرستين تقدير: «ممتاز» في تطورهم الشخصي، وتقدير: «جيد» في (4) مدارس، ويرجع ذلك إلى فاعلية الأدوار المنوطة بهم في قيادة الأنشطة في الدروس وخارجها، والدافعية الذاتية نحو التعلم، وتحملهم المسئولية، وحماسهم في المشاركة في الحياة المدرسية بثقة واعتزاز بالهوية الوطنية والقيم الإسلامية. وقد ظهرت تلك الجوانب بصورة مُرضية في (6) مدارس بواقع (38%)، حيث تفاوتت فيها الفرص المتاحة أمام الطلبة لتولّي الأدوار القيادية، في حين جاء المجال نفسه بالمستوى: «غير ملائم» في ربع المدارس بواقع (4) مدارس، فعلى الرغم من تحلي الطلبة في معظم تلك المدارس بالسلوك الحسن، إلا أن ضعف الأدوار الموكلة إلى معظمهم، وقلة الفرص المتاحة لهم للمشاركة في مجريات الدروس والأنشطة المدرسية؛ حدّ من تطورهم الشخصي، وقلّل من تنمية ثقتهم بأنفسهم. ولا تزال مهارات التعلم الذاتي، ومهارات التواصل الفاعل كالقدرة على الإقناع والتفاوض، من المهارات التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام في معظم المدارس التي تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017–2018.

جودة العمليات الرئيسة

يُعَدّ مجال التعليم والتعلم من المجالات الأساسية التي ينعكس أثرها بصورة كبيرة على الإنجاز الأكاديمي للطلبة، ويتضح من الشكل (19)، تطابق فاعلية عمليتي التعليم والتعلم مع الإنجاز الأكاديمي للطلبة، بحصول مدرسة واحدة على تقدير: «ممتاز»، وأخرى على تقدير: «جيد»، حيث يتم التركيز في كلٍّ منهما على الطالب بوصفه محورًا للعملية التعليمية، وعلى استخدام الموارد التعليمية والتكنولوجية؛ لإثارة فضول الطلبة ودافعيتهم نحو التعلم، ومساندتهم، وتحدي قدراتهم على مختلف فئاتهم التعليمية. وجاءت فاعلية عمليتي التعليم والتعلم بصورة مرضية في نصف المدارس بواقع (8) مدارس؛ نتيجة تفاوت فاعلية توظيف أساليب التدريس والتقويم مع استمرار قلة الفرص المتاحة أمام الطلبة لتنمية مهارات التفكير العليا لديهم، ومراعاة التمايز بينهم في الأنشطة التعليمية في هذه المدارس، في حين ظهر هذا المجال بمستوى: «غير ملائم» في (6) مدارس بنسبة (38%)؛ نتيجة عدم فاعلية توظيف الإستراتيجيات التعليمية في إكساب الطلبة المفاهيم والمهارات الأساسية،

إضافة إلى أنه في كثيرٍ من الأحيان تمّ التركيز على تقديم الإستراتيجيات التعليمية دون التأكد من تعلم الطلبة؛ نظرًا للتوظيف غير الفاعل لأساليب التقويم عند تقديم المساندة والتغذية الراجعة اللازمة لدعم الطلبة في الدروس والأعمال الكتابية، فضلًا عن ضعف إدارة وقت التعلم في العديد من الدروس؛ مما أثّر سلبًا في اندماج الطلبة وحماسهم في تلك الدروس.

الشكل (19): جودة العمليات الرئيسة لـ (16) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017-2018 من الدورة الثانية للمراجعات

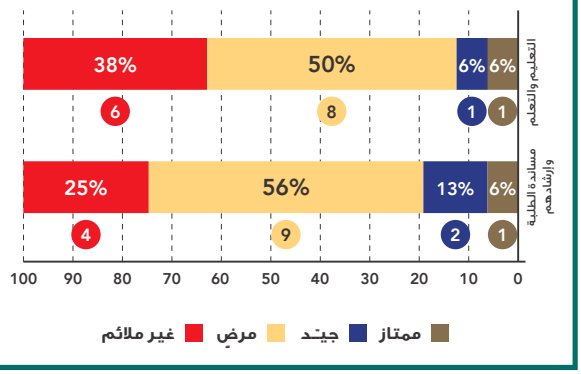

أما فيما يتعلق بعمليات المدرسة في مجال مساندة الطلبة وإرشادهم، فيتضح من الشكل (19) تحقيق المدارس الـ(16) التي تمت مراجعتها مستويات أفضل نسبيًا في هذا المجال عن مجال التعليم والتعلم، فبجانب حصول مدرسة واحدة على تقدير: «ممتاز» في مجال مساندة الطلبة وإرشادهم، حصلت مدرستان على تقدير: «جيد» بنسبة بلغت (13%) مقارنة بمجال التعليم والتعلم؛ إذ حصلت مدرسة واحدة فقط على تقدير: «جيد»؛ نتيجة فاعلية آليات التعرف على احتياجات الطلبة الأكاديمية والشخصية، وتقديم الدعم المناسب لهم بتفعيل البرامج الأكاديمية المختلفة، والبرامج الشخصية التي تساعدهم في التغلب على مشكلاتهم، إضافة إلى إثراء خبرات الطلبة واهتماماتهم عبر الأنشطة اللاصفية المتنوعة. مع ملاءمة برامج الدعم والمساندة بصورة مرضية في (9) مدارس بنسبة (56%)، إلا أن حصول عدد (4) مدارس على تقدير: «غير ملائم» في مجال مساندة الطلبة وإرشادهم بنسبة بلغت (25%)؛ يُعَدّ أمرًا مقلقًا؛ خاصةً فيما يتعلق بضعف المساندة والدعم المقدمَين للطلبة، وعدم فاعلية البرامج والأنشطة اللاصفية؛ ممّا انعكس سلبًا على تطورهم الشخصي إلى جانب إنجازهم الأكاديمي، فضلًا عن ضعف تنمية المهارات الحياتية لدى طلبة تلك المدارس، وعدم مراعاة اشتراطات الأمن والسلامة في بعضٍ من المباني المدرسية، حيث تتواصل الهيئة بشكل فوري مع الجهات المختصة فيما يرتبط بجوانب الأمن والسلامة متى دعت الحاجة.

ضمان جودة المخرجات والعمليات

يوضح الشكل (20) فاعلية مجال القيادة والإدارة والحوكمة للمدارس التي تمت زيارتها في العام الدراسي 2017–2018، حيث جاءت الأحكام متطابقة مع كلٍّ من مجالي: الإنجاز الأكاديمي، والتعليم والتعلم. فقد حققت مدرسة واحدة تقدير: «ممتاز»، وأخرى تقدير: «جيد» في مجال القيادة والإدارة والحوكمة؛ وذلك لفاعلية التخطيط الإستراتيجي، ودقة آليات المتابعة؛ لإحداث الأثر الإيجابي على الممارسات التعليمية على وجه الخصوص، وعلى كافة جوانب العمل المدرسي على وجه العموم. وفي المقابل، جاءت نتائج (38%) من المدارس بالمستوى: «غير ملائم» في هذا المجال؛ نظرًا لضعف آليات التقييم الذاتي، وعدم ارتباط الخطط الإستراتيجية والتطويرية بأولويات التحسين، مع ضعف آليات تقييم أداء المعلمين، ومن ثمَّ عدم تلبية احتياجاتهم التدريبية الفعلية، وقلة تأثير برامج رفع الكفاءة المهنية التي لم تكن فاعلة بدرجة كافية، كما لم تتم المتابعة الإدارية والفنية المطلوبة لتلك البرامج؛ للوقوف على أثرها على أداء الطلبة.

الشكل (20): فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لـ (16) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2017-2018 من الدورة الثانية للمراجعات

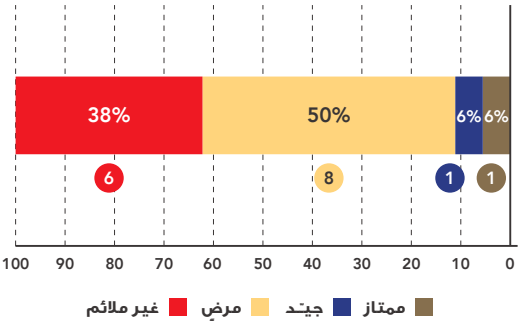

مقارنة بين نتائج الدورتين الأولى والثانية في الفاعلية بوجهٍ عام

بمقارنة نتائج فاعلية الأداء بوجه عام لـ (57) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية، وحسبما هو موضح في الشكل (21)، نجد أنَّ هناك تحسنًا بشكل عام في درجات الفاعلية بوجه عام للمدارس الخاصة، حيث ارتفعت نسبة المدارس

الحاصلة على تقديري: «ممتاز»، و«مرضٍ» من نسبة (7%) إلى (11%)، ومن نسبة (40%) إلى (46%) على الترتيب، مع ثبات نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «جيد» عند (12%). كما انخفضت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» من (40%) إلى (32%)، وما زالت هذه النسبة مقلقة، حيث تحتاج المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» إلى متابعة أكبر من قِبل مجالس إداراتها والأطراف ذات العلاقة، من حيث التعامل مع توصيات تقارير المراجعات، والعمل على رفع مستويات الأداء.

الشكل (21): الفاعلية بوجه عام – مقارنة أداء المدارس الخاصة الـ (57) التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

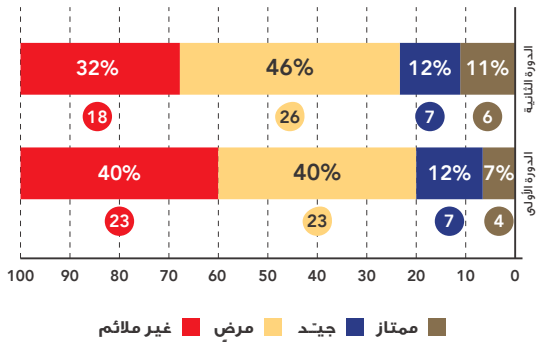

ومن جهة أخرى يوضح الشكل (22) تفصيل التغيّر في مستوى أداء المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية؛ فقد شهدت الدورة الثانية من مراجعات الأداء بصورة عامة تحسنًا في مستويات الأداء لـ (19) مدرسة من المدارس الـ (57) التي تمت زيارتها، حيث تحسن أداء مدرستين من مستوى: «جيد» إلى مستوى: «ممتاز»، وأداء (6) مدارس من مستوى: «مرضٍ» إلى مستوى: «جيد»، وتحسن أداء (11) مدرسة من مستوى: «غير ملائم» إلى مستوى: «مرضٍ». وقد وُجِدَ أنَّ المدارس التي حققت تطورًا في أدائها ما بين الدورتين، أو حافظت على أدائها العالي هي المدارس التي عملت وفق خطط إستراتيجية مدروسة تتوافق مع الواقع، مبنية حسب أولويات العمل المنبثقة عن عمليات التقييم الذاتي الدقيقة والشاملة، وتركيز الخطط على رفع مستوى الإنجاز الأكاديمي للطلبة بتحسين جودة عمليتي التعليم والتعلم. إلى جانب ذلك، تَبيَّنَ دور قيادة تلك المدارس وإدارتها في المتابعة الحثيثة لمراقبة الأداء، والعمل على إدخال التحسينات المستمرة على جوانب العمل المدرسي، في حين استقرت (28) مدرسة على أحكام أدائها السابقة، حيث استقرت (4) منها عند مستوى: «ممتاز»، ومدرسة واحدة عند تقدير: «جيد»، و(11) مدرسة عند تقدير: «مرضٍ»، في حين ثبت أداء (12) مدرسة في المستوى: «غير ملائم» على مدى الدورتين من المراجعات. كما تراجع أداء (10) مدارس؛ (4) منها من مستوى: «جيد» إلى مستوى: «مرضٍ»، و(6) منها من مستوى: «مرضٍ» إلى مستوى: «غير ملائم»؛ وقد تباينت أسباب التراجع في تلك المدارس، وكان أهمها: تلك المرتبطة بإستراتيجيات التعليم والتعلم، والتقويم، والإدارة الصفية، أو المرتبطة باستقرار الهيئتين التعليمية والإدارية، وواقعية الخطط الإستراتيجية المبنية على أولويات العمل المدرسي.

الشكل (22): التغييرات في أحكام الفاعلية بوجه عام لـ (57) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية من المراجعات

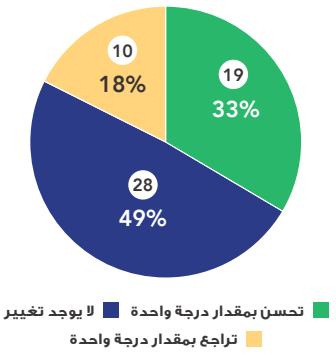

زيارات المتابعة للعام الدراسي 2017-2018

تخضع المدارس الخاصة التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» إلى زيارة متابعة واحدة أو اثنتين من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب متمثلةً في إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، طبقًا للآلية التي تم عرضها في الجزء الخاص بإدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية. وفي العام الدراسي 2017–2018، نفّذت الهيئة زيارات متابعة لعدد (6) مدارس من المدارس الخاصة التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية من المراجعات.

وقد خضعت مدرستان من المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» لزيارات متابعة ثانية، أحرزتا فيها مستوى: «قيد التقدم». كما خضعت (4) مدارس من التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية من المراجعات لزيارة متابعة أولى في العام الدراسي 2017–2018، حيث أحرزت مدرسة واحدة منها مستوى: «تقدم كافٍ»، في حين حققت مدرستان مستوى: «قيد التقدم»، وحصلت مدرسة واحدة على مستوى: «تقدم غير كافٍ». ومما سبق يتبيَّن لنا أن مدرسة واحدة فقط من بينَ المدارس الخاصة التي خضعت لزيارة متابعة خلال العام الدراسي 2017–2018، تمكنت من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات المراجعة لها بصورة كافية.

مؤسسات التدريب المهني

مؤسسات التدريب المهني

مقدمة

في أبريل 2015، باشرت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني مراجعات الدورة الثالثة وفق خطة عمل المراجعات الممتدة من 2015 إلى 2018، ووفق إطار مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، والذي يتم من خلاله تقييم أداء مؤسسة التعليم والتدريب في ضوء (5) أسئلة رئيسة تتمحور حول: مدى إنجاز المتدربين، وفاعلية التعليم والتدريب والتقييم، ومدى تلبية البرامج المقدمة لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة، ومدى دعم المتدربين وإرشادهم، ومدى فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة، حيث يتم التقييم لكل من هذه الأسئلة وفق معايير إطار المراجعة المحددة لكل سؤال؛ وذلك للوصول إلى الأحكام حول مدى فاعلية المؤسسة بوجه عام، ومدى قدرتها الاستيعابية على التحسن والتطور، والتي تصدر وفق مقياس مكون من (4) أحكام، هي: «ممتاز»، و«جيد»، و«مرضٍ»، و«غير ملائم».

حتى نهاية العام الأكاديمي 2017–2018، أنهت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني مراجعة أداء (93) مؤسسة تعليمية وتدريبية، امتدت على مدى (3) أعوام أكاديمية ونصف، حيث أنهت الإدارة في العام الأكاديمي الحالي مراجعة أداء (27) مؤسسة، اشتملت على (15) مؤسسة مرخصة من قِبَلِ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و(11) مؤسسة مرخصة من قِبَلِ وزارة التربية والتعليم، مع مراجعة أداء مؤسسة واحدة قائمة بذاتها.

وينقسم هذا الجزء من التقرير إلى (3) أقسام، حيث يستعرض القسم الأول تحليل نتائج المراجعات التي تمت في العام الأكاديمي 2017 – 2018، مع بيان نتائج الفاعلية العامة لتلك المؤسسات وقدرتها على التحسن والتطور، إلى جانب تقديم عرض لنتائج هذه المؤسسات التي قُيِّم أداؤها في الأسئلة الخمسة الرئيسة. أما القسم الثاني، فسيتم مقارنة نتائج جميع المؤسسات التي تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة في الفاعلية بوجه عام، وبحسب جهة الترخيص، في حين سيتناول القسم الثالث نتائج زيارات المتابعة للعام الأكاديمي 2017 – 2018.

تحليل نتائج مراجعات التي تمت في العام الأكاديمي 2017 - 2018

يستعرض القسم الأول من هذا التقرير نتائج الفاعلية بوجه عام لـ (27) مؤسسة تعليمية وتدريبية؛ تمت مراجعة أدائها خلال العام الأكاديمي 2016–2017. كما سيتم التطرق أيضا، إلى مدى قدرة هذه المؤسسات على التحسن والتطور والمبادرات التي تسهم في رفع إنجاز المتدربين، وضمان جودة ما يتم تقديمه. وأخيرًا، سيتناول هذا الجزء من التقرير نتائج الأسئلة الخمسة الرئيسة، والتي يستند إليها المراجعون في الحكم على الفاعلية بوجه عام؛ إذ يعدُّ إنجاز المتدربين هو الركيزة الأساسية في الحكم العام، مصحوبًا بمستوى جودة ما يتم تقديمه من برامج، ودعم، ومساندة تلبي احتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة، مستندًا إلى فاعلية التعليم/ التدريب والتقييم في تعزيز عملية التعلم، وفاعلية القيادة والإدارة في رفع إنجاز المتدربين، وتحسين جودة ما يتم تقديمه.

فاعلية مؤسسة التعليم والتدريب بوجهٍ عام

يُعدُّ الحكمُ على فاعلية مؤسسة التعليم والتدريب بوجهٍ عام من أهم الأحكام التي يصدرها فريق المراجعة، ويتم التوصل إلى هذا الحكم استنادًا إلى الدرجات/ الأحكام التي تحصل عليها مؤسسة التدريب في الأسئلة الرئيسة الخمسة بعد إتمام عملية المراجعة، ويعدُّ الحكم على إنجاز المتدربين مُحَدِّدًا لباقي الأحكام الأخرى؛ بمعنى أن سقف الحكم العام للمؤسسة سيكون محكومًا بحكم إنجاز المتدربين، حيث إنه لن يتخطاه، مع ضرورة أخذ تحليل الدرجات الممنوحة للأسئلة في الجوانب الأخرى في الاعتبار، وربطها بالحكم على الفاعلية العامة؛ لتحقيق الاتساق التام بينهما.

وبعد مراجعة أداء (27) مؤسسة تعليمية وتدريبية، جاءت نتائجها في الفاعلية بوجه عام إيجابية؛ فحصل عدد (25) مؤسسة على تقدير: «مُرضٍ» أو أفضل بنسبة (93%)؛ منها (6) مؤسسات حصلت على تقدير: «ممتاز» بنسبة (22%)، و(5) مؤسسات على تقدير: «جيد» بنسبة تقارب الـ (19%)، وحصلت (14) مؤسسة على تقدير:

«مرض» بنسبة (52%)، في حين نالت مؤسستان فقط تقدير: «غير ملائم» بنسبة (7%). وبالنظر إلى نتائج أداء المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والتي تمثل (15) مؤسسة من مجموع مؤسسات التعليم والتدريب البالغ عددها (27) مؤسسة، وحسب المبين في الشكل (23)؛ ظهرت (4) مؤسسات بمستوى: «جيد» أو أفضل، بنسبة (26%)، في حين حصلت (9) من هذه المؤسسات على تقدير: «مرض»، بنسبة (61%)، كما حصلت مؤسستان على تقدير: «غير ملائم» بنسبة (13%). وخلال الفترة ذاتها، قامت الإدارة أيضًا بمراجعة أداء (11) مؤسسة مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم من مجموع مؤسسات التعليم والتدريب البالغ عددها (27) مؤسسة، والتي حازت (4) منها على تقدير: «ممتاز» بنسبة (36%)، و(2) على تقدير: «جيد» بنسبة (18%)، وحصلت (5) مؤسسات على تقدير: «مرض» بنسبة (45%)، في حين لم تحصل أيٌّ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم خلال العام الأكاديمي 2017–2018، على تقدير: «غير ملائم»، فيما حازت المؤسسة القائمة بذاتها على تقدير: «جيد».

الشكل (23): تحليل الدرجات الممنوحة للفاعلية بوجه عام لمؤسسات التعليم والتدريب التي تمت مراجعتها في الدورة الثالثة من المراجعات للعام الأكاديمي 2017-2018 (27 مؤسسة تدريب)

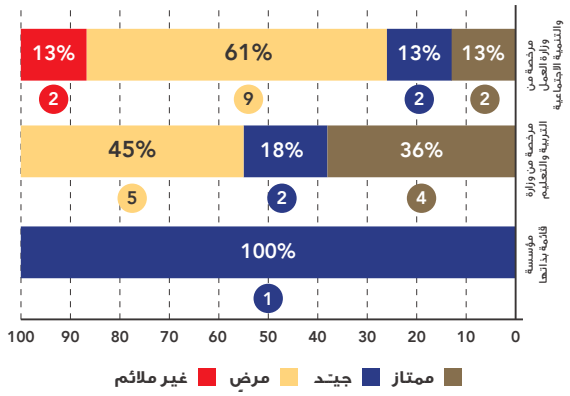

قدرة مؤسسات التعليم والتدريب على التحسن والتطور

إنَّ امتلاكَ مؤسسة التدريب الموارد والإمكانات التي تساعدها على تحسين مستوى أدائها بصورة مستدامة يحددُ مدى قدرتها على التحسن والتطور؛ إذ يُنظرُ إلى قدرتها على التحسن والتطور من خلال إمكانيتها في تقديم الدعم اللازم لرفع مستوى إنجاز المتدربين وخبراتهم، إضافة إلى تاريخ التحسين لديها، وأثر المبادرات التي تتخذها في تطوير عمليات التعليم والتدريب والتقييم، ومعدلات الاستمرارية والاستبقاء، وجودة ما يتم تقديمه من دورات وبرامج؛ استجابة لآراء ومقترحات المتدربين، أو الأطراف ذات العلاقة، علاوة على ذلك، دقة عمليات التخطيط والتقييم الذاتي، ودورهما في التحسين المستمر لها.

وحسب ما هو موضح في الشكل (24)، فمن مجموع الـ (27) مؤسسة، حصلت (23) مؤسسة، بنسبة (85%)، على تقدير: «مرض» أو أفضل، في حين نالت (4) مؤسسات تقدير: «غير ملائم» بنسبة (15%). وعند تفصيل النتائج حسب جهة الترخيص، نجد أن من مجموع (15) مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ظهر (12) منها، بنسبة (80%)، بمستوى: «مرض» أو أفضل، في القدرة على التحسن والتطور، حيث حصلت مؤسستان على تقدير: «ممتاز» بنسبة (13%)، و(3) مؤسسات على تقدير: «جيد» بنسبة (20%)، و(7) مؤسسات على تقدير: «مرض» بنسبة (47%)، أما الثلاث مؤسسات المتبقية فقد حصلت على قدرة غير ملائمة. أما فيما يخص المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، فمن مجموع (11) مؤسسة، حصلت (10) منها على تقدير: «مرض» أو أفضل بنسبة (91%)، حيث أظهرت نسبة (55%) منها (6) مؤسسات قدرةً جيدةً، أو أكثر على التحسن؛ في حين حصلت نسبة (36%) منها على قدرة مرضية، وتتبقى مؤسسة واحدة حصلت على قدرة غير ملائمة . كما ظهرت مؤسسة التدريب القائمة بذاتها بمستوى «جيد»، في القدرة على التحسن والتطور.

ويمكنُ الإشارةُ إلى أنَّ حصول عدد من المؤسسات على حكم «جيد» أو أفضل في قدرتها على التحسن والتطور هو نتيجة لتبني هذه المؤسسات ترتيبات وسياسات شاملة لضمان الجودة الداخلية، وعملها وفق خطط إستراتيجية تركز على التحسين المستمر، ومبنية على تقييم ذاتي دقيق، ومنتظم، وشامل، إضافة إلى مواءمة البرامج المقدمة لاحتياجات سوق العمل، ومتطلبات المتدربين. من جانب آخر، فإنَّ حصول المؤسسات على تقدير: «غير ملائم» في القدرة على التحسن والتطور يرجع بشكل أساسي إلى عدم وجود سياسات لضمان الجودة الداخلية، بما فيها رصانة تقييم المتدربين وعمليات التحقق، وافتقارها للمتابعة الحثيثة لأداء المتدربين، وعدم وجود آليات للتقييم الذاتي الدقيق، ولرصد الفرص للتحسين من قبل القيادة والإدارة في تلك المؤسسات.

الشكل (24): تحليل الدرجات الممنوحة لقدرة مؤسسة التعليم والتدريب على التحسن والتي تمت مراجعتها في الدورة الثالثة من المراجعات للعام الأكاديمي 2017-2018 (27 مؤسسة تدريب)

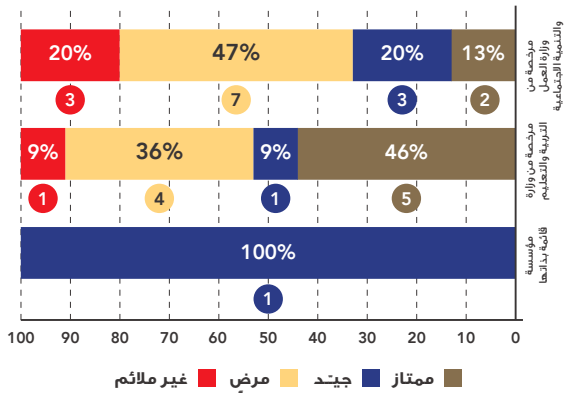

إنجاز المتدربين

يعدُّ الإنجاز هو السؤال الرئيس الذي يحكم جودة العمليات التي تقوم بها المؤسسة، والذي يحدد الفاعلية بوجه عام لعمليات التعليم/ التدريب والتقييم، وضمان جودة ما يتم تقديمه؛ إذ يقيِّمُ هذا السؤال الرئيس معيارين، هما: مدى ما يحققه المتدربون من تطوير لمهاراتهم ومعارفهم المهنية والكفايات المناسبة ذات الصلة، وقدرتهم على الحصول على المؤهلات التي يطمحون إليها مع تحقيقهم مخرجات التعلم المطلوبة. ويعدُّ هذان المعياران هما معياري الثقل الخاصين بالسؤال الرئيس الأول. كما يركز هذا السؤال على معايير أخرى تعكس مستوى التقدم الذي يحرزه المتدربون في البرنامج وعبر المستويات، مقارنةً بمستوى تحصيلهم المسبق، إلى جانب مدى كفاءتهم وتحفيزهم الذاتي، ومدى التزامهم تجاه خبرة التعلم المقدمة لهم.

ومن خلال تحليل نتائج مراجعات أداء مؤسسات التعليم والتدريب في هذا السؤال الرئيس، وكما هو موضح في الشكل (25)، حازت (26%) من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على تقدير: «جيد» أو أفضل، والمتمثلة في (4) مؤسسات من مجموع (15) مؤسسة؛ من بينها مؤسستان تدريبيتان حصلتا على تقدير: «ممتاز». والجدير بالذكر أن (9) من هذه المؤسسات قد خضعت للمراجعة للمرة الأولى في الدورة الثالثة، وقد ظهرت جميعها بمستوى: «مرضٍ» على الأقل، عدا مؤسسة واحدة أحرزت تقدير: «ممتاز». أمَّا فيما يتعلق بأداء المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، والبالغ عددها (11) مؤسسة، فقد أحرزت (4) مؤسسات تقدير: «ممتاز»؛ (2) منها تمت مراجعتهما للمرة الأولى، حيث لم يسبق مراجعتهما في الدورات السابقة؛ كونهما (حديثتا الترخيص). والجدير بالذكر، أنَّ إنجاز المتدربين في هذه الفترة من المراجعات للمؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم لم يأت بالحكم: «غير ملائم»، فقد حققت مؤسستان تقدير: «جيد»، و(5) مؤسسات تقدير: «مُرضٍ».

من أبرز نقاط القوة التي امتازت بها المؤسسات في هذه الفترة من المراجعات هي اكتساب معظم المتدربين لمستوى عالٍ من المهارات والمعارف، وتحقيقهم المؤهلات المنشودة، إلى جانب إحرازهم تقدمًا ملحوظًا مقارنة بمستوى تحصيلهم المُسبق، إلا أن الأداء الذي ظهرت عليه المؤسسات ذات الأداء «غير ملائم»، لم يكن على مستوى الطموح؛ إذ يتعين عليها بذل جهد مضاعف لتطوير مهارات المتدربين ومعارفهم المتعلقة بخبرة التعلم، والتي تعكس متطلبات سوق العمل، وتوفير الظروف المناسبة التي من شأنها رفع مستوياتهم إلى الأفضل. ومن الأمور اللافتة في نتائج المراجعات التي تمت في هذا العام الأكاديمي هو أن جميع المؤسسات الحديثة التي تمت مراجعتها للمرة الأولى، قد أحرزت تقدير: «مرضٍ» أو أفضل؛ من بينها (3) مؤسسات قد أحرزت تقدير: «ممتاز»؛ منها مؤسسة واحدة مرخصة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و(2) مرخصتان من وزارة التربية والتعليم.

الشكل (25): تحليل الدرجات الممنوحة لـ "إنجاز المتدربين" في الدورة الثالثة من المراجعات للعام الأكاديمي 2017-2018 (27 مؤسسة تدريب)

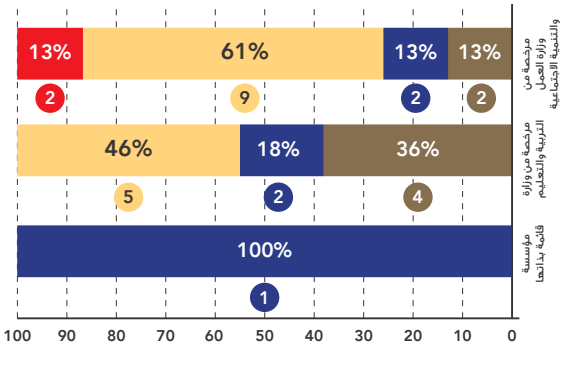

فاعلية التعليم والتدريب والتقييم

في هذا السؤال الرئيس، تعد فاعلية إستراتيجيات التعليم/ التدريب، ودقة وصرامة طرائق التقييم التي يتبناها المدربون خلال الدورات من أهم ما يبلور مدى فاعلية التعليم والتدريب والتقييم المقدم؛ إذ تعدُّ هذه الممارساتُ الركيزةَ الأساسيةَ في إصدار الحكم على

فاعلية هذا السؤال بوجه عام، والمرتبط بما تحققه عمليتا التعليم/ التدريب والتقييم في رفع مستوى المتدربين. كما يُسَلِّطُ الضوءُ – في هذا السؤال أيضًا – على كفاءة المدربين في تمكين المتدربين من التعلم المستمر، ومشاركتهم بشكل فاعل في الدروس، بما في ذلك تطوير مهارات تفكيرهم العليا، ومدى تلبية احتياجاتهم الفردية، وتزويدهم بالتغذية الراجعة المناسبة.

ومن خلال تحليل نتائج المؤسسات لفاعلية التعليم/ التدريب والتقييم، يلخص الشكل (26) الدرجات التي حاز عليها هذا السؤال الرئيس، حيث حصلت (13) مؤسسة تدريبية من مجموع (15) مؤسسة مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على تقدير: «مرضٍ» أو أفضل بنسبة (87%). وفي المقابل، لم تحقق مؤسستان تدريبيتان متطلبات ومعايير هذا السؤال الرئيس، حيث حصلتا على تقدير: «غير ملائم»، في حين حصلت الـ (11) مؤسسة المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم على تقدير: «مرضٍ» أو أفضل، حيث حصلت مؤسستان على تقدير: «ممتاز»، وحصلت (6) مؤسسات على تقدير: «جيد». وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات برزت في تقديم برامج اللغة الإنجليزية، ودروس التقوية الخاصة بمناهج المدارس والجامعات. وقد حصلت المؤسسة القائمة بذاتها، على تقدير: «جيد» في هذا السؤال الرئيس.

وقد تبين أنَّ للعلاقة الوطيدة بين فاعلية عمليتي التعليم/ التدريب والتقييم، وكفاءة المدربين وإلمامهم التام بالمعرفة النظرية والخبرة العملية للمادة التعليمية، أثرًا بالغًا على مستوى إنجاز المتدربين، والذي ظهر جليًا في المؤسسات ذات المستوى الأفضل. ويُعْزَى هذا إلى قدرة المدربين على توظيف أساليب التعليم والتدريب الفاعلة التي تحفز المتدربين، وإتاحة الفرص الكافية لمشاركتهم الفاعلة خلال الدورة، إضافة إلى تطوير آليات وأساليب التقييم ذات الصلة التي يستخدمها المدربون؛ لتقييم فهم المتدربين، وقياس مدى تحقيقهم الأهداف المنشودة، حيث ظهرت بجودة عالية من حيث الدقة، والصرامة، والمتابعة في المؤسسات ذات الأداء الأفضل.

كما يعود حصول بعض المؤسسات على حكم: «غير ملائم» في هذا السؤال الرئيس إلى المركزية في طرائق التعليم والتدريب، وكون المدرب، في الغالب، هو محور العملية التعليمية بشكل مفرط، مع تدني مستوى وتنوع الأساليب المتبعة في تقييم مستويات المتدربين، والتي لم تكن بالدقة والصرامة الكافيتين. كما لم يول المدربون الاهتمامَ الكافي للتخطيط للدروس، حيث افتقرت الخططُ إلى التفاصيل التي من شأنها الاستفادة من نتائج عمليات التقييم المسبق أو المستمر. وعلاوة على ذلك، فإن سجلات أداء المتدربين التي تحتفظ بها بعض تلك المؤسسات لم تعكس المستوى الفعلي لأداء المتدربين خلال البرامج التدريبية.

الشكل (26): تحليل الدرجات الممنوحة لفاعلية التعليم والتدريب والتقييم في الدورة الثالثة من المراجعات للعام الأكاديمي 2017-2018 (27 مؤسسة تدريب)

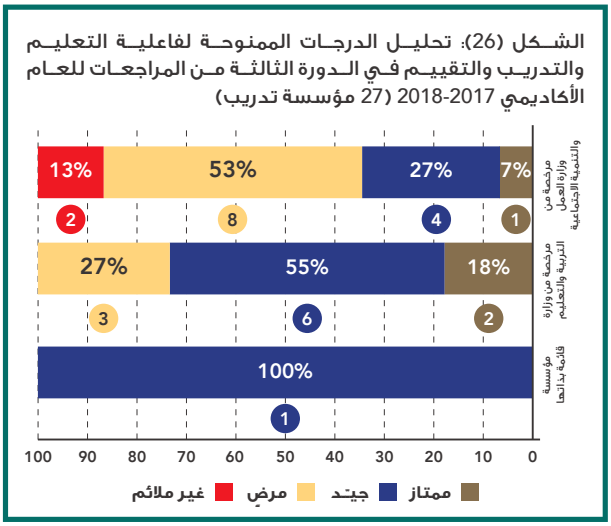

تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة

في هذا السؤال الرئيس يعدُّ وضع وتنفيذ آلية واضحة تساعد على تحليل احتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة، ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل، أحد العناصر الأساسية التي يستند إليها المراجعون في الحكم على جودة ما يتم تقديمه من برامج تلبي احتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى استناد حكم فاعلية البرامج المقدمة لعملية إعداد، وتصميم، وتخطيط البرامج؛ من أجل تعزيز خبرة التعلم. وتعد هذه الممارسات من أهم الأمور والمبادرات التي تحدد جودة وفاعلية تلك البرامج المقدمة من قبل مؤسسات التعليم والتدريب.

وخلال العام الأكاديمي 2017–2018، أتمت الإدارة مراجعة (15) مؤسسة مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والتي حصلت غالبيتها العظمى على تقدير: «مرضٍ» أو أفضل بنسبة (93%)؛ من بينها مؤسستان أحرزتا تقدير: «ممتاز»؛ إحداهما خضعت للمراجعة للمرة الأولى خلال هذه الدورة. في المقابل أخفقت مؤسسة واحدة في استيفاء متطلبات المراجعة؛ إذ حصلت على تقدير: «غير ملائم». وفيما يتعلق بالمؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية

والتعليم، والتي تمت مراجعتها خلال الفترة نفسها وعددها (11) مؤسسة، فقد حازت (5) مؤسسات منها على تقدير: «ممتاز»، وشكلت (46%) من مجموع المؤسسات الـ (11). كما يشير الشكل (27) إلى ارتفاع نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «جيد» أو أفضل عن تلك الحاصلة على تقدير: «مرضٍ» بنسبة (73%)، مقابل (27%). فيما أحرزت مؤسسة واحدة قائمة بذاتها تقدير: «ممتاز».

ومن خلال تحليل أبرز نقاط القوة؛ برزت المؤسسات ذات المستوى الأفضل في بناء البرامج؛ استنادًا إلى الفهم الواعي، والملم باحتياجات سوق العمل المحلية، حيث اتبعت أنظمة فعالة لجمع، وتحليل التغذية الراجعة من المتدربين والأطراف ذات العلاقة بشأن الدورات المقدمة. كما أولت المؤسسات اهتمامًا كبيرًا في تخطيط وبناء البرامج، وفق أهداف محددة، وكفايات، وطرائق التعليم وتقييم مستوى إنجاز المتدربين، وسعت كذلك إلى تعزيز المواد التعليمية بمجموعة من مصادر التعلم العالية الجودة، والمساعدات التدريبية ذات الصلة.

وفي المقابل، مازالت بعض المؤسسات بحاجة إلى تحسين في عمليات البناء والتخطيط للبرامج؛ للارتقاء بجودة ما يتم تقديمه، كما تباينت بعض المؤسسات في اهتمامها بدعم البرامج بمجموعة من الأنشطة الإثرائية ذات الصلة، والتي تعزز تجربة المتدربين، وتدعم العملية التدريبية؛ إذ مازالت بعض المؤسسات لا تولي هذه الأنشطة الاهتمام الكافي.

الشكل (27): تحليل الدرجات الممنوحة لتلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة في الدورة الثالثة من المراجعات للعام الأكاديمي 2017-2018 (27 مؤسسة تدريب)

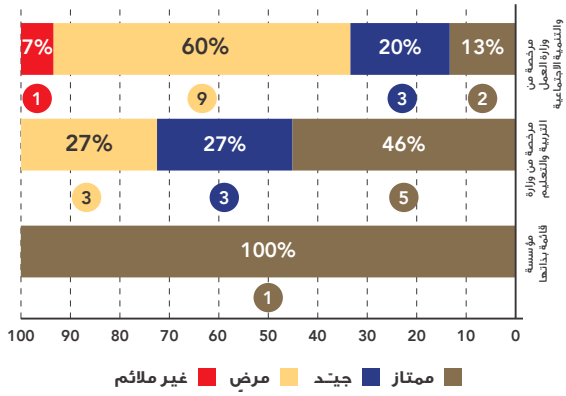

فاعلية دعم المتدربين وإرشادهم

تستند الأحكام الصادرة في هذا السؤال الرئيس بشكلٍ أساسي إلى مدى توافر آلية فاعلة لدعم المتدربين وإرشادهم؛ لمساعدتهم على الإنجاز بشكلٍ أفضل، وضمان إتاحة الفرص الممكنة لهم لتحقيق إمكاناتهم. ويُعد هذا السؤال الرئيس من الجوانب الإيجابية الأخرى في مؤسسات التعليم والتدريب؛ إذ ظهرت الغالبية العظمى – (96%) – من المؤسسات التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي 2017–2018، بمستوى: «مرضٍ» أو أفضل، كما أحرز عددٌ قليلٌ منها درجات أفضل في هذا السؤال مقارنة بالأسئلة الرئيسة الأخرى.

ويبين الشكل (28) الدرجات التي حاز عليها هذا السؤال الرئيس في المؤسسات التي تمت مراجعتها خلال هذه الفترة، حيث ظهرت غالبية المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بنسبة (67%) بمستوى: «مرضٍ»، في حين حققت (3) مؤسسات من مجموع (15) مؤسسة تقدير: «ممتاز». وفي المقابل، أخفقت مؤسسة واحدة في اجتياز معايير هذا السؤال الرئيس، وحصلت على تقدير: «غير ملائم». أما المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم فقد ظهر ما يزيد عن نصفها بمستوى: «جيد» أو أفضل، في حين لم تحصل أي مؤسسة منها على تقدير: «غير ملائم» خلال هذه الفترة. والجدير بالذكر، أنَّ اثنتين من المؤسسات الحاصلة على تقدير: «ممتاز»، قد خضعتا للمراجعة الأولى خلال هذه الدورة. أمَّا المؤسسة القائمة بذاتها، والتي تمت مراجعتها في هذه الفترة، فقد حازت على تقدير: «ممتاز» في هذا السؤال الرئيس.

وقد أظهرت المؤسسات الأكثر فاعلية قدرًا عاليًا من الوعي باحتياجات المتدربين، والذي عززه وجود ممارساتٍ، وآلياتٍ شاملةٍ مستندةً إلى سياساتٍ مفصلةٍ لدعم وإرشاد كافة المتدربين؛ بما فيها تلك الممارسات الفاعلة المتعلقة بتحديد الدعم للمتدربين ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، والتي يتم تنفيذها ضمن إطار واضح؛ فقد اهتمت هذه المؤسسات بتوفير المشورة والإرشاد المبنيين على معلومات كافية بشأن الدورات والبرامج المقدمة، إضافة إلى تقديم برامج تهيئة فاعلة عند بداية التحاق المتدربين في الدورات؛ مما كان له الأثر الإيجابي على تعزيز خبرة التعلم المقدمة للمتدربين، والذي انعكس بشكلٍ جلي على مستوى أدائهم.

بينما كان الأمرُ مغايرًا في المؤسسات ذات المستوى الأقل فاعليةً، حيث مازال هناك قصورٌ لدى هذه المؤسسات فيما يتعلق بتقديم وتنويع الدعم المناسب للمتدربين بفئاتهم واحتياجاتهم المختلفة من خلال آلية واضحة، وإجراءات منتظمة لضمان فاعلية واستدامة الممارسات المتبعة، كما تفتقر بعضُ هذه المؤسسات إلى وجود بيئة محفزة وداعمة لخبرة التعلم، إضافةً إلى عدم توافر المشورة المبدئية والإرشاد، والمعلومات حول الفرص المستقبلية المتاحة للدراسة والتوظيف.

الشكل (28): تحليل الدرجات الممنوحة لجودة دعم المتدربين وإرشادهم في الدورة الثالثة من المراجعات للعام الأكاديمي 2017-2018 (27 مؤسسة تدريب)

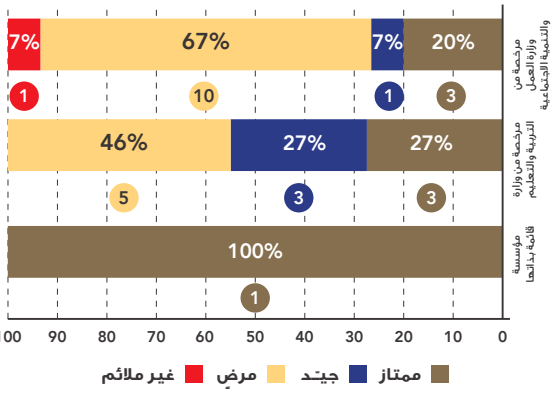

فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة

لقياس مدى فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة؛ يركز المراجعون أثناء زيارة المراجعة بشكل أساسي على تقييم فاعلية عمليات التخطيط الإستراتيجي والتقييم الذاتي، وصرامة، ومراقبة إنجاز المتدربين، وأداء المدربين والعاملين في المؤسسة عن كثب، والاستفادة من النتائج في وضع خطط التحسينات فيها، ورفع مستوى إنجاز المتدربين. كما يقيّم المراجعون مدى ملاءمة الهياكل التنظيمية، والعمليات اليومية وأثرها على تلبية أهدافها التشغيلية، إلى جانب تقييم فريق الإدارة في المؤسسة من حيث التركيز على وضع إجراءات عملية وصارمة؛ لضمان استمرارية جودة ما يتم تقديمه من برامج، وانعكاس أثر ذلك على إنجاز المتدربين وتقدمهم. فضلًا عن ذلك، يقوم المراجعون بتقييم إجراءات الصحة، والسلامة، والمخاطر للمحافظة على بيئة صحية وآمنة؛ مزودة بموارد ذات جودة عالية وملائمة للدراسة والعمل للمتدربين والموظفين، بالإضافة إلى تقييم فاعلية حوكمة المؤسسة، ومساهمتها في القيادة الإستراتيجية.

يلخص الشكل (29) الدرجات التي حاز عليها السؤال الرئيس الخامس فيما يتعلق بفاعلية القيادة والإدارة والحوكمة للمؤسسات التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي 2017–2018. فقد ظهرت (9) من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي خضعت للمراجعة في هذه الفترة بمستوى: «مرضٍ» أو أفضل بنسبة (60%) تقريبًا، حيث حصلت مؤسستان من مجموع المؤسسات الـ (15) على تقدير: «ممتاز» بنسبة (13%)، ومؤسستان على تقدير: «جيد» بنسبة (13%) أيضًا، فيما حصلت نسبة (33%) من المؤسسات على تقدير: «مرضٍ»، والمتمثلة في (5) مؤسسات تدريبية. وفي المقابل، حصلت (6) مؤسسات على تقدير: «غير ملائم»، من بينها (3) مؤسسات خضعت للمراجعة للمرة الأولى خلال هذه الدورة، والتي لم تتمكن من اجتياز معايير هذا السؤال الرئيس بنجاح. وفيما يخص المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم فقد ظهرت (9) مؤسسات من مجموع الـ (11) مؤسسة التي تمت مراجعتها بمستوى: «مرضٍ» أو أفضل؛ شكلت نسبة (81%)، من بينها (3) مؤسسات حققت تقدير: «ممتاز». وفي المقابل، حصلت مؤسستان على تقدير: «غير ملائم» في هذا السؤال الرئيس، حيث شكّلتا نسبة (18%). كما أحرزت مؤسسة واحدة قائمة بذاتها تقدير: «جيد».

وقد اتسمت المؤسسات الممتازة والجيدة، بقدرتها على ترجمة رؤيتها ورسالتها على أرض الواقع من خلال ممارساتها في شتى المجالات التي ساهمت في الارتقاء بأدائها. كما أفضتْ قدرتُها على التقييم الذاتي الدقيق والمُمنهج إلى بناء خطط إستراتيجية؛ ساهمت بشكل محوري في تحسين مستويات إنجاز المتدربين وخبرتهم، واهتمت بشكل جوهري بتوطيد الروابط الفاعلة مع الأطراف ذات العلاقة سواءً المحليين أو الدوليين؛ للتأكد من سد الفجوات في جودة ما يتم تقديمه لسوق العمل. وفي المقابل، لم تبرز تلك الجوانب بصورة جلية في المؤسسات التي لم تكن قيادتها فاعلة، وبالأخص المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم»؛ وذلك لعدم متابعتها أداء منتسبي المؤسسة من الفريق الإداري والمدربين، وتقديم الدعم المناسب في الحصص، وأثناء تقديم الدورات. وكذلك يعدُّ نظامُ ضمان الجودة الشامل في مراحل التطوير الأولية في هذه المؤسسات؛ إذ إنَّ معظمها يفتقر إلى دليل شامل للسياسات والإجراءات المتبعة داخلها، والتي تضمن المحافظة على جودة العمليات، خاصة رفع مستوى الإنجاز بما يلبي احتياجات، وتوقعات

المتدربين والأطراف ذات العلاقة، حيث لم تستخدم هذه المؤسسات نتائج التقييم المسبق للمتدربين في إعداد خطط الدروس التي تلبي بشكل فاعل احتياجاتهم الفردية. وكذلك افتقرت هذه المؤسسات إلى وجود آليات وإجراءات رصينة تتعلق بمتابعة وتحليل مستويات إنجاز المتدربين، وتطورهم، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير.

الشكل (29): تحليل الدرجات الممنوحة لمدى فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة في الدورة الثالثة من المراجعات للعام الأكاديمي 2017-2018 (27 مؤسسة تدريب)

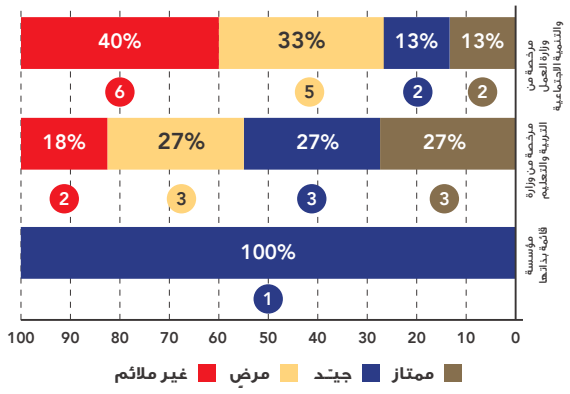

مقارنة بين نتائج الدورتين الثانية والثالثة في الفاعلية بوجهٍ عام

بلغ مجموع مؤسسات التعليم والتدريب التي تمت مراجعتها في الدورة الثالثة للمراجعات (93) مؤسسة؛ خضعت (73) مؤسسة منها للمراجعة في الدورة الثانية من المراجعات. وبلغ عدد المؤسسات التي تمت مراجعتها لأول مرة، خلال هذه الدورة (20) مؤسسة؛ منها (3) مؤسسات مرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، وقد حصلت مؤسستان منها على تقدير: «ممتاز»، وواحدة على تقدير: «غير ملائم». أما المؤسسات المرخصة من قِبَل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وعددها (17) مؤسسة؛ فكانت نتائجها كالتالي: حازت مؤسسة واحدة على تقدير: «ممتاز»، و(3) مؤسسات على تقدير: «جيد»، و(11) مؤسسة على تقدير: «مرض»، ومؤسستان على تقدير: «غير ملائم».

وبمقارنة النتائج بين الدورتين، وحسب ما هو موضح في الشكل (30)، نجد أن هناك تحسنًا بشكل عام في درجات الفاعلية بوجهٍ عام لمؤسسات التعليم والتدريب؛ فعلى الرغم من انخفاض عدد المؤسسات الحاصلة على تقدير: «ممتاز» بمقدار (4%) في الدورة الثالثة، إلا أن نسبة المؤسسات التي حصلت على تقدير: «جيد» ازدادت بمقدار (13%)، حيث ارتفع عدد هذه المؤسسات من (22) إلى (31) مؤسسة. إضافة إلى ذلك، انخفض عدد المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» من (8) مؤسسات بنسبة (11%) في الدورة الثانية إلى (6) مؤسسات بنسبة (8%) في الدورة الثالثة.

الشكل (30): التغييرات في النتائج التراكمية من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة للفاعلية بوجهٍ عام لِـ 73 مؤسسة تدريب

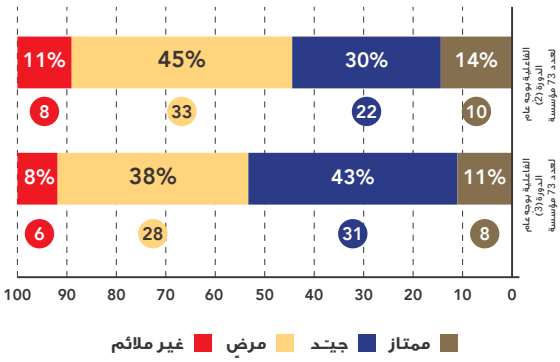

ومن جانب آخر، يشيرُ الشكلُ (31) إلى أنَّ هناك (20) مؤسسة تدريب قد تحسن أداؤها بفارق نقطة واحدة على الأقل، بنسبة (28%) من المؤسسات التي تم مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة. كذلك حافظت (38) مؤسسة على مستوى أدائها بوجهٍ عام بين الدورتين. وبالنظر بشكل تفصيلي إلى نتائج المؤسسات التي ثبتت على أحكامها، نجد أن مؤسسة واحدة منها فقط ثبتت على حكم: «غير ملائم»، في حين ثبتت أحكام (38) مؤسسة في الدورتين على تقدير: «مرض» أو أفضل؛ مما يشير إلى قدرة هذه المؤسسات في الحفاظ على مستوى أدائها بين الدورتين على الرغم من رفع سقف التوقعات ومستوى معايير إطار المراجعة في الدورة الثالثة. غير أنه قد شهدت درجات (15) مؤسسة، بنسبة (20%) من مؤسسات التعليم والتدريب انخفاضًا في مستوى الأداء بمعدل درجة واحدة؛ منها (3) مؤسسات انخفض أداؤها من مستوى: «مرض» إلى «غير ملائم».

الشكل (31): التغييرات في النتائج التراكمية من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة للفاعلية بوجه عام لـ 73 مؤسسة

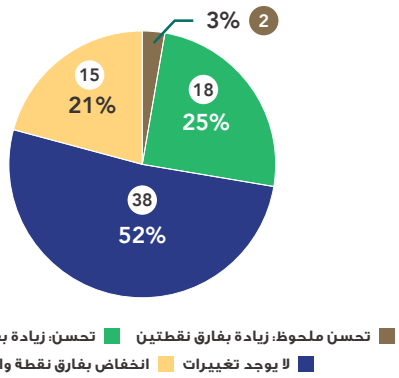

بناءً على ما سبق، يتضح أنَّ هناك عديدًا من المؤسسات التي حققت تطورًا في أدائها، أو حافظت على الأداء الجيد ما بين الدورة الثانية والثالثة، حيث إنَّ لدى هذه المؤسسات قيادة واعية، وتمتلك رؤية واضحة، وتعمل وفق خطط إستراتيجية مبنية على تقييم ذاتي، وتركز على تحسين إنجاز المتدربين، حيث تقوم قيادة هذه المؤسسات بمتابعة الأداء بصورة منتظمة، وتقييم الأداء، ورصد فرص التحسين، ووضع المبادرات، والتحقق من إنجازها، خاصةً ما يتعلق منها بتحليل احتياجات سوق العمل، وطرح البرامج النوعية التي تُوائم متطلبات سوق العمل. إلى جانب ذلك، اختيارهم المدربين ذوي الخبرة والكفاءة، والذين وظفوا نطاقًا واسعًا من إستراتيجيات التعليم والتدريب والتقييم.

من جانب آخر، ظهرت بعض الجوانب التي تحتاج إلى تحسين خاصة لدى مؤسسات التدريب الأقل فاعلية، وكانت أبرزها: عدم وجود سياسات شاملة لضمان الجودة الداخلية، وعمليات التقييم الذاتي، وما يتطلبه ذلك من تدقيق وتحقق داخلي لتحسين جودة الأداء. إضافة إلى تحسين طرائق التعليم والتدريب، وتطوير أساليب التقييم، بما يلبي احتياجات المتدربين المختلفة. كذلك حاجة هذه المؤسسات إلى تنفيذ آليات فعالة بصورة دقيقة؛ لمراقبة أداء المتدربين، وتحديد جوانب التحسين، والعمل على معالجتها.

مقارنة النتائج بين الدورتين الثانية والثالثة بحسب جهة الترخيص

بمقارنة (73) مؤسسة تعليمية وتدريبية تمت مراجعتها في الدورتين الأخيرتين الثانية والثالثة، وكما يبين الشكل (32) بحسب جهة الترخيص الممنوح لها؛ يتضح أن المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، وزارات نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «جيد»، إلا أنَّ نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» ظلت ثابتة لتمثل (18%) من مجموع هذه المؤسسات، وهذا يستدعي ضرورة متابعة هذه المؤسسات من قبل الجهات المعنية.

الشكل (32): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 73 مؤسسة تعليمية والتدريبية تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة من مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني - بحسب جهة الترخيص

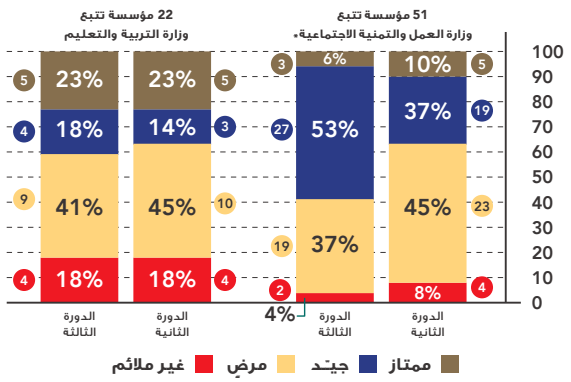

* تشمل مؤسسة واحدة قائمة بذاتها

مقارنة أداء المؤسسات في دورات المراجعات الثلاث

بشكل عام، يوضح الشكل (33) مقارنة نتائج إجمالي المؤسسات التعليمية والتدريبية في الدورات الثلاث، وباستكمال مراجعة (93) مؤسسة في الدورة الثالثة؛ يتضح أن هناك تحسنًا واضحًا في أداء المؤسسات بشكل عام، حيث ارتفعت نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «جيد» أو أفضل في الدورات الثلاث من (21%) إلى (40%)، ثم إلى (49%) على التوالي، في حين انخفضت المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» في الدورات الثلاث من (18%) إلى (16%)، ثم إلى (10%) على التوالي.

وتشير هذه النتائج الإيجابية من حيث زيادة عدد المؤسسات التي حصلت على تقدير: «جيد» و«ممتاز»،

وكذلك انخفاض المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم»، إلى وجود قصص نجاح لهذه المؤسسات يمكن الاستفادة من تجاربها ونشرها؛ إذ استطاعت الارتقاء بمستوى أدائها، أو استدامة الأداء الممتاز والجيد؛ وذلك بفضل تأصيل ثقافة الجودة ونضجها.

الشكل (33): تحليل نتائج أداء إجمالي المؤسسات التعليمية والتدريبية في الفاعلية بوجهٍ عام في الدورات الثلاث

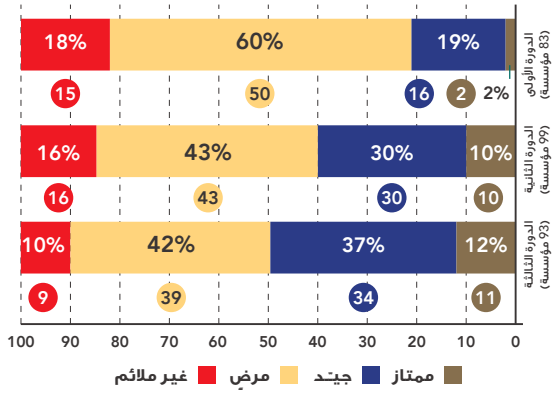

زيارات المتابعة للعام الأكاديمي 2017 - 2018

يجب على مؤسسات التعليم والتدريب الشروعَ في وضع خطة عمل إجرائية؛ استنادًا إلى التوصيات التي توصلت إليها فرق المراجعة بصرف النظر عن نتيجة المراجعة التي حققتها المؤسسة. كما تخضع المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» في الفاعلية بوجهٍ عام لزيارتي متابعة بحد أقصى من قبل فرق المراجعة؛ لتقييم مدى فاعليتها في تنفيذ خطة العمل التحسينية؛ لاستيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. ويتم إصدار الأحكام بشأن مستوى التقدم الذي أحرزته المؤسسة وفقًا لمقياس مكوَّن من (3) أحكام: «تقدم كافٍ»، و«قيد التقدم»، و«تقدم غير كافٍ». وفي العام الأكاديمي 2017–2018، تم إجراء (7) زيارات متابعة ما بين (6) زيارات متابعة أولى، وواحدة زيارة متابعة ثانية؛ (5) منها لمؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، ومؤسستان مرخصتان من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. ويلخص الشكل (34) نتائج هذه الزيارات؛ إذ حققت إحدى المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تقدمًا كافيًا في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بعد خضوعها لزيارة المتابعة الأولى، في حين نالت المؤسسة الأخرى درجة «قيد التقدم» أثناء زيارة المتابعة الأولى. أمَّا فيما يتعلق بزيارات المتابعة للمؤسسات المرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، فقد حققت مؤسسة واحدة درجة «قيد التقدم» أثناء زيارة المتابعة الثانية، في حين حققت المؤسسات الأربع الأخرى درجة «تقدم غير كافٍ» أثناء زيارات المتابعة الأولى. ويُعْزَى التراجعُ، وعدم تحقيق التحسن في هذه المؤسسات إلى عدم فاعلية التعليم/ التدريب والتقييم، والذي أثر سلبًا على إنجاز المتدربين، وافتقار تلك المؤسسات إلى أنظمة ضمان الجودة الشاملة، وعدم كفاية مراقبة أداء كلٍّ من المتدربين والمدربين؛ الأمر الذي انعكس سلبًا على فاعلية المؤسسات بشكل عام.

الشكل (34): تحليل الدرجات الممنوحة لزيارات المتابعة في العام الأكاديمي 2017 - 2018

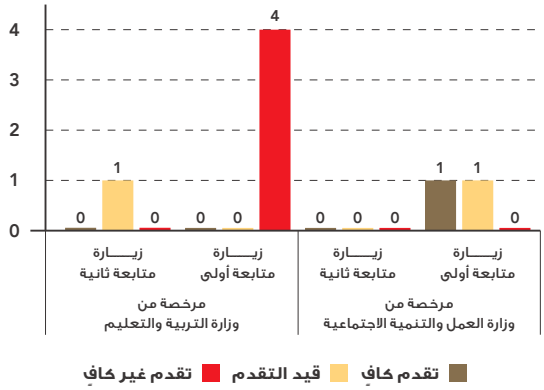

ومن هنا يتبين أنه خلال العام الأكاديمي 2017–2018، لم تتمكن أيٌّ من مؤسسات التدريب السبع التي قامت الهيئة بتنفيذ زيارات متابعة لها من الحصول على حكم: «تقدم كافٍ»، إلا مؤسسة واحدة مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والتي تمكنت من تحقيق تقدم ملحوظ في تنفيذها التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الخاص بها.

مؤسسات التعليم العالي

مؤسسات التعليم العالي

مقدمة

تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء نوعين من المراجعات يكملان بعضهما البعض، وهما: مراجعة الجودة المؤسسية، حيث تُقيِّم مؤسسة التعليم العالي بالكامل وفقًا لمعايير ومؤشرات محددة، ومراجعة البرامج الأكاديمية، حيث يتم تقييم جودة التعليم والتعلم والمعايير الأكاديمية في البرامج الأكاديمية بمختلف الكليات. وتُصدر الإدارة الأحكام بشأن كلٍ من نوعي المراجعة.

وقد أنهت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي الدورة الأولى من مراجعات الجودة المؤسسية في العام 2013، ومن المقرر أن تبدأ الدورة الثانية في العام الأكاديمي 2018–2019، وفقًا لإطار مراجعة الجودة المؤسسية (الدورة 2) المعتمد بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم: (38) لسنة 2015. أما بالنسبة لمراجعة البرامج الأكاديمية، فقد تم تقسيم الدورة الأولى من المراجعات فيها إلى مرحلتين؛ أولهما: مرحلة تم فيها تطبيق مؤشرات المراجعة على عدد محدود من البرامج في الكليات، وتم الانتهاء منها في العام 2011، والثانية: مرحلة مراجعات كاملة لكافة البرامج الأكاديمية في الكليات، وتمت في الفترة من مايو 2012، حتى ديسمبر 2017. ومن المقرر أن تبدأ الدورة الثانية من مراجعة البرامج في الكليات في العام الأكاديمي 2019–2020، علمًا أن الإدارة ستقوم قبل ذلك بتحديث إطار مراجعة البرامج الأكاديمية لهذه الدورة.

ويستعرض هذا التقرير آخر مستجدات المراجعة المؤسسية ونتائج مراجعات البرامج الأكاديمية التي تمت في العام الأكاديمي 2017–2018، كما يستعرض نتائج المرحلة الثانية من الدورة الأولى لمراجعة جودة أداء البرامج الأكاديمية في كل من المجالات الآتية: الإدارة، والتصميم، والآداب، والتربية على التوالي، يليه التطرق لنتائج الزيارات التتبعية، ثم يختتم بتقديم عرضٍ موجزٍ للنتائج التراكمية لجميع مراجعات البرامج الأكاديمية التي تمت في المرحلة الثانية من الدورة الأولى.

المراجعة المؤسسية

تولت الهيئة الإعلانَ عن الدورة الثانية من مراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم العالي (المراجعة المؤسسية) والمتوقع إطلاقها في أكتوبر 2018، من خلال زيارات رسمية قامت بها الرئيس التنفيذي والإدارة العليا للهيئة إلى مؤسسات التعليم العالي الخاضعة لنطاق اختصاص الهيئة بالمراجعة وفقًا لمرسومها، حيث تم خلال تلك الزيارات التعريف بإطار المراجعة الجديد، والموعد التقريبي لإجراء المراجعة في كل مؤسسة، كما تمت الإجابة على تساؤلات المؤسسات بهذا الخصوص. بعد ذلك، قامت الهيئة بالترتيب لتهيئة مؤسسات التعليم العالي للدورة الثانية من المراجعة المؤسسية من خلال أربع ورش عمل لمنتسبي مؤسسات التعليم العالي، أجرتها الهيئة في مقرها بمنطقة السيف؛ لتدريبهم على إطار المراجعة وعملياتها، وكتابة التقرير الذاتي، وكيفية تقديم الأدلة الداعمة والمساندة. كما أجرت الهيئة ورش عمل أخرى لتدريب المراجعين المحليين؛ للاستعانة بهم بعد ذلك في المراجعات.

مراجعة البرامج الأكاديمية

تقوم إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمراجعة جودة أداء كافة البرامج الأكاديمية التي تُطرح في الكليات من مختلف التخصصات، والمرخصة من قبل مجلس التعليم العالي، والخاضعة لشروط المراجعة، سواء أكانت برامج على مستوى بكالوريوس أم على مستوى درجة الماجستير، ويُستثنى من ذلك البرامج التي ليس لها دفعات منتظمة من الخريجين وبرامج الماجستير التي تقتصر على متطلب البحث العلمي فقط. علمًا أن كافة البرامج التي تطرحها كل كلية تتم مراجعتها في وقتٍ متزامن، وفقًا لإطار عمل مراجعة البرامج الأكاديمية المُقرّ من مجلس الوزراء الموقر، الذي يركز على المعايير الأكاديمية لكل برنامج، وعلى عملية التعليم والتعلم، وجودة الترتيبات المُتخذة لضمان جودة برامج التعلُّم. ويتم تقييم أداء البرامج الأكاديمية بناءً على أربعة مؤشرات، لكل منها عددٌ من المؤشرات الفرعية، والتي تتوافق مع أحدث الممارسات الدولية الجيدة، وهي:

المؤشر (1): برنامج التعلُّم: يُظهِر البرنامج ملاءمة للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): كفاءة البرنامج: يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث عدد الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين: الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

ويُمثِّل المؤشر (1): «برنامج التعلُّم»، حُكْمًا مُحَدِّدًا؛ بمعنى إذا كان هذا المؤشر غيرَ مُستوفٍ، وبصرف النظر عما إذا كانت المؤشرات الأخرى مُستوفاة أم لا، فسيكون الحكم على البرنامج الأكاديمي بأنه: «غير جدير بالثقة»، حسب ما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): معايير الأحكام الختامية لمراجعة البرامج الأكاديمية

المعايير	الحكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	قدرٌ محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات عندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2017-2018

قامت الهيئة ممثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، في العام الأكاديمي 2017–2018، بمراجعة ونشر تقارير (17) برنامجًا أكاديميًا في مجالات الإدارة، والآداب، والتصميم، والتربية الرياضية، تُطرح في ثلاث مؤسسات تعليم عال، وهي: جامعة البحرين، والجامعة الأهلية، وكلية طلال أبو غزالة الجامعية. كما قامت الإدارة بمراجعة ونشر تقارير (9) زيارات تتبعية (أولى وثانية) لبرامج أكاديمية في مجال الإدارة، وتقنية المعلومات، والهندسة، والعلوم والآداب، والتي تُطرح في (5) مؤسسات تعليم عالٍ؛ ليُصبح مجموع ما تم نشره في المرحلة الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية (119) تقرير مراجعة، و(20) تقرير زيارة تتبعية.

وعند تحليل نتائج مراجعة البرامج الـ (17) التي تم نشرها في العام الأكاديمي 2017–2018، نجد أنَّ برنامجين فقط من هذه البرامج بنسبة (12%) قد حصلا على حكم: «جديرٌ بالثقة»، في حين حصل (12) برنامجًا بنسبة (70%) على حكم: «قدرٌ محدودٌ من الثقة»، و(3) برامج بنسبة (18%) على حكم: «غيرُ جديرٍ بالثقة»، حسب المبين في الشكل (35).

كما يبين الشكل (36) عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من المؤشرات الأربعة، والذي يُعد تراجعًا كبيرًا عن نتائج السنوات السابقة.

ويلاحظ من تتبع نتائج المراجعات التي أُجريت للعام الأكاديمي 2017–2018، أن أغلب البرامج التي تمت مراجعتها حصلت على حكم: «قدر محدود من الثقة»، وتمركزت أكثرها في كلية الآداب لعدد (11) برنامجًا؛ مما يثير القلق حول وضع برامج كليات الآداب المطروحة في مملكة البحرين، في حين حصل برنامجان فقط من جملة ما تمت مراجعته في هذا العام على حكم: «جدير بالثقة»، أحدهما في تخصص الإدارة، والآخر في الآداب. وسيتم التعرض لذلك بالتحليل في الفقرات التالية من هذا التقرير.

الشكل (35): نتائج مراجعات (17) برنامجًا تم نشر تقاريرها في العام الأكاديمي 2017-2018

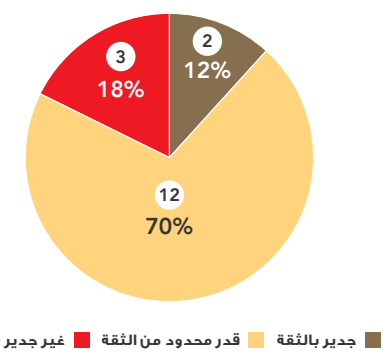

الشكل (36): عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل (17) برنامجًا تم نشر تقاريرها في العام الأكاديمي 2017-2018

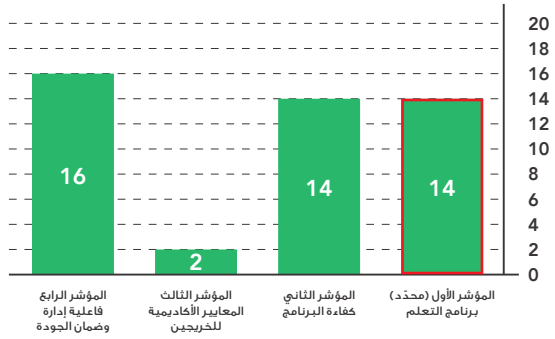

نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الإدارة

تم في العام الأكاديمي 2017–2018، نشر تقريري مراجعة لبرنامجين أكاديميين في مجال إدارة الأعمال، يُطرحان من قبل مؤسستي تعليم عالٍ، حيث حصل أحدهما على حكم: «جدير بالثقة»، والآخر على حكم: «غير جدير بالثقة»؛ لتصبح حصيلة ما تم نشره في المرحلة الثانية من الدورة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الإدارة (43) برنامجًا أكاديميًّا؛ تطرح من قبل (12) مؤسسة تعليم عالٍ، حيث حاز (32) برنامجًا منها على حكم: «جديرٌ بالثقة»، في حين حصلت (5) برامج على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، و(6) برامج على حكم: «غيرُ جدير بالثقة»، وذلك حسب المبين في الشكل (37).

وعند تحليل نتائج هذه المراجعات، نجد أنَّ البرامج الـ (32) التي حازت على حكم: «جدير بالثقة»، تشمل (26) برنامجًا على مستوى البكالوريوس، و(6) برامج على مستوى الماجستير، في حين وصل عدد البرامج التي حازت على حكم: «غير جدير بالثقة» إلى (6) برامج، منها (4) برامج على مستوى البكالوريوس، وبرنامجان على مستوى الماجستير. وبتحليل نتائج البرامج الحاصلة على حكم: «غير جدير بالثقة» يتضح أن عدد (4) برامج لم تستوف متطلبات أي من المؤشرات الأربع، والتي كانت موزعة كالآتي: برنامجان على مستوى البكالوريوس، وبرنامجان على مستوى الماجستير، في حين استوفى برنامج واحد على مستوى البكالوريوس متطلبات مؤشر واحد، وبرنامج آخر متطلبات مؤشرين، ليس من بينها متطلبات المؤشر الأول (المؤشر المحدد)؛ مما أدى لحصول كليهما على حكم: «غير جدير بالثقة».

أما الـ (5) برامج التي حصلت على حكم: «قدر محدود من الثقة»، فهي موزعة كالآتي: (4) برامج على مستوى البكالوريوس، وبرنامجٌ واحدٌ على مستوى الماجستير، حيث استوفى برنامجان أكاديميان على مستوى البكالوريوس متطلبات مؤشرين من المؤشرات الأربعة، في حين استوفى برنامجان على مستوى البكالوريوس، وبرنامجٌ واحدٌ على مستوى الماجستير متطلبات (3) مؤشرات من المؤشرات الأربعة، علمًا أن جميع هذه البرامج الـ (5) قد استوفت متطلبات المؤشر الأول (المؤشر المحدد).

وبإحصاء عدد البرامج المستوفية متطلبات كل مؤشر من مؤشرات المراجعة كما هو مبين في الشكل (38)، نجد أن (37) برنامجًا من أصل (43) برنامجًا أكاديميًا قد لبَّى متطلبات المؤشر (1): «برنامج التعلُّم»، كما لبَّى (36) برنامجًا متطلبات المؤشر (2): «كفاءة البرنامج»، في حين لبَّى (37) برنامجًا متطلبات المؤشر (4): «فاعلية إدارة وضمان الجودة»، وقد جاء أداء هذه البرامج في أضعف صوره في تلبية متطلبات المؤشر (3): «المعايير الأكاديمية للخريجين»، والتي لبَّى (34) برنامجًا منها فقط متطلباته، والذي يشكل تقريباً نسبة (79%) من البرامج في مجال الإدارة التي تمت مراجعتها خلال الدورة الأولى من المراجعة البرامجية. ويرجع ذلك بوجه عام إلى عدم التوافق بين أساليب وأدوات التقييم ومستوى هذه البرامج الجامعية، حيث إنَّ معظم أدوات التقييم تفتقر إلى محاكاة مهارات التفكير العليا لدى الطلبة.

الشكل (37): النتائج التراكمية لمراجعات الـ (43) برنامجًا في (12) مؤسسة تعليم عال في مجال الإدارة

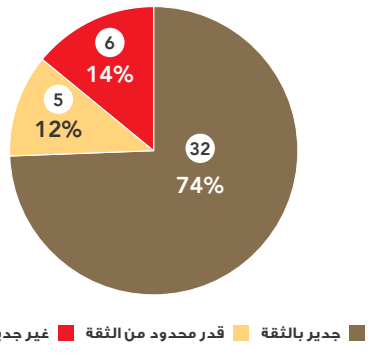

الشكل (38): عدد البرامج في مجال الإدارة المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل (43) برنامجًا أكاديميًا

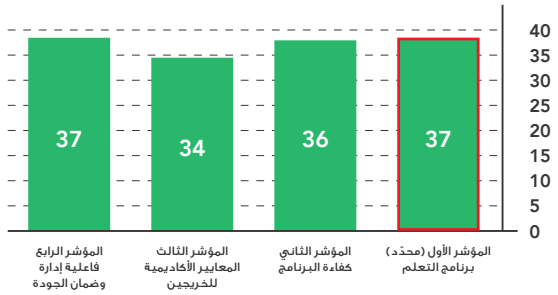

نتائج مراجعة البرامج في مجال التصميم

تم في العام الأكاديمي 2017–2018، نشر تقرير مراجعة لبرنامج أكاديمي واحد يطرح من قبل مؤسسة تعليمية خاصة في مجال التصميم. وبإضافة ما تم نشره سابقًا في هذا المجال – وهو (9) برامج أكاديمية تتوزع بين كليات الهندسة، والتصميم، والعلوم والآداب، يصبح ما تمت مراجعته في هذا المجال (10) برامج أكاديمية، حصلت (4) منها على مستوى البكالوريوس، وبرنامج واحد على مستوى الماجستير على حكم: «جديرٌ بالثقة»، فيما حصلت (3) برامج منها على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، وبرنامجان على حكم: «غيرُ جدير بالثقة»، حسب المبين في الشكل (39).

وبإحصاء عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من مؤشرات المراجعة للبرامج الـ (10) في مجال التصميم، وكما هو مبين في الشكل (40)، نجد أن (8) برامج من أصل (10) برامج أكاديمية قد لبّت متطلبات المؤشر (1): «برنامج التعلُّم»، كما لبّت (7) برامج متطلبات المؤشر (2): «كفاءة البرنامج»، في حين لبّت (9) برامج متطلبات المؤشر (4): «فاعلية إدارة وضمان الجودة»، وقد جاء أداء هذه البرامج في أضعف صوره في تلبية متطلبات المؤشر (3): «المعايير الأكاديمية للخريجين»، والتي لبّت (5) برامج منها فقط متطلباته؛ مما يشكل نسبة (50%) من البرامج في مجال التصميم التي تمت مراجعتها خلال الدورة الأولى من المراجعة البرامجية.

الشكل (39): النتائج التراكمية لمراجعات الـ (10) برامج في (6) مؤسسات تعليم عال في مجال التصميم

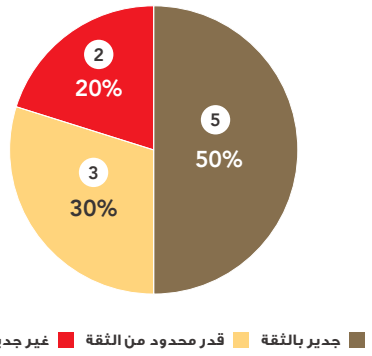

الشكل (40): عدد البرامج في مجال التصميم المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل (10) برامج أكاديمية

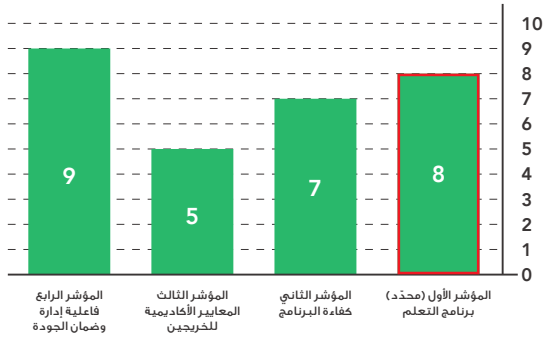

وعند فحص طبيعة التخصصات المقدمة في هذه البرامج، نجد ضعفًا في برامج التصميم الداخلي المقدمة، حيث تشمل هذه المراجعات (6) برامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، حصل اثنان منها فقط، على حكم: «جديرٌ بالثقة»، فيما حصل برنامجان على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، والبرنامجان الآخران حصلا على حكم: «غيرُ جدير بالثقة»، وهو الأمر الذي يثير الكثير من القلق، خاصة أنَّ خريجي هذه البرامج يعملون في مجالات حيوية في سوق العمل تتطلب تدريبًا مهنيًا وفنيًا عاليًا، ولم تستطع أيٌّ من هذه البرامج الأربعة سواء الحاصلة على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة» أو الحاصلة على حكم: «غيرُ جدير بالثقة» تحقيق متطلبات المؤشر (3): «المعايير الأكاديمية للخريجين». ويرجع ذلك – بوجه عام – إلى نقص في الموارد المادية، والكفاءات الأكاديمية اللازمة ذات الخبرة العملية؛ مما يؤثر سلبًا على المخرج الأساسي من عملية التعلم؛ من حيث تزويد سوق العمل بخريجين ذوي

مهارات عالية، وقادرين على التنافس محليًا، وإقليميًا، وعالميًّا، تنفيذًا للرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030.

نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الآداب

تم في العام الأكاديمي 2017–2018، نشر تقارير المراجعات لـ (13) برنامجًا أكاديميًّا في مجال الآداب؛ منها (8) برامج على مستوى البكالوريوس، و(5) على مستوى الماجستير، وتُطرَحُ من قبل مؤسستين تعليميتين، وبتحليل نتائجها نجد أنَّ برنامجًا واحدًا منها على مستوى الماجستير قد حصل على حكم: «جدير بالثقة»، وبرنامجًا آخرَ على مستوى البكالوريوس على حكم «غير جدير بالثقة»، في حين حازت جميع البرامج الأخرى على حكم: «قدر محدود من الثقة». وبذلك أصبح مجموع ما تم نشره من تقارير في مجال الآداب في الدورة الأولى للمراجعة البرامجية (14) برنامجًا أكاديميًّا تُطرح من قبل (3) مؤسسات تعليم عال، حيث حصل برنامجٌ واحدٌ منها على حكم: «جديرٌ بالثقة»، في حين حصل (11) برنامجًا على حكم: «قدر محدود من الثقة»، وبرنامجان على حكم: «غير جدير بالثقة» حسب المبين في الشكل (41).

الشكل (41): نتائج مراجعات (14) برنامجًا في (3) مؤسسات تعليم عال في مجال الآداب

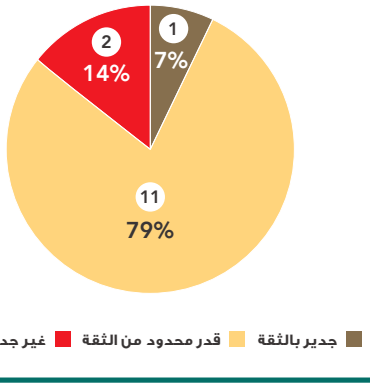

عند تحليل نتائج المراجعات وفقًا لمدى استيفاء كل برنامج لمتطلبات المؤشرات الأربعة، نجد أنه من بين (14) برنامجًا مختلفًا تُطرح في مختلف التخصصات في كليات الآداب، فإن برنامجًا واحدًا منها فقط بنسبة (7%)، مطروحٌ في جامعة حكومية، استوفى متطلبات المؤشر (3) الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين، كما يتضح من الشكل (42).

وبذلك يُعد مؤشر: «المعايير الأكاديمية للخريجين» هو المؤشر الأضعف من بين المؤشرات الأربعة، والتي تعتمد على التحقق من مستوى جودة مخرجات البرامج؛ وهذا، يرجع في جزء كبير منه إلى نتيجة عدم ترسخ مفهوم التعلم القائم على المخرجات لدى جزء كبير من القائمين على هذه البرامج، كما أنَّ عدم التحقق من مواءمة متطلبات القبول لاحتياجات كل برنامج، وعدم انتقائية الطلبة المقبولين، إضافة إلى ارتفاع عدد الطلبة المقبولين في بعض هذه البرامج، وتركيز أدوات التقييم على التذكر واسترجاع المعلومات، بدلًا من تحفيز الطلبة على استخدام مهارات التفكير العليا مثل التفكير النقدي، وعدم تطوير المهارات التخصصية للطلبة في عدد من هذه البرامج، كل ذلك أدى إلى عدم تحقق المواصفات والمعايير المرجوة لخريجي هذه البرامج. وهذا الأمر يبعث على القلق إذا استمر أداء تلك البرامج على نفس المنوال.

الشكل (42): عدد البرامج في مجال الآداب المستوفية متطلبات كل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل (14) برنامجًا أكاديميًا.

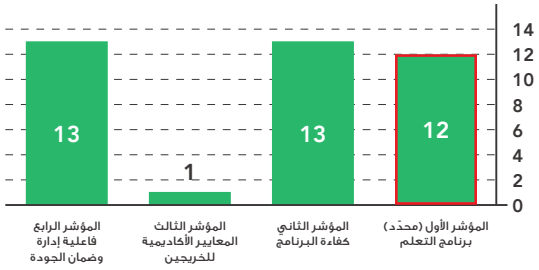

نتائج مراجعة البرامج في التربية

أما في مجال التربية، فقد قامت الهيئة في العام الأكاديمي 2017–2018، بنشر تقرير مراجعة أداء برنامج واحد وهو بكالوريوس في التربية الرياضية، والذي يطرح في جامعة حكومية، وهو الوحيد في المملكة؛ كونه يحتاج إلى موارد مادية وفنية كبيرة، وقد حصل البرنامج على حكم: «قدر محدود من الثقة»؛ نتيجة عدم توفر البنية التحتية والفنية اللازمة لتقديم البرنامج، والذي بدوره أثر بصورة سلبية على مخرج البرنامج، وبالتالي لم يستوف متطلبات المؤشرين (2) و(3). وبذلك يصبح مجموع ما تمت مراجعته من برامج في مجال التربية في الدورة الأولى من المراجعة البرامجية إلى العام الأكاديمي الحالي اثنين؛ أحدهما حصل على حكم:

«جدير بالثقة»، والآخر على حكم: «قدر محدود من الثقة».

الزيارات التتبعية

تعدُّ الزيارات التتبعية التي تقوم بها الهيئة جزءًا من منظومة ضمان الجودة والتحسين المستمر، حيث تطبق على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار «مراجعة البرامج في الكلية»، وصدر في حقها حُكم: «قدْرٌ محدودٌ من الثقة»، أو «غيرُ جدير بالثقة»، حيث يتم تقييم التقدُّم المتحقق في البرنامج استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات الهيئة.

وتركز الزيارة التتبعية على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، تصدر لجنة المراجعة التي تقوم بالزيارة التتبعية حُكمها إذا كانت تلك التوصية «مُعالجة بالكامل»، «مُعالجة جزئيًا»، أو «غير مُعالجة». كما تصدر حُكمًا إجماليًا إذا كان هناك «تقدمٌ جيد»، أو «تقدمٌ ملائم»، أو «تقدمٌ غير ملائم» في معالجة التوصيات بوجه عام.

وفي العام الأكاديمي 2017–2018، قامت الإدارة بإجراء زيارات تتبعية أولى لـ (7) برامج أكاديمية تطرح من قبل (4) مؤسسات تعليم عال خاصة، قيمت من خلالها مستوى التقدم لـ (7) برامج في الإدارة، والهندسة، والعلوم والآداب، حيث حصلت جميعها على حكم: «تقدم ملائم»؛ نتيجة قيام هذه المؤسسات بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة، خاصة تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية، وعليه فليست هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية أخرى لهذه البرامج.

كما قامت الإدارة بإجراء زيارة تتبعية ثانية لبرنامجين في مجال تقنية المعلومات، يتم تقديمهما من قبل مؤسستي تعليم عالٍ خاصتين؛ لحصولهما على «تقدم غير ملائم» في الزيارة التتبعية الأولى، حيث حصل أحد البرامج في الزيارة التتبعية الثانية على «تقدم ملائم»، والآخر على «تقدم غير ملائم»، وبذلك تنتهي مراجعة هذين البرنامجين.

ومن هنا يتبين أن عدد (8) برامج من الـ (9) برامج التي شملتها زيارات تتبعية في العام الأكاديمي 2017–2018، وبنسبة (89%) تقريباً سعت في معالجة الغالبية العظمى من التوصيات الواردة في تقاريرها بصورة جادة؛ مما ساهم في تحسين أوضاعها؛ تحقيقًا للجودة.

النتائج التراكمية لمراجعات البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى)

منذ بدء مراجعات المرحلة الثانية من الدورة الأولى للبرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2011–2012، قامت الهيئة بمراجعة ونشر تقارير (119) برنامجًا أكاديميًّا في مجالات: الطب، والعلوم الصحية، وعلوم الحاسوب، وتقنية المعلومات، والإدارة، والحقوق، والهندسة، والتصميم، والآداب، والعلوم، والتربية، تُطْرَحُ في (42) كلية تابعة إلى (13) مؤسسة تعليم عالٍ. وبذلك تكون الهيئة قد أتمت المرحلة الثانية والأخيرة من الدورة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية.

وعند تجميع نتائج المراجعات، حسب ما هو مبين في الجدول (2)، والشكل (43)، نجد أن نتائج مراجعات العام الأكاديمي 2017–2018، قد أثرت سلبًا على النتائج التراكمية للمراجعات، حيث حاز (76) برنامجًا أكاديميًّا بنسبة (64%) على حكم: «جدير بالثقة»، وذلك بانخفاض قدره (8.5%) عن النسبة في النتائج التراكمية مع نهاية العام الأكاديمي 2016–2017، في حين وصلت نسبة البرامج الحاصلة على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، وعددها (24) برنامجًا أكاديميًّا إلى (20%) من إجمالي النتائج التراكمية للدورة الأولى من المراجعات، كما وصلت البرامج الحاصلة على حكم: «غير جدير بالثقة»، وعددها (19) برنامجًا أكاديميًّا إلى (16%).

الجـــدول (2): نتائج عمليات مراجعة البـرامج الأكاديميـــة لـ (119) برنامـــجًا أكاديميًا حسـب المستـــوى، ومجـال التخصص فـي الطـب، والعلـوم الصحـــية، وعلـــوم الحاســـوب، وتقنيـة المعلومـات، والإدارة، والـحـــقـــوق، والهـــنـــدســـة، والتصميـم، والتربيـة، والآداب، والعلـوم.

عدد البرامج	المستوى ومجال التخصص	جدير بالثقة	قدرٌ محدود من الثقة	غير جدير بالثقة
2	برنامج بكالوريوس في مجال في الطب	1	0	1
5	برامج بكالوريوس في مجال العلوم الصحية	5	0	0
2	برنامج ماجستير في مجال العلوم الصحية	1	0	1
12	برنامج بكالوريوس في مجال علوم الحاسوب وتقنية المعلومات	6	1	5
2	برنامج ماجستير في مجال علوم الحاسوب	1	0	1
34	برنامج بكالوريوس في مجال الإدارة	26	4	4
9	برامج ماجستير في مجال الإدارة	6	1	2
3	برامج بكالوريوس في مجال الحقوق	3	0	0
2	برنامج ماجستير في مجال الحقوق	2	0	0
16	برنامج بكالوريوس في مجال الهندسة	13	2	1
9	برامج بكالوريوس في مجال التصميم	4	3	2
1	برنامج ماجستير في مجال التصميم	1	0	0
8	برامج بكالوريوس في العلوم، والتربية	6	2	0
9	برامج بكالوريوس في الآداب	0	7	2
5	برامج ماجستير في الآداب	1	4	0
المجموع: (119) برنامجًا أكاديميًا في (42) كلية		76	24	19

الشكل (43): النتائج التراكمية لمراجعة (119) برنامجًا أكاديميًا

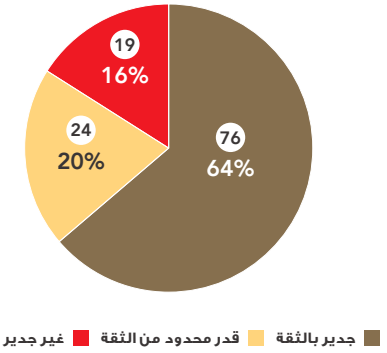

الشكل (44): عدد البرامج المستوفية لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل (119) برنامجًا أكاديميًا

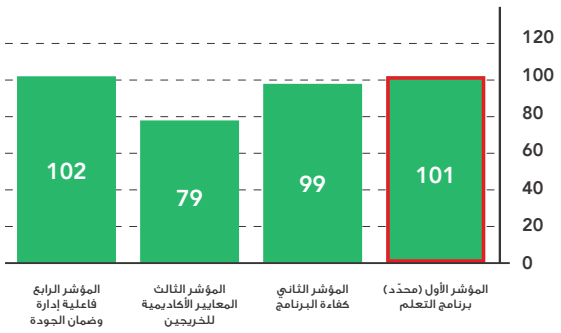

عند تجميع عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر (الشكل 44)، وتحليل نتائج المراجعات والاستنتاجات التي توصلت إليها لجان المراجعة المختلفة لجميع المراجعات التي تمت في المرحلة الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية، والتي تم نشر تقاريرها من خلال إطار عمل «مراجعة البرامج في الكلية»، يتبين الآتي:

المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يوضح الشكل (44) أن عددًا كبيرًا من البرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها إلى الآن قد استوفى المؤشر (1): «برنامج التعلّم»، حيث يبلغ عددها (101) برنامج من أصل (119) برنامجًا أكاديميًّا، وبمقارنة ذلك مع النتائج التراكمية السابقة لمراجعات الهيئة – والتي سبق الإشارة إليها في تقاريرها السنوية السابقة – يتبين وجود ثبات نسبي في أداء أغلب مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين بالنسبة لهذا المؤشر، حيث تولي مؤسسات التعليم العالي المطروحة في المملكة عناية خاصة برسم أهداف برامجها، وخططها

الأكاديمية، وربطها برسالة الكلية والجامعة، كما وجدت اللجان في أغلب المراجعات أنَّ مخرجات التعلم الخاصة بالبرامج مصاغة بشكل مناسب وقابلة للقياس.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ جميع البرامج الأكاديمية التي تُطْرَحُ في مملكة البحرين قد اهتمت بصياغة مختلف السياسات لديها، كما أن بعض البرامج قد عدلت من سياساتها، أو أضافت إليها وفقًا لتوصيات الهيئة، وبخاصة سياسة كشف الانتحال الأكاديمي، والمقايسة المرجعية الرسمية، وقد تأكدت الهيئة من تنفيذ المؤسسات لتلك التوصيات من خلال زياراتها التتبعية للبرامج التي أخفقت في استيفاء المؤشر الأول.

وتشير تقارير العديد من المراجعات التي قامت بها الهيئة إلى أن المقررات المطروحة في معظم البرامج ذات مخرجات محددة تتوافق مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كما لاحظت اهتمام معظم البرامج بتنظيم محتويات ملفات المقررات؛ ليتضمن الملف توصيف المقرر، وأهدافه، والطرائق المتبعة في التعليم والتعلم، وسياسة التقييم، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن أغلب تلك الملفات لا يتم تدقيقها داخليًا بما يفي بمعايير ومتطلبات «الاعتدال الداخلي» للمقررات، بل يُكتفى في معظم الأحيان بمراجعة شكلية لتوافر المحتويات داخل ملف كل مقرر؛ مما ينعكس سلبًا على عدد من البرامج من حيث قدرتها على استيفاء متطلبات المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين.

كما يتبين من نتائج الزيارات التتبعية للبرامج، أن بعض البرامج الأكاديمية قد طورت من منهجية وأسلوب التعلم القائم على العمل، استنادًا إلى توصيات الهيئة في هذا الشأن، حيث لاحظت الهيئة في زياراتها التتبعية لبعض البرامج أن هناك تنويعًا في قائمة المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها الكليات للتدريب، والاتجاه نحو تخصيص ساعات معتمدة للتعلم القائم على العمل، وتحقيق التوازن في عملية التقييم بين جهة العمل ومؤسسة التعليم العالي. وعلى الرغم من أن النتائج التراكمية للمراجعات تظهر أن أغلب البرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها قد استوفت المؤشر (1): «برنامج التعلّم»، إلا – وكما يتبين من الشكل (44) – أن (18) برنامجًا أكاديميًّا لم يستوفِ متطلبات هذا المؤشر؛ نتيجة ضعف بنية البرنامج من ناحية العمق والسعة، وغياب بعض المقررات الأساسية، وعدم التوازن بين النظرية والتطبيق في العديد من المقررات الدراسية. ومن المقلِق أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة لبعض هذه البرامج غير مناسبة لطبيعة تلك البرامج ومستواها، وغير قابلة للقياس؛ خاصة بعد مرور أكثر من (10) سنوات على توجه مملكة البحرين لتبني سياسة التعلم القائم على المخرجات في التعليم العالي. إضافة إلى ما تشير إليه تقارير مراجعات هذه البرامج إلى الحاجة إلى تدريب أعضاء هيئتها الأكاديمية على منهجية التعلم المبنية على المخرجات.

المؤشر (2): كفاءة البرنامج

حقق (99) برنامجًا أكاديميًّا من أصل (119) برنامجًا متطلبات المؤشر (2): «كفاءة البرنامج»، حيث تمكنت المؤسسات التي تطرح هذه البرامج من توفير الحد الأدنى المطلوب من متطلبات هذا المؤشر، بما في ذلك: الهيئة الأكاديمية القادرة على استيفاء حاجات البرامج المختلفة، والموارد المادية اللازمة، ودعمها بكفاءات فنية قادرة على تقديم المساعدة للطلبة بالمعامل، والمختبرات، والاستديوهات، وفي مختلف مرافق الكلية هذا، إلى جانب ما يلزم من ترتيبات لمساعدة الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، مع توفر نظام محكم لحفظ وإدارة المعلومات المختلفة للبرامج بما فيها البيانات الخاصة بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

ومع ذلك، فقد تبين من خلال المراجعات أن هناك بعض الجوانب في البرامج التي اجتازت هذا المؤشر ما زالت بحاجة إلى التطوير، فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من وجود سياسة مطبقة في معظم البرامج التي تمت مراجعتها لتقييم أعضاء هيئة التدريس، إلا أن أثرها في تطوير البرنامج لا يزال محدودًا. كذلك الحال بالنسبة لنظام تتبع استخدام الموارد المادية، فعلى الرغم من توفر هذا النظام، وإمكانية الحصول منه على مختلف المعلومات والإحصاءات والتقارير، إلا أن الاستفادة منه لا تزال محدودة، ولا ترقى لأن تكون على مستوى إستراتيجي يُسهم في تطوير ما يقدم من برامج أكاديمية.

من ناحية أخرى، أظهرت نتائج المراجعات عدم وجود اختبارات خاصة بالقبول في العديد من البرامج، على الرغم من وجود حاجة لذلك؛ نتيجة لطبيعة بعض هذه البرامج؛ الأمر الذي أثر سلبًا على مستوى أداء الطلبة والخريجين، ولذلك فقد حثت العديد من التوصيات – في تقارير المراجعة – الكليات على معالجة هذا الأمر وفقًا لدراسات المقايسة المرجعية مع برامج محلية، وإقليمية، ودولية مشابهة. إلا أنه – من المؤسف –

أن بعض هذه البرامج لم تتمكن من معالجة هذه التوصيات عند زيارتها في المراجعات التتبعية التي قامت بها الهيئة، وقد علل القائمون على بعض من هذه البرامج السبب إلى قلة أعداد الطلبة المتقدمين للالتحاق ببعض التخصصات، إلا أن الهيئة قد لاحظت أسبابًا أخرى، منها: عدم قيام هذه المؤسسات بدراسة مدى ملاءمة سياسات القبول لاحتياجات كل برنامج أكاديمي على حدة، وعدم تتبع أداء الطلبة خلال فترة دراستهم، ومقارنة أدائهم بمستوياتهم عند القبول، وعدم إجراء تلك البرامج لمقايسة مرجعية رسمية مع برامج مماثلة، أو حتى إجراء مقايسة مرجعية غير رسمية وفقًا للأصول والمعايير المتبعة، فضلًا عن حاجة عدد من مؤسسات التعليم العالي إلى تعديل سياسة المقايسة المرجعية لديها.

وبصفة عامة، تستعين كافة البرامج الأكاديمية المطروحة في مملكة البحرين بكفاءات أكاديمية ذات خبرة وكفاءة، وفقًا لسياسات تعيين واضحة ومطبقة بشفافية. وعلى الرغم من ذلك، فلا يزال هناك عدم توازن بين أعداد أعضاء هيئة التدريس وأعداد الطلبة المسجلين في البرامج الأكاديمية المختلفة؛ مما يُشكل تحديًا للعديد من هذه البرامج عند طرحها؛ فمن ناحية، هناك تأثيرٌ سلبيٌّ ناتجٌ عن عدم تحقيق التوازن على كفاءة البرنامج، والإرشاد المناسب المقدم للطلبة من قِبل أعضاء هيئة التدريس، ومن ناحية أخرى التأثير السلبي على قدرة أعضاء هيئة التدريس في التطوير والتقدم للترقيات؛ نظرًا لعدم توفر الوقت اللازم لإجراء البحوث العلمية وخدمة المجتمع، وذلك في ضوء العبء الملقى على كاهلهم.

أما فيما يخص البرامج التي لم تستوفِ متطلبات هذا المؤشر، فقد كان ذلك لنقص الموارد المادية بما فيها: المختبرات، والأجهزة، والبرمجيات، ويتركز هذا النقص في برامج الهندسة، وتقنية المعلومات والتصميم والإعلام، فلا يزال هناك ضعف في البنية التحتية، وصيانة المختبرات بصورة دورية في الكليات التي تطرح هذه البرامج، وبالأخص في الجامعات الخاصة. هذا، إلى جانب عدم الاستقرار – وفي الكثير من الأحيان – النقص في أعداد أعضاء الهيئة الأكاديمية، فضلًا عن عدم ملاءمة قدرات الطلبة المقبولين لأهداف واحتياجات البرنامج، وعدم وجود خطط علاجية، وبرامج شاملة لرفع مستويات أداء هؤلاء الطلبة، وتمكينهم من تلبية احتياجات البرنامج. كما تشير الإحصاءات المقدمة إلى ارتفاع في نسب التسرب من بعض البرامج، وطول المدة التي يقضيها الطلبة فيها؛ للتمكن من استيفاء متطلباته، والتي في مُجملها تعد من الأمور التي لا تتوافق مع الممارسات الجيدة، وتشكل هدرًا للموارد البشرية، والمالية في المؤسسة التعليمية.

المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين

جاء أداء الكثير من البرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها في أدنى صورة عند تلبية متطلبات المؤشر (3): «المعايير الأكاديمية للخريجين»، خاصة البرامج التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي 2017–2018، حيث استوفى (79) برنامجًا أكاديميًّا فقط من الـ (119) برنامجًا متطلبات هذا المؤشر. ويرجع ذلك إلى عدة أمور رصدتها مراجعات الهيئة في تلك البرامج، من أهمها: عدم تمكن جزء كبير من القائمين على هذه البرامج من تنفيذ الآليات الواجبة في التعلم القائم على المخرجات، وبالتالي جاءت أدوات التقييم المستخدمة بصورة غير مناسبة؛ للتأكد من تحقق مخرجات التعلم المطلوبة، خاصة تلك المتصلة بمهارات التفكير العليا، ومهارات التحليل وحل المشكلات. كما لاحظت الهيئة أنه لا يوجد تنوع في أدوات التقييم، وبصفة خاصة عدم استخدام توصيفات مناسبة عند تقييم المقررات العملية، فضلًا عن ذلك أدّى غياب وجود آليات مناسبة، ومطبقة للتدقيق الداخلي لأدوات التقييم الرئيسة، وعدم مناقشة نتائج تقارير الامتحانات، والاستفادة منها في تطوير أدوات التقييم، وتوصيفات المقررات الدراسية، إلى ضعف آلية متابعة تنفيذ سياسة التقييم، والتأكد من فاعلية أدوات التقييم المستخدمة، خاصة في ظل رصد لجان المراجعات لحالات كثيرة من عدم ملاءمة درجة صعوبة الامتحان مع مخرجات المقرر، وتضخم الدرجات في بعض الحالات؛ مما أثر بشكل كبير على جودة أداء هذه البرامج فيما يتعلق بهذا المؤشر، إضافة إلى عدم وجود تدقيق خارجي مستقل في معظمها. وقد تابعت الهيئة في الزيارات التتبعية للبرامج التي أخفقت في اجتياز هذا المؤشر مدى التقدم المتحقق بالنسبة لتوصياتها في هذا الشأن، ووجدت أن البرامج قامت ببعض التعديلات، ولكن لا تزال هناك حاجة لتطوير الآليات المستخدمة لتقييم مخرجات التعلُّم المطلوبة لكل من البرنامج والمقررات الدراسية، مع تحديد مدى تحقق هذه المخرجات، والمواصفات المطلوبة للخريجين. كما لاحظت الهيئة أن بعض البرامج لجأت إلى تطوير سياسة الاعتدال الداخلي والخارجي مع البدء في تنفيذها وفقًا لتوصيات الهيئة؛ غير أنَّ تنفيذ هذه الآليات بشكل مهني ومنتظم مازال غير كافٍ، وإن كان له تأثيرًا إيجابيًا على عدد من البرامج

التي تم إجراء زيارة تتبعية لها.

ومن خلال الإحصائيات، لوحظ أن برامج التصميم والآداب، كما ذكر سابقا هي الأقل قدرة على استيفاء المؤشر (3): «المعايير الأكاديمية للخريجين»، حيث تكررت بعض النقاط التي تحتاج إلى تطوير في معظم تقارير البرامج المنشورة في هذا المجال. ومن الأسباب التي يُعزى إليها ضعف استيفاء برامج التصميم للمؤشر الثالث هي الحاجة لتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بالتقييم بشكل أكثر فاعلية في هذه البرامج، كما أشارت التقارير في معظمها إلى عدم وجود آليات واضحة منفذة بصورة متسقة لقياس مدى تحقق مواصفات الخريجين، إضافة إلى الحاجة لتبني آليات تضمن أن مستوى أعمال الطلبة – ولاسيما مشروعات التخرج – مستوفية لمتطلبات البرنامج، وتتوافق مع نوعيته ومستواه. أما على مستوى برامج الآداب، فقد أبرزت التقارير الجوانب التي تحتاج إلى تطوير؛ كي تستوفي متطلبات هذا المؤشر، ومن أهمها التحقق من تلبية إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات التعلم المطلوبة، وأشارت أيضًا إلى ضرورة إجراء دراسة تحليلية لدفعات خريجي هذه البرامج، وتتبع تقدم الطلبة ومعدلات القبول والانسحاب وغيرها، والاستفادة من نتائجها في تحسين مخرجاتها. كما جاءت مستويات أعمال الطلبة في عدد من هذه البرامج دون المطلوب، وعانت نتائج الطلبة من تضخم في الدرجات بصورة لا تتناسب مع أدائهم.

كما لاحظت الهيئة أيضاً أنَّ أغلب الكليات والأقسام، قد قامت – بناءً على توصيات الهيئة – بإنشاء مجالس استشارية تضمُّ في عضويتها خبراء من ذوي التخصص، وأرباب الأعمال، وخريجي البرنامج، إلا أن دور هذه المجالس في تطوير البرامج لا يزال في أطواره الأولية في عدد من البرامج، وتأمل الهيئة في تعزيز الاستفادة من هذه المجالس بشكل أكبر لما لها من دور أساسي في إثراء وتطوير البرامج ومخرجاتها.

المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

استوفى (102) برنامج من الـ (119) برنامجًا أكاديميًّا متطلبات المؤشر (4): «فاعلية إدارة وضمان الجودة»، وتشير نتائج المراجعات للعام الأكاديمي 2017–2018، إلى تقدم أداء البرامج الأكاديمية في تلبية متطلبات هذا المؤشر، حيث يبين الشكل (36) أنَّ برنامجًا واحدًا من أصل (17) برنامجًا لم يستطع تلبية متطلبات المؤشر (4)، فيما أشار التقرير السنوي للعام الماضي إلى أنَّ هناك برنامجين أكاديميين لم يستطيعا استيفاء متطلبات هذا المؤشر.

وقد لاحظت الهيئة اهتمامًا من قِبَل مؤسسات التعليم العالي في تطوير آليات ضمان الجودة الداخلية لديها، والذي انعكس في حرصها على نشر ثقافة الجودة لدى كلياتها، وإنشاء مكاتب مصغرة لضمان الجودة داخلها تتبع مركز ضمان الجودة الرئيس التابع لإدارة المؤسسة نفسها. غير أنَّ فاعلية هيكل إدارة الجودة داخل المؤسسات مازال في أطواره الأولى في بعض البرامج، خاصة أن فاعلية المؤشر الثالث الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين جاء ضعيفاً، حيث إن وجود إدارة جودة قوية داخل المؤسسة من شأنه معالجة أي نواقص في المؤشرات الأخرى، ولعل الأمر المقلق هو التفاوت الذي حظي به تطبيق آليات ضمان الجودة في الكليات المختلفة في المؤسسة نفسها، حيث إنه، وللمرة الأولى لم تحظ برامج تطرح من قِبل مؤسستي تعليم عالٍ تمت مراجعة برامجهما الأخرى في السنوات السابقة، على حكم: «جدير بالثقة»، على الرغم من حصول كل برامجهما التي تمت مراجعتها في السنوات السابقة على هذا الحكم. كما أن تمركز هذه الأحكام في برامج الآداب يبعث على القلق، خاصة أن هذه البرامج تتضمن عددًا من التخصصات المهمة التي لا تقدم إلا من قبل مؤسسة واحدة، كما أن خريجي هذه التخصصات يتوقع أن يكون لهم دور رئيس في بناء المجتمع وثقافته. ولذلك فعلى الرغم من أن الهيئة تقر بوجود هيكل مناسب لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي التي تمت مراجعتها، ومع اهتمام تلك المؤسسات بنشر ثقافة الجودة بين منتسبيها، إلا أنها تأمل بتفعيل ذلك بصورة أكبر بحيث يكون لها أثر إيجابي أكبر في قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشرات الأخرى؛ لينعكس ذلك على كافة جوانب العملية التعليمية.

وقد رصدت الهيئة في توصياتها بعض الجوانب التي تحتاج إلى تطوير لتحقيق التفعيل الأمثل لإدارة ضمان الجودة في البرامج الأكاديمية، ومنها حاجة تلك البرامج لتحقيق ثبات واستقرار في الموظفين الأكاديميين والإداريين، مع وجود فريق متفرغ لتنفيذ عمليات ضمان الجودة، وتعزيز عمليات المتابعة، وأن تكون جودة ما يُقدم مسئولية جميع القائمين على البرنامج، لا أن يُعد أمرًا خارجيًّا يخضع له أعضاء هيئة التدريس بصورة بيروقراطية.

كما تشير تقارير المراجعة إلى أن الغالبية العظمى من الكليات التي تمت مراجعة برامجها لم تقم بتنفيذ آلية رسمية لاستقراء حاجات سوق العمل، سواء عند تطويرها للبرامج أو عند طرح برامج جديدة، والذي بدا واضحًا من خلال المقابلات التي تمت مع أرباب الأعمال والخريجين، حيث لم يؤخذ برأيهم بشكل منتظم، ولم يلاحظ العديد منهم أن آراءهم قد أخذت في الاعتبار عند تطوير البرنامج، وقد تجلى ذلك بوضوح في بعض من البرامج التي تباينت فيها مواصفات الخريجين عن متطلبات سوق العمل، خاصة تلك البرامج المتعلقة بالتخصصات العملية سريعة التطور كما في تقنية المعلومات، والتصميم الداخلي، والتصميم الجرافيكي.

الامتحانات الوطنية

الامتحانات الوطنية

مقدمة

نَفَّذت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة الامتحانات الوطنية امتحاناتها للعام 2018، على طلبة المدارس الحكومية، وطلبة المدارس الخاصة المشاركة بصورة اختيارية؛ إذ أدى طلبة الصف السادس الامتحانات الوطنية في دورتها العاشرة خلال شهر أبريل، كما أدى طلبة الصف الثاني عشر الدورة السادسة من الامتحانات الوطنية خلال شهر مارس. وقد تعاونت المدارس المشاركة في تنفيذ هذه الامتحانات وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة في هيئة جودة التعليم والتدريب.

في الدورة العاشرة للعام 2018، أدَّى الامتحانات الوطنية جميع طلبة الصف السادس من (101) مدرسة حكومية، إضافة إلى (18) مدرسة خاصة شاركتْ بصفة اختيارية. وبوجه عام، فقد بلغ عدد الطلبة الذين تقدموا لأداء الامتحانات الوطنية لهذه الدورة (11,892 طالبًا وطالبةً) من المدارس الحكومية، و(901 طالبٍ وطالبة) من المدارس الخاصة، علمًا أن الامتحانات الوطنية التي تَقدَّم طلبة الصف السادس لأدائها تمثلت في (4) مواد، هي: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم.

وفي مرحلة لاحقة من تنفيذ الامتحانات الوطنية للصف السادس، باشرت الهيئة عملية تصحيح هذه الامتحانات، وذلك بحسب الأنظمة والإجراءات المُتَّبعة لديها. وقد اُحْتُسِبَتْ درجاتُ الطلبة وفق مستوى المجموع النهائي لكل ورقة امتحان. ومن جهة أخرى، تمَّ احتساب الدرجات لكل مادة على مستوى كل فقرة اختبارية في أسئلة الامتحانات لعينة عشوائية مشتركة بين المواد تمثل نسبة (10%) فقط من مجموع الطلبة؛ وذلك لإجراء تحليل تفصيلي حول أداء طلبة هذه العينة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن إجراء مقارنة بين مستوى أداء طلبة المدارس الحكومية والمدارس الخاصة بطريقة مباشرة؛ نظرًا إلى قلة عدد طلبة المدارس الخاصة الذين أدوا الامتحانات الوطنية هذا العام، إضافة إلى أنَّ هؤلاء الطلبة لا يشكلون عينة تمثيلية لطلبة المدارس الخاصة في مملكة البحرين؛ لذا يجب الحذر من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها.

ونظرًا لمحدودية عدد طلبة المدارس الخاصة المشاركة في امتحانات الصف السادس، فإنه لا يمكن إجراء تحليل منفصل خاص بهم، وعليه فإن نتائجهم ستكون مشمولة ضمن نتائج المدارس الحكومية.

ومن جهة أخرى، نفَّذت الهيئة – هذا العام 2018 – الدورة السادسة من الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر في اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات، وقد أدَّى هذه الامتحانات الوطنية (37) مدرسة حكومية، إضافة إلى مشاركة (8) مدارس خاصة بصفة اختيارية، وبلغ مجموع الطلبة الذين أدَّوا الامتحانات الوطنية (9,873 طالبًا وطالبةً) من المدارس الحكومية، و(302 طالبٍ وطالبةٍ) من المدارس الخاصة.

وقد أنجزت هيئة جودة التعليم والتدريب تصحيح جميع الامتحانات الوطنية في مملكة البحرين بالتعاقد مع معلمين يعملون في وزارة التربية والتعليم. وقامت الهيئة بتحليل نتائج الامتحانات الوطنية؛ لمعرفة مستوى الأداء، وقد ساهم قسم التقييم الدولي للتعليم بجامعة كمبردج في تأكيد سلامة إجراءات تحليل هذه النتائج.

الامتحانات الوطنية للصف السادس أسس تقييم الأداء

صدر قرار من مجلس الوزراء (قرار مجلس الوزراء رقم: 50 - 2379) «بالموافقة على وضع خطة لتطوير نظام وطني موحد للامتحانات؛ يتم تنفيذه بشكل متدرج وصولًا لاستكمال العمل به بحلول العام 2020، وتشرف عليه الهيئة». وفي العام 2018، تم تطوير نظام إصدار نتائج الامتحانات الوطنية، بما يتوافق ومتطلبات النظام الوطني الموحد للامتحانات؛ إذ أصدرت الهيئة النتائج بنظام واحد هو نظام درجة الامتحان الوطني، وفق مقياس يتراوح ما بين (0 – 100)، وهذا النظام يتيح مقارنة أداء الطلبة في العام نفسه، وعبر الأعوام المختلفة. وترتبط درجة الامتحان الوطني بالقدرة المطلقة المستمدَّة من «نموذج راش»، أحد نماذج نظرية الاستجابة للفقرة الاختبارية.

وفي هذا العام 2018، وهي السنة الأولى – سنة القاعدة الأساس – من تقييم الصف السادس، حُدِّد المتوسط الوطني لأداء الطلبة بدرجة أداء تساوي (50)، وهي درجة غير ثابتة، تتغيَّر تبعًا لتغيُّر أداء الطلبة من سنة إلى أخرى.

وتوخِّيًا للسرية، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب بإعداد امتحانات مختلفة كل سنة، مع الحرص على توافق المحتوى والمواصفات الإحصائية لها في كل السنوات، ومع كلّ الجهود التي تبذلها الهيئة؛ لضمان ذلك التوافق، إلا أنَّ مستوى صعوبة هذه الامتحانات قد يختلف من سنة إلى أخرى، ولذلك تَستعملُ الهيئة عمليةً يُطلق عليها اسم «معادلة الامتحانات»؛ والتي تُسَوِّى من خلالها الفروق بين الامتحانات من حيث الصعوبة من سنة إلى أخرى، وتضمن عمليةُ «معادلة الامتحانات» عدم منح الطلبة – في أية سنة دراسية – ميزةً غير عادلة مقارنة بالطلبة في سنة دراسية أخرى، وأما التغييرات الواردة في تقارير النتائج بشأن مستويات الإنجاز فتُعزى إلى الفروق في مستويات أداء الطلبة، لا إلى الفروق في صعوبة الامتحانات. وتقوم الهيئةُ باستعمال «تصميم المجموعات غير المتكافئة ذات الفقرات الاختبارية المشتركة» في معادلة الامتحانات الوطنية عبر السنوات المختلفة؛ لتكون نتائج درجة الامتحان الوطني في المواد الواردة – في هذا التقرير لتقييمات العام 2018 – قابلةً للمقارنة الإحصائية مع نتائج السنوات اللاحقة.

مستوى أداء طلبة الصف السادس

يوضح الجدول (3) أدناه متوسط درجة الامتحان الوطني لكل مادة.

الجدول (3): متوسط درجة الامتحان الوطني لكل مادة، للعام 2018

المادة	متوسط درجة الامتحان الوطني
اللغة العربية	50
اللغة الإنجليزية	50
الرياضيات	50
العلوم	50

يتبين من الجدول (3) أن المتوسط الوطني لهذا العام حُدِّدَ عند الدرجة (50) في جميع المواد، ويتغير هذا المتوسط تبعًا لتغير أداء الطلبة في السنوات اللاحقة.

وتُبيِّن الأشكال: (45 إلى 52) أداء الطلبة في (المهارات، المجالات، الكفايات) لمواد اللغات والمواد التقنية، حيث إنَّ القيمة الموجبة في هذه الأشكال تشير إلى الأداء الأفضل، في حين أن القيمة السالبة تشير إلى عكس ذلك.

اللغة العربية:

الشكل (45): نتائج مادة اللغة العربية للصف السادس بحسب المهارات

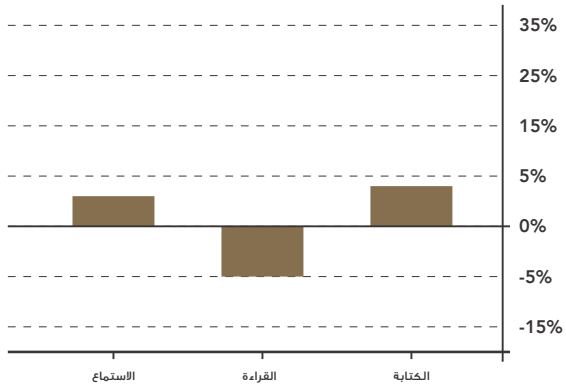

الشكل (46): نتائج مادة اللغة العربية للصف السادس بحسب الكفايات

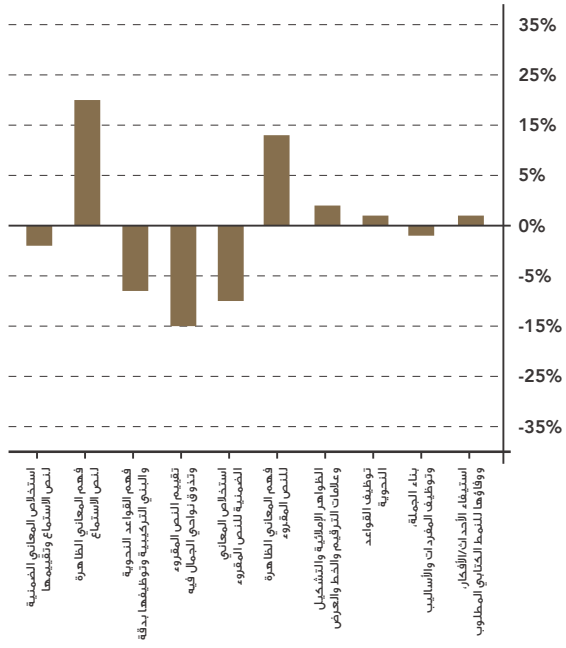

أهم الملاحظات على نتائج مادة اللغة العربية، هي:

- كان الأداء الأفضل في مهارتي الكتابة والاستماع.
- حقق الطلبة أداء أعلى في بعض الكفايات، ومنها:
  - فهم المعاني الظاهرة للنص المقروء.
  - فهم المعاني الظاهرة لنص الاستماع.
- حقق الطلبة أداء أدنى في بعض الكفايات، ومنها:
  - فهم القواعد النحوية والبنى التركيبية وتوظيفها بدقة.
  - استخلاص المعاني الضمنية للنص المقروء.
  - تقييم النص المقروء، وتذوُّق نواحي الجمال فيه.

الشكل (47): نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف السادس بحسب المهارات

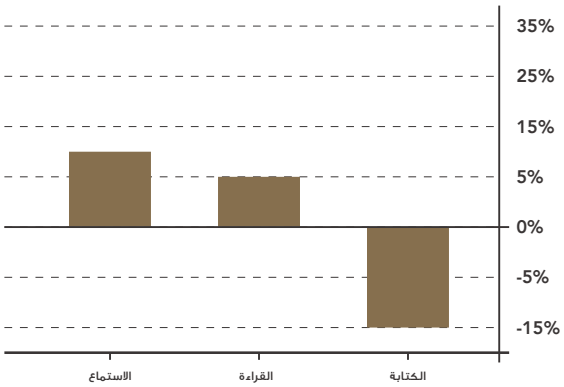

الشكل (48): نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف السادس بحسب الكفايات

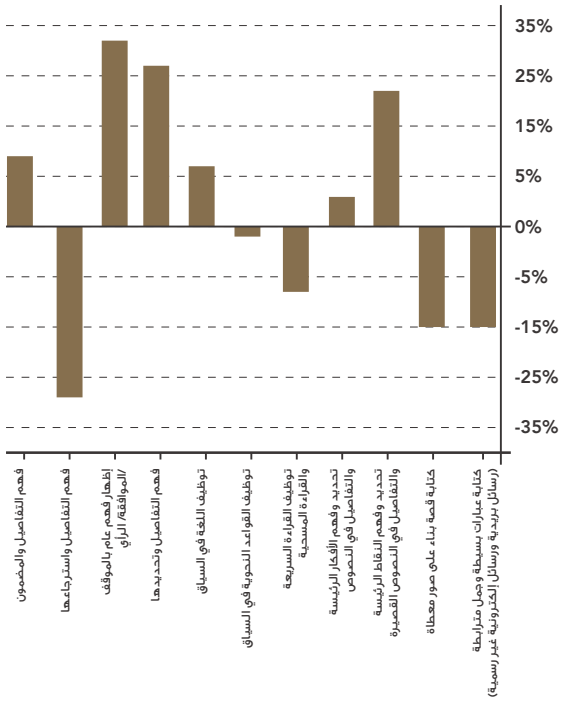

أهم الملاحظات على نتائج مادة اللغة الإنجليزية، هي:

- كان الأداء الأفضل في مهارتي القراءة والاستماع.
- حقق الطلبة أداء أعلى في بعض الكفايات، ومنها:
  - تحديد وفهم النقاط الرئيسة والتفاصيل في النصوص القصيرة.
  - فهم التفاصيل وتحديدها.
  - إظهار فهم عام بالموقف/ الموافقة/ الرأي.
- حقق الطلبة أداء أدنى في بعض الكفايات، ومنها:
  - كتابة عبارات بسيطة وجمل مترابطة (رسائل بريدية، ورسائل إلكترونية غير رسمية).
  - كتابة قصة بناء على صور معطاة.
  - فهم التفاصيل واسترجاعها.

الشكل (49): نتائج مادة الرياضيات للصف السادس بحسب المجالات

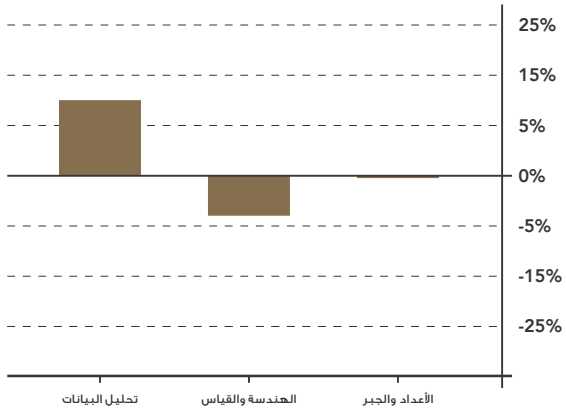

الشكل (50): نتائج مادة الرياضيات للصف السادس بحسب المهارات

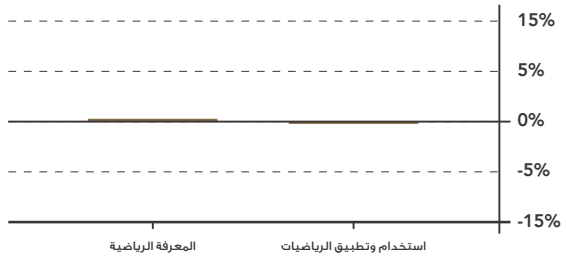

أهم الملاحظات على نتائج مادة الرياضيات، هي:

- كان الأداء الأفضل في مجال تحليل البيانات.
- كان الأداءُ متقاربًا في مهارتي المعرفة الرياضية، واستخدام وتطبيق الرياضيات.

العلوم:

الشكل (51): نتائج مادة العلوم للصف السادس بحسب المجالات

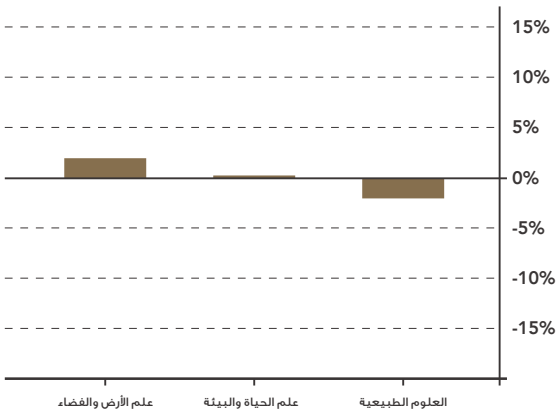

الشكل (52): نتائج مادة العلوم للصف السادس بحسب المهارات

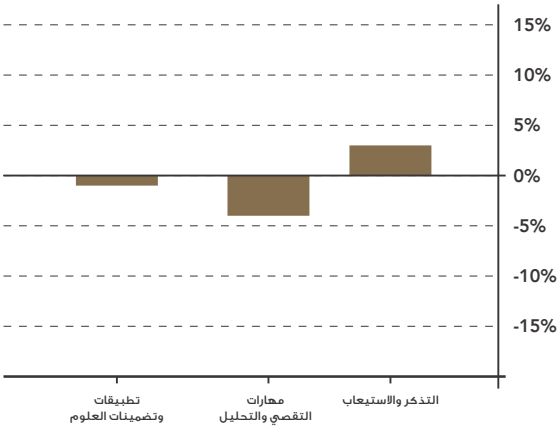

أهم الملاحظات على نتائج مادة العلوم، هي:

- كان الأداء الأفضل في مجال علم الأرض والفضاء.
- حقق الطلبة أداء أعلى في مهارة:
  - التذكر والاستيعاب.
- حقق الطلبة أداء أدنى في مهارة:
  - التقصي والتحليل.
  - تطبيقات وتضمينات العلوم.

درجة الامتحان الوطني للصف السادس حسب جنس الطلبة

يوضح الشكل (53) درجات الامتحان الوطني للبنين والبنات، وقد تم احتساب هذه الدرجات من نتائج كل الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في العام 2018.

وكما في الأعوام الماضية، وبوجه عام، كان أداء البنات أفضل من أداء البنين في الامتحانات الوطنية في جميع المواد؛ إذ بلغ الفرق أقصاه في مادة اللغة العربية بنسبة (9.1%)، في حين بلغ الفرق أدناه في مادة اللغة الإنجليزية بنسبة (5.2%)، أما في مادتي الرياضيات والعلوم فكان الفرق متساويًا بنسبة (6.3%).

الشكل (53): الفرق بين متوسط درجة الامتحان الوطني للبنين والبنات

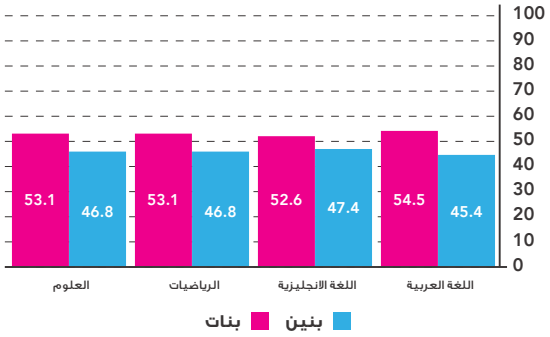

معايير مستوى الامتحانات

يُعدُّ مُعَامِل كرونباخ ألفا (α)، هو المعيار الدولي الأكثر شيوعًا لقياس ثبات الامتحانات؛ وهو يقيس الاتساق الداخلي للامتحان؛ أي مدى ارتباط درجات كل فقرة اختبارية على حدة مع الدرجات بشكل عام، في المتوسط. وتدل قيمة ألفا (α) الأكبر من (0.8) على ثبات داخلي قوي، ويجب ألا تقل قيمتها عن (0.7) كحد أدنى.

وترتبط قيمة ألفا (α) بعدد الفقرات الاختبارية في الامتحان، والانحراف المعياري للدرجات، وتتجه قيمة ألفا (α) إلى الانخفاض في الامتحانات ذات الفقرات الاختبارية الأقل عددًا، والدرجات الأقل توزيعًا، في حين تتجه إلى الارتفاع في الامتحانات ذات الفقرات الاختبارية الأكثر عددًا، وذات الدرجات الأكثر توزيعًا.

ويوضّح الجدول (4)، قيم معامل ألفا (α) للامتحانات الوطنية للعام 2018، وقيم متوسط درجات الامتحان الوطني والانحراف المعياري للدرجات التي حققها جميع الطلبة. كما يحتوي الجدولُ أيضًا على الدرجات الخام القصوى لكل مادة. وتشير قيم مُعَامِل ألفا (α) للثبات أنها حققت ثباتًا جيدًا، وأنَّ نتائج الامتحانات يمكن الوثوق بها. كما جاءت قيم الانحراف المعياري في جميع الامتحانات متساويةً؛ وهذا يشير إلى أنَّ توزيع درجات الطلبة ضمن نطاق الدرجات المتاح كان جيدًا.

الجدول (4): متوسط الدرجات الخام والانحراف المعياري، ومعامل كرونباخ ألفا للعام 2018

الصف	المادة	الدرجات الخام القصوى	متوسط درجة الامتحان الوطني	الانحراف المعياري لدرجات الامتحان الوطني	كرونباخ ألفا ٢٠١٨
		2018	2018	2018	
6	اللغة العربية	102	50.0	11.7	0.89
	اللغة الإنجليزية	65	50.0	11.7	0.87
	الرياضيات	90	50.0	11.7	0.96
	العلوم	85	50.0	11.7	0.90

الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر

أسس تقييم الأداء

نفَّذت هيئة جودة التعليم والتدريب الدورة السادسة من الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر في: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات. وتقيس هذه الامتحانات الكفايات الرئيسة الواجب أن يكتسبها الطلبة بعد استكمالهم (12) عامًا من التعليم قبل الجامعي في مملكة البحرين؛ إذ صُمِّمت الامتحانات الوطنية وفق المعايير الدولية، بحيث يمكن مقايستها بمستويات الشهادات الدولية؛ فاللغة العربية وحل المشكلات تم مقايسة كل منهما بالمستوى البريطاني (AS)، أمَّا اللغة الإنجليزية فقد تمت مقايستها بمستوى (B2) الخاص بالإطار الأوروبي الموحد للغات (CEFR)، والجدير بالذكر أن طلبة المدارس الحكومية يؤدون امتحان حل المشكلات بنسخته العربية، أمَّا طلبة المدارس الخاصة فيمكنهم تأدية امتحان حل المشكلات؛ إمَّا بنسخته العربية أو بنسخته الإنجليزية.

وفيما يخص تقييم أداء طلبة الصف الثاني عشر، فإنَّ الهيئة تتَّبع في ذلك نموذج تقييم يعتمدُ على (5) مستويات للنجاح، وكل مستوى منها يتم تحديده بنطاق موحد من الدرجات، وأنَّ حدود درجات المستويات توضع من قبل لجنة من رؤساء التصحيح؛ استناداً إلى الأدلة الإحصائية والأحكام المهنية، وتصدر اللجنة أحكامها بمقارنة أوراق الإجابة الفعلية للطلبة مع المحددات الوصفية للأداء حسب ما ورد في مواصفات الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر، والتي تستند إلى النموذج المجرب والمختبر لمنح الدرجات في المملكة المتحدة، ووفق المعايير الدولية.

وتصدر نتائج الطلبة بطريقة تحديد «مستوى الدرجة» لكل مادة، و بتحديد «مستوى الدرجة» لكل ورقة امتحان في اللغتين: العربية والإنجليزية؛ إذ تقيس كل ورقة امتحان مهارة معينة، مثل: القراءة، والكتابة، والاستماع. ويوضح الجدول (5) المستويات، ونطاق الدرجات الموحدة للامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر.

الجدول (5): المستويات ونطاق الدرجات الموحدة للامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر

المستويات	نطاق الدرجات الموحدة
A	%90 - %100
B	%80 - %89
C	%70 - %79
D	%60 - %69
E	%50 - %59
U = رسوب	أقل من 50%

مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر

توضح الأشكال (54 – 56) أدناه مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الحكومية للعام 2018، وللعام 2017، حسب مستوى الدرجة لكل امتحان على حدة، كما يوضح الشكل (57) أدناه مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الخاصة للعام 2018، حسب المستوى لكل امتحان على حدة. أما الشكل (58) فيوضح المقارنة بين أداء الطلبة بحسب الجنس للمدارس الحكومية، في حين يوضح الشكل (59) المقارنة بين أداء الطلبة بحسب الجنس للمدارس الخاصة.

ومع هذا، لا يمكن إجراء مقارنة بين مستوى أداء طلبة المدارس الحكومية والمدارس الخاصة بطريقة مباشرة؛ نظرًا إلى قلة عدد طلبة المدارس الخاصة الذين أدوا الامتحانات الوطنية هذا العام، إضافة إلى أن هؤلاء الطلبة لا يشكلون عينة تمثيلية لطلبة المدارس الخاصة في مملكة البحرين؛ لذا يجب الحذر من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها. كما لا يمكن إجراء مقارنة بين أداء المدارس الخاصة من عام إلى آخر؛ لاختلاف المدارس الخاصة المشاركة في كل عام.

مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر

توضح الأشكال (54 – 56) أدناه مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الحكومية للعام 2018، وللعام 2017، حسب مستوى الدرجة لكل امتحان على حدة، كما يوضح الشكل (57) أدناه مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الخاصة للعام 2018، حسب المستوى لكل امتحان على حدة. أما الشكل (58) فيوضح المقارنة بين أداء الطلبة بحسب الجنس للمدارس الحكومية، في حين يوضح الشكل (59) المقارنة بين أداء الطلبة بحسب الجنس للمدارس الخاصة.

ومع هذا، لا يمكن إجراء مقارنة بين مستوى أداء طلبة المدارس الحكومية والمدارس الخاصة بطريقة مباشرة؛ نظرًا إلى قلة عدد طلبة المدارس الخاصة الذين أدوا الامتحانات الوطنية هذا العام، إضافة إلى أن هؤلاء الطلبة لا يشكلون عينة تمثيلية لطلبة المدارس الخاصة في مملكة البحرين؛ لذا يجب الحذر من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها. كما لا يمكن إجراء مقارنة بين أداء المدارس الخاصة من عام إلى آخر؛ لاختلاف المدارس الخاصة المشاركة في كل عام.

الشكل (54): نتائج اللغة العربية للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية في عامي 2017 و2018

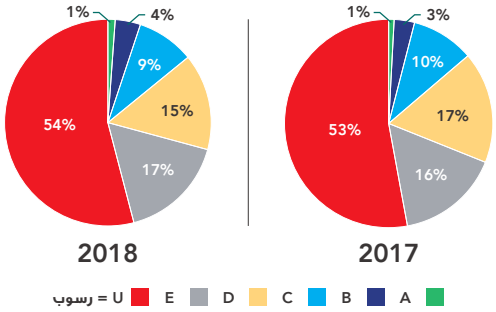

الشكل (55): نتائج اللغة الإنجليزية للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية في عامي 2017 و2018

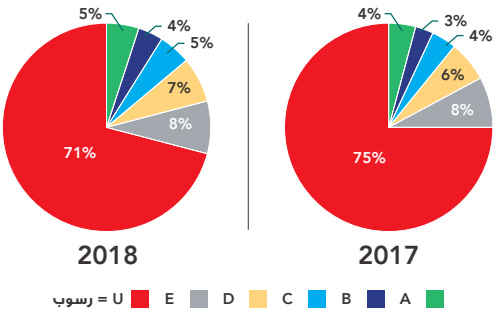

الشكل (56): نتائج حل المشكلات للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية في عامي 2018 و2017

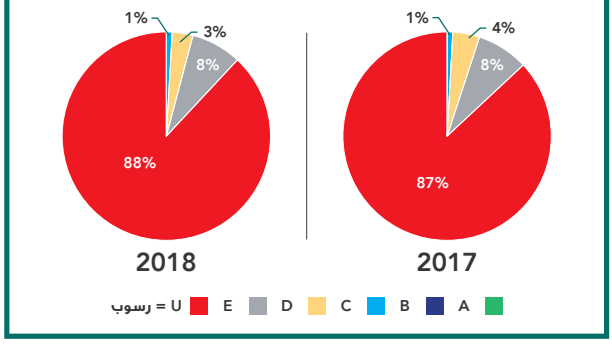

اللغة العربية:

بحسب الموضح في الشكل (54)، حققت نسبة (46%) من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل (54%) منهم لم ينجحوا. وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان اللغة العربية نلاحظ انخفاض نسبة النجاح بشكل ضئيل من (47%) في العام 2017، إلى (46%) في العام 2018، كما أنَّ نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (A) في العام 2018، بلغت (1%)، وهي النسبة نفسها التي حققها الطلبة في العام 2017، في حين انخفضت نسب الطلبة الذين حققوا المستويين (C)، و(D) في العام 2018 عن العام 2017. وقد جاءت نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (C) (9%)، والمستوى (D) (15%)، في حين ارتفعت نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (E) من (16%) في العام 2017، إلى (17%) في العام 2018.

اللغة الإنجليزية:

بحسب الموضح في الشكل (55)، حققت نسبة (29%) من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل (71%) منهم لم ينجحوا. وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان اللغة الإنجليزية نلاحظ ارتفاع نسبة نجاح الطلبة من (25%) في العام 2017، إلى (29%) في العام 2018، كما أنَّ نسبة تحقيق الطلبة لكل مستوى قد ارتفعت في العام 2018، مقارنة بالعام 2017، في جميع المستويات ما عدا المستوى (E) فقد جاءت نسبة الطلبة الذين حققوا هذا المستوى في العامين 2017 و2018 متساوية، وقد بلغت (8%)، كما جاءت نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (A) (5%)، والمستوى (B) (4%)، والمستوى (C) (5%)، والمستوى (D) (7%) في العام 2018.

حل المشكلات:

حسب الموضح في الشكل (56)، حققت نسبة (12%) من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل (88%) منهم لم ينجحوا. وبوجه عام، شكّل امتحان حل المشكلات تحدّيًا أمام طلبة المدارس الحكومية، ولم يحقق أي من الطلبة المستويين (A) و(B). أما نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (C) فقد بلغت (1%)، والمستوى (D) (3%)، والمستوى (E) (8%). وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان حل المشكلات نلاحظ أن النجاح قد انخفض بشكل ضئيل بنسبة (1%) عن العام 2017.

مستوى أداء طلبة المدارس الخاصة

الشكل (57): نتائج اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات للصف الـ 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الخاصة المشاركة في العام 2018

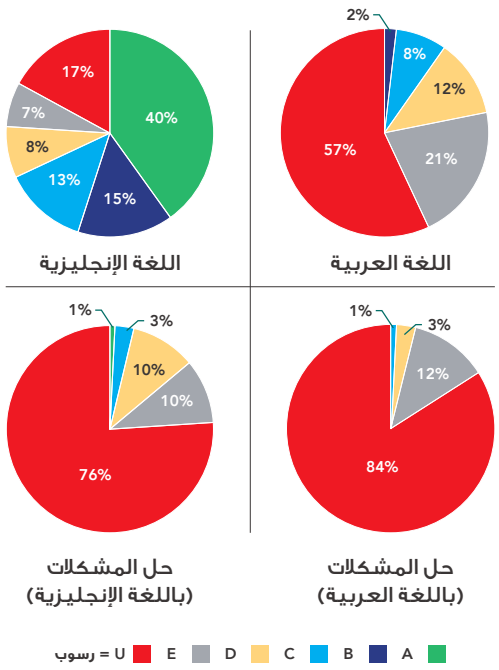

اللغة العربية:

بحسب الموضح في الشكل (57)، فإن (43%) من طلبة المدارس الخاصة المشاركة في الامتحانات الوطنية قد حققت درجة النجاح، مقابل (57%) منهم لم ينجحوا. كما يتبيّن أنّ (2%) منهم استطاعوا تحقيق المستوى (B)، و(8%) استطاعوا تحقيق المستوى (C)، و(12%) استطاعوا تحقيق المستوى (D)، و(21%) استطاعوا تحقيق المستوى (E)، في حين لم يستطع أي من الطلبة تحقيق المستوى (A).

اللغة الإنجليزية:

بحسب الموضح في الشكل (57)، فقد حققت نسبة (83%) من طلبة المدارس الخاصة المشاركة درجة النجاح، مقابل (17%) لم ينجحوا، وأنّ (40%) حققوا المستوى (A)، و(15%) حققوا المستوى (B)، و(13%) حققوا المستوى (C).

حل المشكلات:

بحسب الموضح في الشكل (57)، فإنّ الطلبة الذين أدوا الامتحان في نسخته العربية حققوا نجاحًا بنسبة (16%)، ولم يستطع أيٌّ منهم تحقيق المستويات (A) و(B)، أما بالنسبة لامتحان حل المشكلات بنسخته الإنجليزية، فقد بلغت نسبة نجاح الطلبة (24%)، كما استطاع (1%) منهم تحقيق المستوى (A)، في حين لم يستطع أيٌّ منهم تحقيق المستوى (B).

نسب النجاح حسب جنس الطلبة

يوضح الشكل (58) نسب النجاح حسب جنس الطلبة في المدارس الحكومية، ويُظهر تفوق البنات على البنين في امتحاني اللغة العربية واللغة الإنجليزية؛ إذ بلغ الفرق أقصاه في امتحان اللغة العربية بنسبة (42%)، كما بلغ الفرق أدناه في امتحان اللغة الإنجليزية بنسبة (5%). في حين ظهر تفوُّقُ البنين على البنات في امتحان حل المشكلات، بنسبة نجاح بلغت (13%) للبنين مقابل (10%) للبنات.

الشكل (58): مقارنة بين نسب نجاح البنين والبنات في المدارس الحكومية في الامتحانات الوطنية

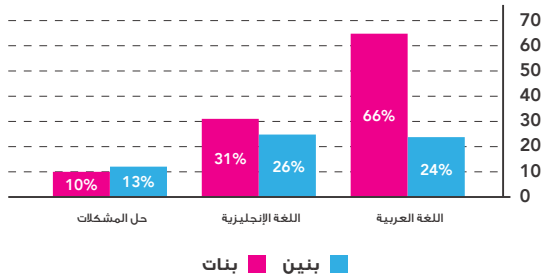

أمّا عن نسب نجاح الطلبة في المدارس الخاصة الذي يوضحه الشكل (59)، فقد جاءت نسبة نجاح البنات أعلى من نسبة نجاح البنين في امتحانات اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات بنسخته الإنجليزية، في حين جاءت نسبة نجاح البنين أعلى من نسبة نجاح البنات في امتحان حل المشكلات بنسخته

العربيـة. ولا بـد مـن الأخـذ فـي الاعتبـار أنَّ عـدد طلبـة المـدارس الخاصـة قليـل جـدًا؛ إذ بلـغ مجموعهـم (262 طالبًا وطالبًة) تقدمـوا لأداء امتحـان اللغـة العربيـة، و(302 طالـبٍ وطالبـةٍ) تقدمـوا لأداء امتحـان اللغـة الإنجليزيـة، و(74 طالبًا وطالبةً) تقدمـوا لأداء امتحـان حـل المشـكلات بنسـخته العربيـة، و(107 طالـبٍ وطالبـةٍ) تقدمـوا لأداء امتحـان حـل المشـكلات بنسـخته الإنجليزيـة.

الشـكل (59): مقارنـة بيـن نسـب نجـاح البنيـن والبنـات فـي المدارس الخاصة المشاركة في الامتحانات الوطنية

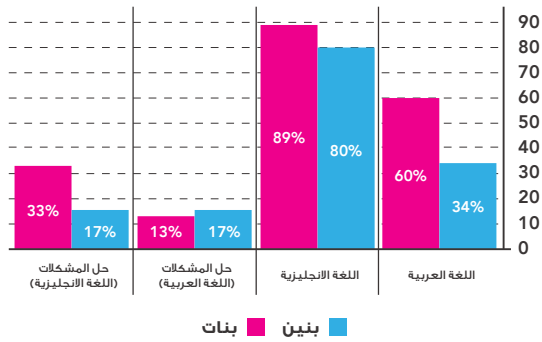

الإطار الوطني للمؤهلات

الإطار الوطني للمؤهلات

مقدمة

يعدُّ الإطار الوطني للمؤهلات لمملكة البحرين إطارًا شاملًا قائمًا على مخرجات التعلم، ويعمل على تعزيز الروابط بين المؤهلات المطروحة، واحتياجات سوق العمل، والمساهمة في إيضاح مسارات التقدم بين المؤهلات، وتسهيل المقارنة بين المؤهلات الوطنية والأجنبية، كما يبين أهمية وقيمة المؤهلات لأرباب الأعمال والمتعلمين، ويساعد على تحسين فرص الانتقال، وتقدم المتعلمين داخل وعبر كافة قطاعات التعلم والذي يعزز بدوره مفهوم التعلم مدى الحياة، والاعتراف بجميع أنماط التعلم المختلفة. كما يؤكد الإطار الوطني للمؤهلات على أدوار ومسئوليات الأطراف ذات العلاقة والمعنية بتطبيقه من خلال (10) سياسات عامة؛ تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء الموقر، وتختص بإدراج المؤسسات التعليمية والتدريبية في سجلّ الإطار الوطني للمؤهلات، وتوافق المؤهلات مع متطلبات الإطار، وتسكين المؤهلات الوطنية في الإطار الوطني للمؤهلات، وإسناد المؤهلات الأجنبية، والتحقق من المؤهلات، وتمكين المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة من التعلم، والحصول على المؤهلات، وتعزيز مفهوم التعلُّم مدى الحياة، والتواصل والتعاون الوطني مع كافة الجهات المعنية بالتعليم والتدريب، ومحاذاة الإطار الوطني للمؤهلات، وتحسين الجودة المستمر في المنظومة التعليمية والتدريبية.

• عمليات الإطار الوطني للمؤهلات

تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب من خلال إدارة عمليات الإطار الوطني للمؤهلات بإجراء عمليتين مكملتين لبعضهما البعض، وهما: عملية الإدراج المؤسسي، حيث تقوم الهيئة بتقييم المؤسسة المانحة للمؤهلات؛ لضمان قيامها بوضع آليات عمل ملائمة وذات شفافية؛ للحفاظ على معايير وقيمة المؤهلات المزمع تسكينها في الإطار. وتكون عملية تسكين المؤهلات للمؤسسات التعليمية والتدريبية المستوفية لمتطلبات الإدراج، حيث تقوم الهيئة بتدقيق المؤهلات الوطنية؛ لضمان استيفائها متطلبات التقديم قبل عرضها على اللجان المختصة؛ للتحقق وتقييمها تمهيدًا لتسكينها في الإطار الوطني للمؤهلات.

• الإدراج المؤسسي

يتم إدراج مؤسسات التعليم والتدريب العاملة في مملكة البحرين طبقًا لمعايير محددة؛ للتأكد من أن لديها اللوائح، والسياسات، والهياكل التنظيمية المناسبة؛ لدعم البيئة اللازمة لطرح المؤهلات الوطنية؛ إذ تقوم لجان من ذوي الخبرة في العمليات والحوكمة المؤسسية، وضمان الجودة بفحص، وتقييم طلبات الإدراج المؤسسي المقدمة من المؤسسات التعليمية والتدريبية.

وتشمل معايير الإدراج المؤسسي (5) معايير، هي:

- الالتحاق والانتقال والتقدم.
- تطوير المؤهلات والموافقة عليها ومراجعتها.
- تصميم التقييم ومعادلة النتائج.
- إصدار الشهادات وتوثيقها.
- تحسين الجودة المستمر.

وفي العام الأكاديمي 2017–2018، استوفت (4) مؤسسات تعليم عالٍ وتدريب مهني شروطَ ومعاييرَ الإدراج، فبالإضافة إلى مؤسسة تعليم عالٍ، استوفت (3) مؤسسات تدريب مهني متطلبات ومعايير الإدراج المؤسسي، كما هو مبين في الشكل (60)، ليصل مجموع المؤسسات التعليمية والتدريبية المدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات إلى (18) مؤسسة تعليمية وتدريبية، كما بلغ إجمالي طلبات الإدراج المؤسسي التي تم تقييمها للعام نفسه (7) طلبات منها مؤسسة واحدة غير مدرجة ومؤسستين في مرحلة استيفاء الشروط لمعايير الإدراج المؤسسي كما هو مبين في الشكل (61).

الشكل (60): المؤسسات التي استوفت متطلبات ومعايير الإدراج خلال العام الأكاديمي 2017-2018

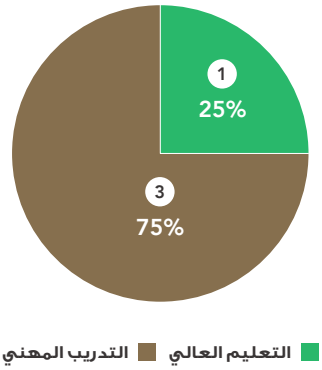

الشكل (61): إجمالي طلبات الإدراج المؤسسي التي تم تقييمها خلال العام الأكاديمي2017-2018

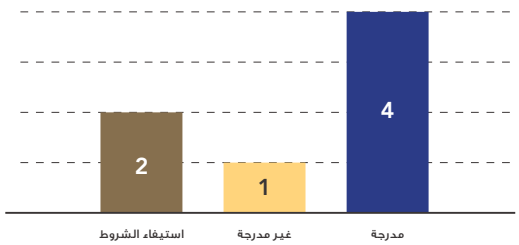

• تسكين المؤهلات الوطنية

تهدف عملية تسكين المؤهلات الوطنية إلى سد الفجوة بين المؤهلات المطروحة في المؤسسات التعليمية والتدريبية وتلبيتها متطلبات سوق العمل؛ فتسكين المؤهلات على الإطار حسب مستوياته الـ (10) يوفر لها مزيدًا من الشفافية، ويعزز من قيمتها وجودتها. فكما في عمليات الإدراج المؤسسي، تقوم لجان من ذوي الاختصاص بفحصها، والتأكد من استيفائها متطلبات ومعايير التحقق؛ ليتم تقييمها، والتأكد من ملاءمتها للتسكين على مستوياته.

وتشمل معايير التحقق (5) معايير، هي:

- الحاجات والمبررات لطرح المؤهل.
- توافق المؤهل مع متطلبات الإطار والجهة التنظيمية.
- ملاءمة تصميم ومحتوى وبنية المؤهل.
- ملاءمة التقييم.
- ملاءمة مستوى المؤهل، وعدد الساعات المعتمدة.

وقد استوفت شروط ومعايير التحقق خلال العام الأكاديمي 2017–2018، (15) طلبًا؛ منها (9) طلبات مقدمة من مؤسسات تعليم عالٍ؛ اشتملت على (3) مؤهلات بدرجة مشارك، تمَّ تسكينها على المستوى السابع للإطار، بالإضافة إلى (6) مؤهلات للبكالوريوس، تم تسكينها على المستوى الثامن للإطار الوطني للمؤهلات. وقد اشتملت أيضًا على طلبات مقدمة من مؤسسات التدريب المهني؛ منها (4) مؤهلات في اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الابتدائي)، تم تسكينها على المستوى الثاني للإطار الوطني للمؤهلات، ومؤهل مهني في السلامة من الحرائق، تم تسكينه على المستوى الثالث للإطار، بالإضافة إلى مؤهل دبلوم وطني، تم تسكينه على المستوى السادس للإطار، كما هو مبين في الشكلين (62) و(63)، ليصل مجموع المؤهلات التي تم تسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات (53) مؤهلًا وطنيًا. كما بلغ إجمالي طلبات تسكين المؤهلات الوطنية التي تم تقييمها للعام نفسه (44) طلبًا، كما هو مبين في الشكل (64).

الشكل (62): المؤهلات الوطنية التي استوفت متطلبات ومعايير التحقق خلال العام الأكاديمي 2017-2018

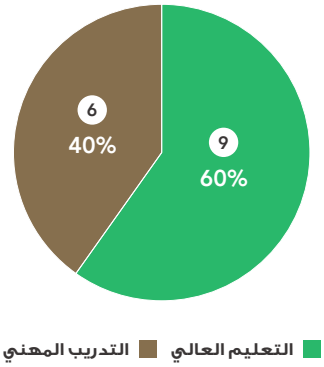

الشكل (63): مستويات المؤهلات الوطنية التي استوفت متطلبات ومعايير التحقق خلال العام الأكاديمي 2017-2018

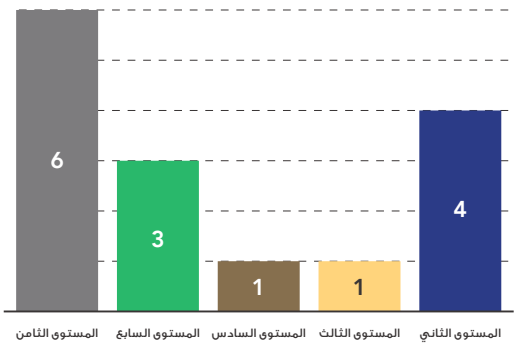

الشكل (64): إجمالي طلبات تسكين المؤهلات الوطنية خلال العام الأكاديمي 2017-2018

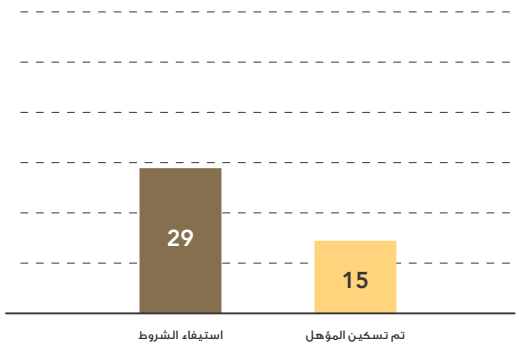

• إسناد المؤهلات الأجنبية على الإطار الوطني للمؤهلات

وعلى صعيد آخر، فقد بدأت هيئة جودة التعليم والتدريب التطبيقَ الفعلي لمشروع إسناد المؤهلات الأجنبية على الإطار الوطني للمؤهلات من خلال إدارة التعاون والتنسيق الأكاديمي. ويتم في هذه العملية تقييم المؤهلات الأجنبية بناءً على معايير الإسناد الخاصة؛ مما يتيح مقارنتها بالمؤهلات الوطنية عبر استخدام الإطار الوطني للمؤهلات كأداة مقارنة، وذلك من شأنه تحسين درجة فهم قيمة المؤهل الأجنبي لدى أرباب الأعمال، والأطراف ذات العلاقة ضمن نظام التعليم والتدريب في مملكة البحرين. وقد طوّرت الهيئةُ آلية الإسناد بما يتوافق مع السياسة العامة التاسعة للإطار الوطني للمؤهلات.

وتشمل معايير إسناد المؤهلات الأجنبية (4) معايير، هي:

- ملكية المؤهل.
- الحاجات والمبررات لطرح المؤهل.
- ضمان الجودة.
- ملاءمة مستوى إسناد المؤهل والساعات المعتمدة.

وفي العام الأكاديمي 2017–2018، استوفت (6) طلبات إسناد لمؤهلات أجنبية شروطَ ومعاييرَ الإسناد، اشتملت على طلب واحد من مؤسسة تعليم عالٍ تطرحُ مؤهلا أجنبيًا، وهو مؤهل ماجستير، تم إسنادهُ على المستوى التاسع للإطار، و(5) طلبات مقدمة من جهتين مانحتين لمؤهلات أجنبية؛ تُقدَّم في مؤسسات تدريب مهني في المملكة، وتضمنت مؤهلا احترافيًا، تم إسناده على المستوى التاسع للإطار، بالإضافة إلى مؤهَّلَيْ دبلوم تأسيسي، ومؤهَّلَيْ شهادة تأسيسية، تم إسنادها على المستوى الخامس للإطار، كما هو مبين في الشكل (65) و(66).

الشكل (65): المؤهلات الأجنبية التي استوفت شروطَ ومعاييرَ الإسناد خلال العام الأكاديمي 2017-2018

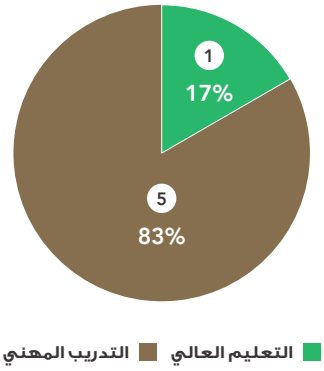

الشكل (66): مستويات المؤهلات الأجنبية التي استوفت شروطَ ومعاييرَ الإسناد خلال العام الأكاديمي 2017-2018

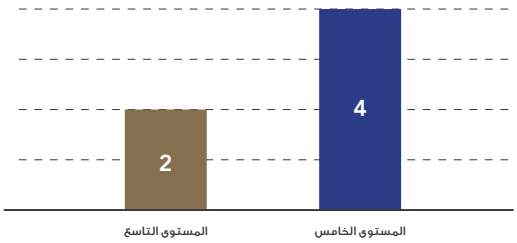

• التعاون المحلي والدولي

تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب من خلال إدارة التعاون والتنسيق الأكاديمي في الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات بالتعاون المحلي مع الجهات المعنية في المملكة، والتعاون الدولي بينها وبين غيرها من الهيئات والمؤسسات الدولية بإبرام مذكرات التفاهم، وعقد الشراكات الإستراتيجية، وتنفيذ رؤى تعليمية وطنية؛ للمساهمة في مواجهة التحديات التي تواجه منظومة المؤهلات وفق متطلبات سوق العمل، وبالتوافق مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات بوصفه أداة لتطوير التعليم والتدريب؛ منها مشروع المحاذاة بين الإطار الوطني للمؤهلات لمملكة البحرين، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات الذي كان نتيجة توقيع مذكرة التفاهم في العام 2015.

● ورش العمل التدريبية

عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب (9) ورش تدريبية؛ لبناء القدرات لمؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التدريب المهني، حول عمليات الإطار الوطني للمؤهلات؛ تضمنت شرحًا وافيًا عن عمليات الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات الوطنية، وإسناد المؤهلات الأجنبية، تم فيها تدريب (108) منتسبٍ لتلك المؤسسات على عمليات الإطار الوطني للمؤهلات، كذلك قامت بتدريب أعضاء لجان تقييم طلبات الإدراج المؤسسي، ولجان التحقق من المؤهلات؛ ليتم الاستعانة بهم في عمليات التقييم والتحقق من المؤهلات قُبَيْلَ تسكينها، حيث تم إضافتهم إلى قائمة الأعضاء السابقين؛ ممن تم الاستعانة بهم في عمليات التقييم والتحقق؛ ليصل حجم قاعدة البيانات إلى نحو (114) عضوًا مُدَرَّبًا؛ لتقييم طلبات الإدراج المؤسسي، والتحقق من المؤهلات.

وقد أُتْبِعَتْ هذه الورش بزيارات دعم ذات طابع استشاري للمؤسسات المُقْبلة على تقديم طلباتها للإدراج والتسكين؛ ويأتي ذلك ضمن سياسة الهيئة في التواصل والتعاون مع مؤسسات التعليم والتدريب، وتوفير الدعم والمساندة لتقديم الطلبات من خلال إجابتها عن أية استفسارات أو التباس.
وسعياً منها لنشر ثقافة الإطار الوطني للمؤهلات محليًا؛ قامت الهيئة بعقد (5) ورش عمل توعوية لعدة جهات تهدف – من خلالها – إلى التعريف بأهمية الإطار الوطني في ربط المخرجات باحتياجات سوق العمل، وأهدافه في تطوير التعليم والتدريب في المملكة، بمشاركة كافة الجهات المعنية. كما حرصت الهيئة على نشر ثقافة ضمان الجودة كجزء لا يتجزأ من عمليات الإطار الوطني، وتعزيزها في مختلف فئات المجتمع في المملكة، فقد قدمت الهيئة ورشتين توعويتين لطلبة كل من جامعة البحرين، وطلبة كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) حول عمليات الإطار الوطني للمؤهلات، والتعريف بأهميته، والفوائد التي ستعود بالنفع على منظومة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جرّاء تطبيقها.

وعلى صعيد تطوير عمليات الإطار الوطني للمؤهلات، وتعزيز دور الخبراء والمعنيين، فقد عقدت الهيئة حلقة نقاشية مع عدد من خبراء لجان تقييم طلبات الإدراج المؤسسي، ولجان التحقق من المؤهلات، الذين شاركوا في عمليات الإدراج والتسكين؛ ليتم مناقشة الجوانب التي تحتاج إلى تطوير في عمليات الإطار.

● المحاذاة بين الإطار الوطني للمؤهلات لمملكة البحرين، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات

قامت هيئة جودة التعليم والتدريب في نوفمبر 2015، بتوقيع مذكرة تفاهم مع هيئة الإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات، حيث اتَّفقا فيها على النظر في الفوائد الناتجة عن المحاذاة الرسمية بين كلا الإطارين؛ لذلك، وفي أكتوبر 2017، اتفق كلٌّ من هيئة جودة التعليم والتدريب، وهيئة الإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات على القيام بمشروع المحاذاة بين كلا الإطارين، بتمويل من صندوق العمل (تمكين)؛ لدعم التنقل والاعتراف المتبادل بكل من المؤهلات، والطلبة بين البلدين. والجدير بالذكر أن عملية محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات مع الإطار الإسكتلندي هي الأولى في منطقة الشرق الأوسط، والثانية من حيث الدول خارج الاتحاد الأوروبي.

إنَّ الهدف من المحاذاة بين أطر المؤهلات هو تعزيز الثقة بين حامليها؛ بغرض التوظيف أو التنقل على المستوى الدولي. وتأتي الثقة من خلال تقديم تفسير واضح، وموثوق فيه حول كيفية ارتباط مستويات المؤهلات الوطنية في دولة ما بتلك الموجودة في دولة أخرى.

وتستند عملية ربط الإطار الوطني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات إلى نهج مجرَّب، ومختبر، حيث تستند إلى مبادئ ومعايير المحاذاة الخاصة بالإطار الأوروبي للمؤهلات، والمعايير والعمليات التي تستخدم في الاعتماد لأطر التعليم العالي لدورات بولونيا؛ إذ تمتلك إسكتلندا خبرة في محاذاة إطارها إلى الإطار الأوروبي للمؤهلات (EQF)، وكذلك إلى أُطر إقليمية أخرى، وقد استخدمت هذه الخبرة في الاتفاق على عملية المحاذاة مع الإطار الوطني للمؤهلات.

وقد اشتمل الربط بين مستويات الإطارين على نهج تقني، كما تمَّ أخذ عينات من المؤهلات في كلا الإطارين للتحقق من ذلك. وقد قام بهذا العمل خبيرٌ مستقلٌّ؛ لتقديم نظرة فنية محايدة وشفافة، وذات خبرة في هذا المجال.

وركزت عملية المحاذاة أيضاً على مشاركة مجموعات من الأطراف ذات العلاقة في كل من مملكة البحرين وإسكتلندا في هذه العملية، وقد تمت مشاركة

عملية المحاذاة مع الجهات المعنية في كلا البلدين؛ لضمان تعزيزها، والتحقق من نتائجها. ولإدراكها أنَّ أنظمة المؤهلات بحاجة للحصول على مصداقية دولية، حيث إنّها تؤدي دوراً كبيراً في تعزيز التنافسية، والنمو الاقتصادي المبني على العلم والمعرفة، فقد نظمت الهيئة اجتماعًا تشاوريًا بينها وبين الجهات المعنية بقطاع التعليم والتدريب في مملكة البحرين؛ لعرض ومناقشة التقرير النهائي عن نظام التعليم والتدريب في المملكة، بحضور ممثلين عن وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وديوان الخدمة المدنية، ومجلس التعليم العالي، وصندوق العمل (تمكين)، والمؤسسات المعنية بالتعليم العالي والتدريب المهني، وممثل عن أرباب الأعمال.

وتخلل الاجتماع عرضٌ حول أهمية هذا المشروع، والإشارة إلى أن عملية محاذاة الإطار البحريني للمؤهلات بالإطار الإسكتلندي، تقوم على عدد من المبادئ التي تم الاتفاق عليها بين الهيئتين، والتي استطاعت هيئة جودة التعليم والتدريب الالتزام بها؛ مما مكّنها من محاذاة الإطارين بشكل رسمي، إلى جانب الجهود المبذولة من قبل الشركاء الإستراتيجيين من الجهات المعنية بقطاعي التعليم والتدريب، والذين لهم دورٌ مهم في هذه العملية من خلال الشراكة والتعاون؛ للوصول إلى الأهداف المنشودة.

تستند عملية المحاذاة إلى (5) مبادئ رئيسة:

المبدأ 1: أدوار ومسئوليات الجهات ذات العلاقة واضحة وشفافة.

المبدأ 2: المقارنة بين الإطار الوطني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات، والتوافق بين مستويات الإطارين.

المبدأ 3: اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات على معايير محددة خاصة بمخرجات التعلم، وعلى أنظمة الساعات المعتمدة والاعتراف بنقلها حيثما وجدت.

المبدأ 4: السياسات والعمليات الخاصة بتسكين المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات واضحة وشفافة.

المبدأ 5: قيام كلٍّ من الإطارين على نظام لضمان الجودة؛ متسق مع مبادئ ضمان الجودة الدولية.

عند تحليل النتائج، تبين أنَّ هناك توافقاً بين جميع مستويات الإطار الوطني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات باستثناء المستوى الأول للإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات الذي لا يتطابق مع الإطار الوطني البحريني للمؤهلات. وعليه كانت نتائج المقارنة بين الإطارين أنَّ المستوى الأول للإطار الوطني للمؤهلات أعلى من المستوى الأول للإطار الإسكتلندي، حيث إنه يناظر المستوى الثاني للإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات. كما تتطابق مستويات الإطار الوطني البحريني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات – في بعض الأحيان – في أكثر من مستوى واحد، وهذا يرجع إلى امتلاك الإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات لعددٍ مستويات أكثر من الإطار الوطني البحريني للمؤهلات، حيث يتكّون الإطار الوطني للمؤهلات من (10) مستويات، في حين يتكون الإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات من (12) مستوىً. كما هو موضح في الجدول (6).

الجدول 6: ملخص المحاذاة بين مستويات الإطار الوطني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات [1]

الإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات (إسكتلندا)	الإطار الوطني للمؤهلات (مملكة البحرين)
12	10
11	9
10	9 (مع توافر مطابقة كبيرة مع المستوى 8)
9	8
8	7
7	6
6	5
5	4 (مع توافر مطابقة مع المستوى 5)
4	3
3	2
2	1 (مع توافر مطابقة مع المستوى 2)
1	لا يوجد مطابقة [2]

1. في حال عدم تطابق اسم المؤهل الممنوح من جهة خارجية مع أسماء المؤهلات على الإطار الوطني للمؤهلات، يجب حينها الأخذ بعين الاعتبار بالمسميات و الأحكام ذات الصلة التي وضعتها الجهات التنظيمية المختصة في مملكة البحرين.

2. يتكون الإطار الوطني للمؤهلات من (10) مستويات، في حين يتكون الإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات من (12) مستوىً، وعليه كانت نتائج المقارنة بين الإطارين أن المستوى الأول للإطار الوطني للمؤهلات أعلى من المستوى الأول للإطار الإسكتلندي، حيث أنه يناظر المستوى الثاني للإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات.

وكجزء من عملية التحقق من قرارات محاذاة المستويات بين الإطارين، تم الاستناد إلى عمليتين أخريين؛ هما:

الأولى: قيام خبراء في البلدين بفحص نتائج المحاذاة للمستويات المقترحة، وعلاقة الترابط بينها. **والثانية:** اختيار ثلاثة مؤهلات متناظرة من مستويات وقطاعات مختلفة من أنظمة التعليم والتدريب، حيث تم اختيار مؤهل لمرحلة التعليم قبل الجامعي، ومؤهل مهني، ومؤهل على مستوى درجة الماجستير ومقارنتها بما يماثلها في إسكتلندا بالتفصيل. وقد أكدت هاتان العمليتان نتائج عملية المحاذاة بين الإطارين، حيث توافقت معها.

منتدى الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات

تم عقد منتدى هيئة جودة التعليم والتدريب الذي نظمته الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات، بعنوان: «الإطار الوطني للمؤهلات: هل نحن على مَقْرُبَة من تلبية احتياجات سوق العمل»، بتاريخ 19 إبريل 2018. وشارك في هذا المنتدى ما يقارب (130) من المختصين في مجال التعليم والتدريب من مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة ماليزيا. ويهدف المنتدى إلى الربط بين مخرجات التعليم، واحتياجات سوق العمل، ومواكبة مخرجات التعليم مع تغيُّرات وتطورات السوق، بالإضافة إلى بيان الدور الذي تؤديه الأطر الوطنية، والتي من بينها الإطار البحريني للمؤهلات، والذي يعد حلقة وصل بين المؤهلات المطروحة واحتياجات سوق العمل في مملكة البحرين.

استعرض المنتدى في برنامجه أهمَّ إنجازات الإطار الوطني للمؤهلات المشتملة على عمليات الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات الوطنية، وإسناد المؤهلات الأجنبية، إضافة إلى ذلك المنهجية التي تتبعها الإدارة العامة لتدريب المؤسسات على عمليات الإطار الوطني، وكيفية بناء قدراتها. كما تم عرض أهم المشروعات التي تم تنفيذها في الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات، ومن بينها «مشروع إطار الساعات المعتمدة» و«مشروع إسناد المؤهلات الأجنبية». كما أنَّ أحد المحاور الأساسية التي تضمنها المنتدى كان، بعنوان: «كيفية بناء العلاقة بين قطاع الصناعة والتعليم والتدريب من خلال الإطار الوطني للمؤهلات»، والذي قدمه الدكتور إيدي تشونج، الرئيس الفني لوكالة الاعتماد المالي الماليزية، إلى جانب ذلك ورشة عمل متخصصة بعنوان: «كيفية استخدام بحوث سوق العمل في زيادة فرص العمل للمتعلمين». واشتمل المنتدى كذلك على جلسة نقاشية حول تصميم المناهج الإبداعية لدعم احتياجات سوق العمل؛ تضمنت عددًا من الخبراء في مجال التعليم والتدريب وأرباب الأعمال.

واختتم المنتدى بمحوره الأخير حول تعزيز الثقة في الإطار الوطني البحريني للمؤهلات على الصعيد الدولي، وذلك من خلال المحاذاة مع الإطار الإسكتلندي، والذي استعرض مشروع محاذاة الإطار البحريني للمؤهلات مع الإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات، والخطوات والمراحل التي تم تنفيذها، وأهمية المشروع لمملكة البحرين؛ لما يحققه من ثقة في المؤهلات المطروحة، ولما تحتويه عمليات المحاذاة من مقاييس لضمان الجودة للمؤهلات في كل من الأطر المرتبطة ببعضها البعض.

كما صدر عن المشاركين في المنتدى عددٌ من التوصيات الختامية أهمها: أن تقوم مؤسسات التعليم والتدريب بإعداد دراسات تحديد لاحتياجات سوق العمل مبنيةً على تحليل وفهم حقيقيين لسوق العمل والمتعلمين، واحتياجات ومتطلبات الجهات ذات العلاقة، والعمل على زيادة التعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب، وممثلي سوق العمل، والجهات ذات العلاقة في إعداد المتعلمين بمعرفة ومهارات وكفايات تناسب احتياجات الصناعة الحالية من خلال توفير مزيج متوازن من المعرفة النظرية اللازمة والتطبيق العملي المطلوب، وإعداد خريجين ذوي مهارات عالية ومتنقلة إقليميًّا ودوليًا بما في ذلك تعزيز المهارات والكفايات المطلوبة للتوظيف وحل المشكلات، والإدارة الذاتية، والتخطيط والتنظيم والمهارات ذات الصلة بالتكنولوجيا والتعلم المستمر. وضرورة تضمين احتياجات سوق العمل في المناهج الدراسية للمتطلبات الاقتصادية الجديدة والأجندة الإنمائية للدولة من خلال تضمين المقررات التي تعكس المهارات والمعرفة والكفايات المطلوبة حاليًا في سوق العمل، كالتواصل والعمل الجماعي. وأهمية عملية محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات لأطر المؤهلات في الدول الأخرى لما لها من دور في الاعتراف المتبادل، والذي بدوره يعزز من كفاءة حملة المؤهلات الوطنية.

● المشاركات الإقليمية والدولية

على الصعيد الإقليمي والدولي، فقد شاركت هيئة جودة التعليم والتدريب في مؤتمر هيئة الإطار

الإسـكتلندي للسـاعات المعتمـدة والمؤهـلات، والـذي نُظـم تحـت عنـوان: «إطـار المؤهـلات: ربـط رحلـة التعلـم»، حيـث قـدم فيهـا المديـر العـام لـلإدارة العامـة للإطـار الوطنـي للمؤهـلات الدكتـور طـارق السـندي ورقـة عمـل حـول تجربـة مملكـة البحريـن فـي تدشين وتشـغيل الإطـار الوطنـي للمؤهـلات، والإشـارة إلـى المشـروعات المسـاندة للإطـار بمـا فـي ذلـك مشـروعُ إسـناد المؤهـلات الأجنبيـة علـى الإطـار الوطنـي للمؤهـلات، ومشـروعُ محـاذاه الإطـار الوطنـي للمؤهـلات مـع الإطـار الإسـكتلندي للسـاعات المعتمـدة والمؤهـلات، واللـذان كانـا نتـاج مذكـرة التفاهـم التـي تـم توقيعهـا بيـن هيئـة جـودة التعليـم والتدريـب وهيئـة الإطـار الإسـكتلندي للسـاعات المعتمـدة والمؤهـلات.

وعلـى هامـش المؤتمـر، تـم الاجتماع مـع الرئيس التنفيذي لهيئـة الإطـار الإسـكتلندي للسـاعات المعتمـدة والمؤهلات السـيدة إيليـن بونتـون وفريـق العمـل لمتابعـة مشـروع محـاذاة الإطـار الوطنـي للمؤهـلات مـع إطـار المؤهـلات الإسـكتلندي، والـذي مـن شـأنه أن يحقـق أهـداف الإطـار مـن حيـث الاعتـراف المتبـادل بالمؤهـلات المسـندة عليهمـا وفـق المعاييـر والمقاييـس الدوليـة، والتمهيـد للاعتـراف بكافـة أنـواع التعلـم، ونشـر ثقافـة التعلـم مـدى الحيـاة.

كمـا شـاركت الهيئـة فـي مؤتمـر الشـبكة العربيـة لضمـان الجـودة فـي التعليـم العالـي فـي نسـخته الثالـث بعنـوان: «التعليـم النوعـي فـي القـرن الواحـد والعشـرين: فاعليـة مؤسسـات التعليـم العالـي واسـتثمار المخرجـات»، والـذي أقيـم بالتعـاون مـع الجهـاز الوطنـي للاعتمـاد الأكاديمـي وضمـان جـودة التعليـم بدولـة الكويـت، بورقـة عمـل حـول دور الإطـار الوطنـي للمؤهـلات فـي إصـلاح التعليـم، سـبقتها ورشـة عمـل تحـت عنـوان: «دور الإطـار الوطنـي للمؤهـلات فـي تحسـين النظـم التعليميـة».

عقد من التطوير

10
Education & Training Quality Autho
Kingdom of Bahrain

10 سنوات.. عقد من التطوير:
كتاب لتوثيق مسيرة هيئة جودة التعليم والتدريب منذ تأسيسها

أصدرت هيئة جودة التعليم والتدريب، وبمناسبة مرور 10 سنوات على تأسيسها، كتاب «عقد من التطوير»، يوثّق مسيرتها عبر خمسة فصول تضمّنت التأسيس، والنمو، والنضوج، وعبر الحدود، وأخيرًا .. نشكل مستقبل البحرين.

في محطة «التأسيس» يتحدث الكتاب، عن تبلور مبادرة الهيئة وولادة فكرتها، ثم بداية التأسيس والاستفادة من عددٍ كبير من التجارب الرائدة في مجال جودة التعليم والتدريب، فضلا عن الاستفادة والاستعانة ببعض الخبرات والشراكات الأجنبية التي ساهمت في التأسيس، وفي بناء التصور الأفضل لكيان الهيئة.

كما تناولت هذه المحطة أيضًا عددًا من التحديات التي واجهت الهيئة والعاملين فيها، وكيفية التغلب عليها، إضافة لمرحلة التعيينات بدايةً من الرئيس التنفيذي وبقية الفريق المعاون من موظفين وخبرات تعليمية وتدريبية بحرينية؛ تم إحلالها محل الخبرات الأجنبية؛ لتنهض بهذه المهمة الوطنية.

المحطة الثانية تناولت مرحلة «النمو» لتلك المبادرة الوطنية، وانطلاق المرحلة التجريبية، والنزول في الميدان، تضمنت الحديث عن تنفيذ المراجعات للمدارس، والجامعات، والمعاهد.

كما تناولت المحطة الثالثة مرحلة «النضوج»، حيث تناول عمل وتشغيل الإطار الوطني للمؤهلات تحت مظلة الهيئة، كما تناول التغيير والتجديد الذي طرأ على الهيئة، والمؤتمرات، والمنتديات التي حققت سمعة وانتشارًا على المستوى العربي، والإقليمي، والدولي، وصولًا لمرحلة اعتماد الهيئة والاعتراف بممارساتها في إجراءات المراجعة وأنها تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

المحطة الرابعة استعرضت انتقال الهيئة من المحلية والإقليمية إلى مرحلة «عبر الحدود»، حيث تناولت انتقالها من كونها هيئة محلية إلى بيت خبرة دولية في مجال جودة التعليم والتدريب، حيث رسخت حضورها الإقليمي، وحازت شهادات وإشادات الشركاء الدوليين، كما أكدت تبوؤها المناصب القيادية في شبكات الجودة العربية والدولية والإسلامية.

أما آخر محطة في الكتاب «نشكل مستقبل البحرين»، فقد استعرضت عددًا من الكلمات الختامية لعدد من المسئولين الذين عاصروا ذلك الإنجاز، أو كانت لهم بصمة في تحقيقه، واستشرافهم لمستقبل الهيئة.

لقد اعتمد الكتاب على منهجية إجراء المقابلات وتجميع الوثائق والمستندات في إعداد محتواه، كما اعتمد الكتاب على المنهجية القصصية السردية في استعراض المادة، مدعَّمة بصور أرشيفية، وجداول زمنية، وإحصاءات رقمية، تتضمن التسلسل التاريخي لهذا الصرح التعليمي الوطني طوال عشر سنوات(2008–2018).

الجدير بالذكر، أن هذا الكتاب الذي يحتوي على قصة تأسيس ونجاح هيئة جودة التعليم والتدريب تم تدشينه في احتفال خاص نظمته الهيئة بمناسبة مرور 10سنوات على تأسيسها، برعاية وحضور سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب.

الخلاصة

الخلاصة

«أن نكون روادًا في تعزيز الجودة المستدامة لنرتقي بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي» رؤية انتهجتها هيئة جودة التعليم والتدريب على مدى (10) سنوات، جعلت مسيرة نشر ثقافة الجودة والارتقاء بقطاعي التعليم والتدريب واقعًا ملموسًا بفضل ما توافر لها من دعم كبير من قيادة الوطن، وتضافر جهود المعنيين والمسئولين عن التعليم في المملكة، وتوفر الإمكانيات البشرية، والطاقات المُدَرَّبة، وسعيها الدائم لمواكبة التطورات الحديثة؛ مما مكنها من تحقيق رسالتها من خلال العمل على رفع الوعي بأهمية تعزيز الجودة المستدامة في قطاعي التعليم والتدريب، وتحقيق أهداف التطوير التي تسعى إليه مملكة البحرين وفق رؤيتها الاقتصادية 2030.

في ظل مسيرة الـ (10) سنوات من التطوير وتحسين الأداء المؤسسي التعليمي والتدريبي، حفلت الهيئة خلال هذه الفترة بمجموعة ضخمة من الإنجازات المميزة، وذلك من خلال تنفيذ خططها الإستراتيجية التي كان لها انعكاساتها الإيجابية على الأوساط التعليمية والتدريبية وعلى مؤسساتها، وكان نتاجها العديد من الإجراءات والخطط التطويرية لتحسين العمل، وتعزيز الأداء، وتنفيذ الرؤى وفق الآليات المتبعة بما يضمن تطبيق أقصى درجات الشفافية والمهنية في المهام التي تقوم بها، واضعة نصب عينيها في المقام الأول تأصيل روح التشاركية والتكاملية في العمل بين الهيئة والجهات المعنية ذات العلاقة، والمهتمين بالعملية التعليمية محليًّا ودوليًّا.

إنَّ تقرير هذا العام، وفي نسخته العاشرة يقدم عرضًا تحليليًّا لأداء مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة، ونتائج الامتحانات الوطنية، والمؤسسات التعليمية والتدريبية التي تم إدراجها، وتسكين، وإسناد مؤهلاتها على الإطار الوطني للمؤهلات. وكذلك الدروس المستفادة من هذه النتائج، والخطط المستقبلية المقدمة من الهيئة ممثلةً في إدارتها المعنية؛ لدعم وتطوير جودة التعليم والتدريب في المملكة.

حيث استكملت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في **إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية** المرحلتين السادسة والسابعة من دورة المراجعات الثالثة في مايو 2018، بإتمام مراجعة أداء (64) مدرسة حكومية؛ ليصبح مجموع المدارس التي تمَّت مراجعتُها (188) مدرسة حكومية من مجموع (208). وتضمنت نتائج المرحلتين حصول (14%) من المدارس الحكومية على تقدير: «ممتاز»، مقابل حصول (36%) على تقدير: «غير ملائم»، في حين توزعت بقية المدارس على تقديري: «جيد»، و«مُرْضٍ» بنسبتين بلغتا (22%)، و(28%) على الترتيب. وكشفت نتائج مراجعات العام الدراسي 2017–2018، عن أن المدارس ذات الأداء المرتفع تميزت بقدرتها العالية على التخطيط الإستراتيجي، وكفاءة برامج التطوير المهني لمنتسبيها، وتنوع المشروعات الريادية، المصحوبة بمبادرات إيجابية؛ لنقل التجارب المتميزة إلى المدارس الأخرى، في حين تأثرت المدارس ذات الأداء الأقل بعدم مقدرتها على تقديم مستويات تعليم وتعلم تدعم تقدم طلبتها الأكاديمي، خاصةً فيما يرتبط بتنمية مهاراتهم الأساسية، وتزامن ذلك مع عدم استقرار في هيئاتها التعليمية والإدارية، وضعف أداء بعضها، وعدم قدرة بعض المدارس على التعامل مع التحديات، خاصةً المرتبطة بوعي الطلبة وسلوكهم، وبهيكلة وتنظيم المراحل الدراسية والصفوف، ومناسبة البيئة المدرسية وصلاحية مرافقها. ومن الظواهر التي استمرت مع دفعة مراجعات هذا العام، ضعف أداء المرحلة الإعدادية، وكذلك استمرار تمركز أداء مدارس البنات في التقديرات المرتفعة، ومدارس البنين في التقديرات الأقل.

وبشكلٍ عام، تمحورت مجمل نتائج الدورة الثالثة حول تساوي نسب تقديري: «ممتاز» و«جيد» بما يقارب ثلث المدارس، مع نسب المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» بذات المقدار، الأمر الذي لا يتناسب ورؤية المملكة وطموحاتها. وقابل حصول (28) مدرسة في هذه الدورة على تقدير: «ممتاز»، حصول (61) على تقدير: «غير ملائم»؛ (45) منها حصلت على ذات التقدير في كافة مجالاتها؛ مما يدل على تحديات جمة تواجهها هذه المدارس في التعامل مع واقعها التعليمي،

وتوصيات المراجعات السابقة، واستدعى حصول العديد منها على توصيات بالتدخل من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم؛ لرفع الأداء العام. هذا، وتؤكد مقارنة الأداء عبر الدورات استمرار ازدياد ظاهرة قطبية الدرجات ما بين تقديري: «ممتاز» و«غير ملائم».

ولقياس مدى تقدم مستوى أداء المدارس ذات التقدير: «غير ملائم» في التعامل مع توصيات المراجعة، نفَّذت الهيئة (35) زيارة متابعة، منها (17) زيارة متابعة ثانية، أحرزت (3) مدارس منها فقط «تقدم كافٍ»، و(18) زيارة متابعة أولى، أحرزت (4) مدارس منها فقط «تقدم كافٍ»، وجاءت أغلب الأحكام ضمن نطاق «قيد التقدم»؛ في دلالة على نقص فاعلية التعامل مع توصيات المراجعة، ومما يتطلب تدخلًا فوريًّا من الجهات المعنية لرفع مستوى أدائها العام. ومن بين مدارس المتابعة، حصلت (6) مدارس على تقدير: «غير ملائم» في دورات المراجعة الثلاث، و(20) مدرسة على التقدير نفسه في آخر دورتي مراجعة.

وستستمر الإدارة في مراجعة أداء المدارس الحكومية في العام الدراسي 2018–2019، وفقًا للجدول الزمني المحدد للدورة الثالثة، والتي من المؤمل أن تستكمل بنهاية ديسمبر 2018، على أن تبدأ أعمال الدورة الرابعة من المراجعات في شهر فبراير 2019، والتي سيتزامن معها إصدار تحديث دليل مراجعة أداء المدارس في مملكة البحرين.

استكملت **إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال** مراجعة أداء (16) مدرسة خاصة في العام الدراسي 2017–2018، ضمن خطة الدورة الثانية من مراجعات أداء المدارس الخاصة، ليبلغ مجموع المدارس التي تمت مراجعتها في هذه الدورة (57) مدرسة. وقد أشارت نتائج المدارس الخاصة الـ (57) التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية إلى تحقيق تحسن عام في الأداء بدرجة محدودة، حيث ارتفعت نسبة المدارس الخاصة الحائزة على تقديري: «ممتاز»، و«جيد» في الدورة الثانية من المراجعات ارتفاعًا طفيفًا، قابلها انخفاض بسيط في نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم»، ومازالت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» تشكل تحديًا في تحقيق ما تطمح إليه مملكة البحرين من تطوير التعليم فيها، خاصة تلك المدارس التي استقر أداؤها في مستوى: «غير الملائم» على مدى الدورتين؛ الأمر الذي يُنْبِئ عن وجود تحديات تعترض هذه المدارس وإداراتها للنهوض بأدائها العام. وتعكس النتائج التراكمية للدورة الثانية من المراجعات تفاوتًا واضحًا بين أداء المدارس الخاصة، وتحديدًا في عمليات التخطيط والمتابعة لتطوير العمل المدرسي؛ لضمان الارتقاء بفاعلية عمليتي التعليم والتعلم، بما ينعكس بصورة مباشرة على أداء الطلبة الأكاديمي. وعليه، فلابد من العمل وتضافر الجهود؛ لرفع مستوى الوعي لدى الفرق القيادية في المدرسة؛ للعمل وفق أولويات التطوير، والاستفادة من توصيات المراجعات؛ لرفع مستوى الأداء وضمان انعكاسه بشكل إيجابي، وبصورة مباشرة على أداء الطلبة أكاديميًا وشخصيًا. وفي العام الدراسي 2018–2019، ستستكمل الإدارة الدورة الثانية من مراجعة أداء المدارس الخاصة بنهاية شهر ديسمبر 2018، وكذلك تنفيذ زيارات المتابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» ضمن الدورة الثانية من المراجعات؛ من أجل الدفع بها نحو أداءٍ أفضل، على أن تبدأ مراجعات الدورة الثالثة للمدارس الخاصة في النصف الثاني من العام الدراسي 2018–2019.

في العام الأكاديمي 2017 – 2018، أنهت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني** مراجعة (27) مؤسسة تدريبية. وبذلك يكون مجموع مؤسسات التدريب التي تم مراجعتها (93) مؤسسة خلال الدورة الثالثة. وقد اشتملت المراجعات لهذا العام الأكاديمي، على (15) مؤسسة مرخصة من قِبَل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و (11) مؤسسة تعليمية مرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، ومؤسسة واحدة قائمة بذاتها.

وقد حصلت (25) منها على تقدير: «مرض»، أو أفضل بنسبة (93%)، وشكلت نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «جيد»، أو أفضل في الفاعلية بوجه عام (41%)، منها نسبة (22%) نالت تقدير: «ممتاز»، متمثلة في (6) مؤسسات تدريبية، وجاءت المؤسسات الحاصلة على تقدير: «مرضٍ» بنسبة (52%). وقد أشارت نتائج المقارنات بين دورات المراجعة الثلاث إلى أن هناك عددًا من المؤسسات حققت تطورًا واضحًا ما بين الدورة الثانية والثالثة، وهي التي كان لديها وضوح في رؤيتها ورسالتها، وتعمل وفق خطط إستراتيجية مبنية على تقييم ذاتي دقيق؛ يتم ترجمتها إلى خطط تشغيلية تركز على تحسين مستوى إنجاز المتدربين. من جانب آخر، ظهرت بعض الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز وتطوير أكبر خاصة لدى مؤسسات التدريب الأقل فاعلية وكانت أبرزها: تحسين وتطوير نظم الجودة الداخلية، وتطوير

الخطط التشغيلية ومتابعة تنفيذها، وتنفيذ عمليات التقييم الذاتي بما يشمل عمليات التدقيق والتحقق لتحسين جودة ما يتم تقديمه.

وتم في هذا العام إجراء (7) زيارات متابعة؛ إذ حققت إحدى هذه المؤسسات تحسنًا ملحوظًا في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة، كما حققت مؤسستان أُخريان تحسنًا في بعض التوصيات، في حين لم تحقق باقي المؤسسات الأخرى أي تقدم يذكر.

من جانب آخر ستقوم الإدارة – وضمن خطتها المستقبلية – باستكمال الدورة الثالثة من المراجعات عبر مراجعة أداء ما تبقى من مؤسسات التدريب المهني، وكذلك القيام بزيارات المتابعة لمؤسسات التدريب والتعليم الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» ضمن هذه الدورة؛ وذلك من أجل الدفع بتلك المؤسسات للارتقاء بأدائها نحو الأفضل. وفي الوقت نفسه، يتم العمل على تحديث الإطار العام لمراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني لدورة المراجعات الرابعة.

كما قامت الهيئة ممثلة في **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** في الفترة بين يناير 2012، وسبتمبر 2018، بمراجعة ونشر تقارير (119) برنامجًا أكاديميًّا في مجالات الطب والعلوم الصحية، وعلوم الحاسوب، وتقنية المعلومات، والإدارة، والحقوق، والهندسة، والتصميم، والعلوم، والتربية، والآداب؛ تُطْرَحُ في (42) كلية تابعة لـ (13) مؤسسة تعليم عالٍ، وتكون الهيئة بذلك قد أنهت الدورة الأولى من مراجعة البرامج الأكاديمية. وحاليًا، تقوم الإدارة بالتواصل مع الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية لجمع التغذية الراجعة، وتحليل هذه النتائج؛ لاستخدامها في رفد عمليات تحديث إطار مراجعة البرامج الأكاديمية للدورة الثانية.

وتعكس نتائج المراجعات التي تم نشرها مؤخرًا تفاوتًا واضحًا بين أداء المؤسسات الحكومية والخاصة في مختلف التخصصات؛ ففي حين تشير النتائج إلى حصول جميع البرامج في مجال الحقوق على حكم: «جدير بالثقة»، نجد تفاوتاً في أداء برامج مؤسسات التعليم العالي الخاصة في التخصصات الأخرى، خاصةً فيما يتصل بالهندسة، والتصميم، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة الأعمال. وبينما نجد تفوقًا ملحوظًا في برامج تقنية المعلومات، والهندسة، والتصميم التي تطرح من قبل مؤسستي التعليم العالي الحكوميتين، جاءت نتيجة برامج الآداب والتربية الرياضية التي تطرحها المؤسسة الحكومية الرئيسة غير متوقعة، حيث حصلت غالبية هذه البرامج على حكم: «قدر محدود من الثقة»؛ الأمر الذي يبعث على القلق، خاصة أنَّ هذه البرامج تتضمن تخصصات مهمة غير مقدمة إلا من قبل مؤسسة واحدة، كما أنَّ خريجي هذه التخصصات يتوقع أن يكون لهم دور رئيس في بناء المجتمع وثقافته.

كما تشير النتائج إلى التفاوت الواضح في تطبيق السياسات المتصلة بإدارة البرامج، وضمان جودة مخرجاتها في الكليات المختلفة للمؤسسة نفسها، حيث، وللمرة الأولى لم تحظ برامج تقدم من قبل مؤسستي تعليم عالٍ (واحدة خاصة، والأخرى حكومية) تمت مراجعة برامجهما الأخرى في السنوات السابقة، على حكم: «جدير بالثقة»، على الرغم من حصول كل برامجهما التي تمت مراجعتها في السنوات السابقة على هذا الحكم. ومازالت سياسات ومتطلبات القبول للبرامج الأكاديمية تشكل تحديًا لعدد من هذه البرامج، حيث لا توجد أية أدلة تدعم كون هذه السياسات ينتج عنها قبول طلبة مناسبين لاحتياجات البرنامج؛ الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع في نسب التسرب من البرنامج، وطول المدة التي يقضيها الطلبة في دراسته؛ للتمكن من استيفاء متطلباته، خاصة في ظل عدم وجود خطط علاجية وبرامج شاملة؛ لرفع مستويات هؤلاء الطلبة، وتمكينهم من تلبية احتياجات البرنامج، إضافة إلى الأثر السلبي لسياسات القبول الحالية على المعايير الأكاديمية للبرنامج الأكاديمي وخريجيه.

وتقوم الهيئة بدعم عجلة التطوير في مؤسسات التعليم العالي من خلال تقديم التوصيات حول ما يجب أن تقوم مؤسسات التعليم العالي به؛ لتطوير كل برامجها الأكاديمية، حيث قدمت هذه المؤسسات للهيئة الخطة التحسينية لكل برنامج راجعته الهيئة – بما في ذلك البرامج الحاصلة على حكم: «جدير بالثقة» – بناءً على التوصيات الواردة في تقارير الهيئة، كما واصلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي زياراتها التتبعية لمؤسسات التعليم العالي، والتي تشير نتائجها إلى قدرة (8) برامج أكاديمية مقدمة من قبل (4) مؤسسات تعليم عال على معالجة توصيات تقرير المراجعة سواء أكانت معالجة كلية أم جزئية، في حين بينت الزيارة التتبعية التي تمت لبرنامج أكاديمي في مجال تقنية المعلومات، عدم قدرة مؤسسة التعليم العالي على معالجة معظم التوصيات، خاصةً تلك التي لها تأثيرٌ كبيرٌ على جودة البرنامج وتقديمه،

والمعايير الأكاديمية للخريجين؛ مما يبعث على القلق حول قدرة هذه المؤسسة على تقديم برامج تعليمية ذات جودة للطلبة، خاصة أنَّ هذه هي الزيارة التتبعية الثانية للبرنامج.

وحيث إنه من المقرر أن تبدأ الدورة الثانية من مراجعات جودة أداء مؤسسات التعليم العالي (المراجعة المؤسسية) في العام الأكاديمي 2018–2019، فقد قامت الهيئة بالإعلان عن ذلك من خلال زيارات رسمية قامت بها الرئيس التنفيذي والإدارة العليا للهيئة إلى مؤسسات التعليم العالي التي تخضع لمراجعات الهيئة وفقًا لمرسوم تأسيسها. وتم خلال تلك الزيارات التعريف بإطار المراجعة الجديد، والموعد التقريبي لإجراء المراجعة لكل مؤسسة، كما تمت الإجابة على تساؤلات المؤسسات في هذا الخصوص.

وتعزيزًا لبناء القدرات الوطنية ودعمها، قامت الهيئة بتهيئة مؤسسات التعليم العالي للمراجعة المؤسسية من خلال تقديم ورش عمل لمنتسبيها؛ لتدريبهم على إطار المراجعة وعملياتها، وكتابة التقرير الذاتي، وكيفية تقديم الأدلة الداعمة. كما أجرت الهيئة ورش عمل أخرى لتدريب المراجعين المحليين؛ للاستعانة بهم بعد ذلك في المراجعات.

كما تأمل الهيئة أن تسهم نتائج مراجعاتها في تطوير مؤسسات التعليم العالي؛ لتمكينها من تقديم تعليم عالٍ ذي جودة للمواطنين والمقيمين في المملكة، يخرِّج أفراداً قادرين على المساهمة في تحقيق رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، و«الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالميًّا».

لقد نفَّذت الهيئة أيضاً – ممثلة في **إدارة الامتحانات الوطنية** – الامتحانات الوطنية للعام 2018، والتي أجريت في دورتها العاشرة على طلبة الصف السادس، وفي دورتها السادسة على طلبة الصف الثاني عشر.

وفيما يتعلق بالامتحانات الوطنية للصف السادس، فقد تمَّ إصدار النتائج بنظام درجة الامتحان الوطني، وقد حدِّدَ المتوسط الوطني لجميع المواد عند الدرجة (50) في سنة القاعدة الأساس 2018، وبعدها يتغير هذا المتوسط تبعًا لتغير أداء الطلبة في الأعوام اللاحقة.

أما فيما يتعلق بنتائج الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر للعام 2018، فإنَّ أداء الطلبة هذا العام مقارنة بالعام 2017، قد ارتفع قليلًا في اللغة الإنجليزية، وتراجع قليلًا في كل من اللغة العربية وحل المشكلات، وقد جاءت أعلى نسبة نجاح لهذا العام في اللغة العربية؛ إذ بلغت (46%)، وتليها اللغة الإنجليزية بنسبة (29%)، ثم حل المشكلات بنسبة بلغت (12%).

وعلى غرار الأعوام الماضية، تفوقت البنات على البنين في الامتحانات الوطنية للصف السادس، أما في الصف الثاني عشر، فقد جاء أداء البنات في اللغات أفضل من أداء البنين، في حين جاء أداء البنين أفضل في حل المشكلات.

وقد جاءت التوصيات بضرورة الاستمرار في الاستفادة من تقارير الامتحانات الوطنية، والتي تحتوي على نقاط القوة في أداء الطلبة، والجوانب التي تحتاج إلى تطوير، وضرورة العمل على تحفيز الطلبة لتقديم أفضل ما لديهم من قدرات معرفية وعقلية في الامتحانات الوطنية، وتغطية المعلمين متطلبات المنهج الوطني المعتمد في عملية التعليم والتعلم، وإجراء تدريب نوعي ومستمر للمعلمين على أساليب متنوعة في طرائق التدريس الفاعلة، وتوظيف التقييم في إكساب الطلبة الكفايات التي تحقق مهارات التفكير الدنيا والعليا.

في العام الأكاديمي 2017–2018، أدرجت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات** (4) مؤسسات في سجل الإطار الوطني للمؤهلات؛ منها مؤسسة واحدة للتعليم العالي، و(3) مؤسسات تدريب مهني. كما تم تسكين (15) مؤهلا وطنيًا في سجل الإطار الوطني؛ منها (9) مؤهلات تعليم عالٍ، و(6) مؤهلات تدريب مهني. بالإضافة إلى ذلك تم إسناد (6) مؤهلات أجنبية على الإطار؛ منها مؤهل واحد من مؤسسة تعليم عال، و(5) مؤهلات من جهتين مانحتين لمؤهلات أجنبية تقدم في مؤسسات تدريب مهني في مملكة البحرين. كما عقدت الهيئة (9) ورش تدريبية، لبناء القدرات لمؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التدريب المهني، حول عمليات الإطار الوطني للمؤهلات. وسعيًا منها لنشر ثقافة الإطار الوطني للمؤهلات محليًّا، فقد قامت الهيئة بعقد (7) ورش عمل توعوية لعدة جهات؛ تهدف إلى التعريف بأهمية الإطار الوطني في ربط المخرجات التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل، وأهدافه في تطوير التعليم والتدريب في المملكة، بمشاركة

كافة الجهات المعنية. وبغرض تعزيز الثقة في الإطار الوطني للمؤهلات دوليًا؛ ودعم التنقل والاعتراف المتبادل بكل من المؤهلات، والطلبة بين البلدين، قامت الهيئة بمحاذاة الإطار الوطني للمؤهلات مع الإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات، حيث تستند عملية المحاذاة إلى الربط بين مستويات الإطارين على نهج تقني وأيضًا إلى مشاركة الأطراف ذات العلاقة في كل من مملكة البحرين وإسكتلندا في هذه العملية. وقد تمت مشاركة عملية المحاذاة مع الجهات المعنية في كلا البلدين؛ لضمان تعزيزها، والتحقق من نتائجها. كما عقدت الهيئة منتدى الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات، بعنوان: «الإطار الوطني للمؤهلات: هل نحن على مَقْرُبَةٍ من تلبية احتياجات سوق العمل»؛ بهدف الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وبيان الدور الذي تؤديه الأطر الوطنية، والتي من بينها الإطار البحريني للمؤهلات، والذي يعد حلقة وصل بين المؤهلات المطروحة واحتياجات سوق العمل في مملكة البحرين.

ومن خلال عمليات إدراج المؤسسات، وتسكين المؤهلات، تم التعرف إلى بعض الجوانب التي لا تزال في حاجة للتحسين والتطوير، والتي تتضمن الحاجة إلى توفير الدعم اللازم لمؤسسات التعليم والتدريب؛ لإعداد دراسات تحديد احتياجات سوق العمل مبنية على تحليل وفهم حقيقيين لسوق العمل ومتطلبات أرباب الأعمال، وتعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب، وممثلي سوق العمل، والجهات ذات العلاقة في إعداد متعلمين ذوي معرفة، ومهارات، وكفاءات تناسب احتياجات سوق العمل من خلال توفير مزيج متوازن من المعرفة النظرية والتطبيق العملي، وإكساب الخريجين مهارات عالية ومتنقلة إقليميًا ودوليًا بما في ذلك تعزيز مهارات حل المشكلات، والإدارة الذاتية، والتخطيط، والتنظيم، والمهارات ذات الصلة بالتكنولوجيا والتعلم المستمر. بالإضافة إلى الحاجة إلى بناء قدرات المؤسسات والقائمين على تصميم المؤهلات فيما يتعلق بمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات من حيث الحد الأدنى لعدد الساعات المعتمدة لنوع ومستوى المؤهل، والاتساق بين عنوان المؤهل ومحتواه، وضمان سلاسة التدرج المعرفي بين الوحدات المكونة له على مدى فصوله وسنواته الدراسية، وتساوي العمق المعرفي للخيارات المتاحة للمتعلم فيما يتعلق بالوحدات الاختيارية، مع وضع ضوابط لتحديد خيارات المتعلم؛ من أجل تحقيق تجربة تعليمية متكافئة لجميع المتعلمين.

لقد بينت النتائج أن عملية المقايسة المرجعية في معظم المؤسسات التعليمية والتدريبية تقوم بشكل محدود لا يخدم الأهداف المناطة بها في تحسين وتطوير برامج وأداء المؤسسة، وبالتالي فهناك حاجة للاستفادة من الممارسات الجيدة المحلية، والإقليمية، والعالمية؛ مما يعزز من جودة المخرجات التعليمية. كما أن هناك ضرورة لتحسين جودة صياغة مخرجات التعلم؛ لتدل بشكل واضح على المهارات، والمعرفة، والكفايات المطلوبة للمؤهل والوحدات المكونة له، مع وجود اتساق سليم بين مخرجات التعلم المطلوبة للوحدة وأساليب التقييم المستخدمة، والتشديد على أهمية وجود آلية لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم، والتأكد من فاعلية استخدام نتائج القياس في تطوير البرنامج بشكل دوري ومنتظم. أما فيما يتعلق بعمليات التقييم، فهناك حاجة إلى تفعيل الترتيبات الرسمية، وآليات التدقيق القبلي والبعدي للتقييم؛ لضمان دقة واعتدال نتائج التقييم، والعمل بها بشكل دوري ومنتظم؛ لضمان جودة التقييم، والتأكد من أن أساليب التقييم تغطي مخرجات التعلم بصورة كافية، بالإضافة إلى ضرورة التحقق من محتويات جميع أعمال الطلبة، وخلوها من الانتحال الأكاديمي وضمان الأمانة العلمية.

وستواصل الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات عملها بإدارتيها: إدارة عمليات الإطار الوطني، وإدارة التعاون والتنسيق الأكاديمي، وفقًا للخطة التشغيلية للإدارة. كما سيتم تسلُّم وتقييم طلبات الإدراج المؤسسي، تسكين المؤهلات الوطنية، وإسناد المؤهلات الأجنبية من المؤسسات التعليمية والتدريبية، والجهات المانحة. كما ستقوم بتقديم كافة الدعم الفني من ورش عمل لبناء القدرات، وزيارات الدعم لتلك المؤسسات، وكذلك تدريب أعضاء لجان التقييم لطلبات الإدراج المؤسسي، ولجان التحقق من المؤهلات. كما ستستمر الإدارة العامة في طرح مشروعات أخرى بالتعاون مع كافة الجهات المعنية، وتحديث إجراءات العمليات وفقاً للممارسات الدولية الجيدة، وتعزيز أهمية الربط بين مخرجات التعلم وسوق العمل، ومن جهة أخرى، ستواصل جهودها في التعريف بالإطار الوطني للمؤهلات وأهدافه محلياً ودولياً في ظل انتهاز فرص التعاون الإقليمي والدولي بما في ذلك الإعداد لعمليات محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات مع أطر المؤهلات الأخرى؛ تمهيدًا لتحقيق أهداف الإطار، والتي من أهمها الاعتراف بكافة أنواع التعلم، ونشر ثقافة التعلم مدى الحياة.

قصص النجاح

قصص النجاح

مقدمة

يقدم هذا الجزء من التقرير السنوي ملخصاً حول قصص النجاح المتحققة على طريق التحسين والتطوير، الذي سعت هيئة جودة التعليم والتدريب إلى تحقيقه جنباً إلى جنب المدارس الحكومية والخاصة، التي تمت مراجعتها على مدى دورات المراجعات بدءًا من العام الدراسي 2008 –2009، إلى العام الدراسي 2017–2018.

فمن خلال قصص نجاح مجموعة مختارة من المدارس، والمعاهد التي أفردنا لها صفحات في تقريرنا السنوي هذا؛ سنتعرف على التجربة الشخصية للمدارس الحكومية والخاصة والمعاهد التي حققت التميز في دورات متتالية، وكيف ترجمت توصيات الهيئة، وملاحظات فرق المراجعة إلى خطط عمل وتحسين قابلة للتطبيق، لتكون هذه الصفحات شاهدة على قيمة الإنجاز الذي تم تحقيقه، والتي هي محطُ تقدير واهتمام، ونموذجٌ محفزٌ تحتذي به بقية مؤسسات التعليم والتدريب التي تنشد تحقيق ذات الإنجاز المتميز، والمساهمة الجادة نحو تعزيز التجربة البحرينية في التعليم بوصفها قصة نجاح نفاخر بها وبتطورها.

فوقفتنا على هذا الجزء، وقفة إشادة، ونشر لفكر ضمان الجودة وتطبيقاتها المثلى، وعرض لنماذج من الفرص المتاحة أمام المؤسسات التعليمية والتدريبية بإمكاناتها المتفاوتة في التعاطي مع آليات ووسائل التحسين المبتكرة تارة، وتارة تلك التي تمثل وصفة من الوصفات التي تضمنتها آخر التطبيقات المثلى في مجال ضمان الجودة.

في الصفحات التالية، سنستعرض (3) نماذج لقصص نجاح في نطاق المدارس الحكومية والخاصة والمعاهد التي استجابت بشكل وافٍ لتوصيات تقارير المراجعات، والتي حققت نقلة نوعيةً في تقدم أدائها، من خلال استفادتها من التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلي ضمن مراجعات تلك المؤسسات التعليمية والتدريبية.

فبالنسبة إلى آخر نتائج التقارير التي توصلت إليها مراجعات الهيئة، والتي شملها هذا التقرير السنوي، كان واحداً من أبرز أسباب التقدم النوعي الذي تعكسه تلك النماذج، يتمثل في قوة جانب القيادة والإدارة، وإصرارها على اتباع كافة السبل الممكنة؛ من أجل استناد خطط التحسين إلى أساس من التقييم الذاتي السليم والمستمر، الذي يسمح بالكشف المستديم عن فرص التطوير المتجددة، ومجالات التطوير على خطط التحسين التي يجري تنفيذها.

في هذا الجزء من التقرير سنتناول قصص نجاح مدرستين حكومية وخاصة، ومعهد تدريبي، جميعها حصلت على تقدير: «امتياز» في جميع دورات المراجعة التي نفذتها الهيئة.

- **المدارس الحكومية**

مدرسة العروبة الابتدائية للبنات التي حققت تقدير: «ممتاز» خلال الثلاث دورات

- **المدارس الخاصة**

مدرسة الرفاع فيوز الدولية التي حققت تقدير: «ممتاز» خلال الدورتين

- **مؤسسات التدريب المهني**

معهد البحرين للموسيقى الذي حقق تقدير: «ممتاز» خلال الثلاث دورات

القصة الأولى:

مدرسة العروبة الابتدائية للبنات

التأسيس	المحافظة	الهيئة الإدارية	الهيئة التعليمية	عدد الطالبات	لغة التدريس	
1994	المحرق	36	57	684	اللغة العربية	2014 - 2010 2017

الأستاذة آمنة السليطي
مديرة المدرسة

طريق الامتياز:

«(نحو الريادة والإبداع) جملة قصيرة جدًا، لكنها شاملة وعميقة في مضمونها، وهي ملهمة لنا للوصول إلى التميز والابتكار».

كان ذلك ما استهلت به مديرة مدرسة العروبة الابتدائية للبنات الأستاذة آمنة السليطي كلمتها عن ذلك النجاح.

تواصل المديرة: «كان لا بد من إشاعة الثقافة التنظيمية والمناخ التنظيمي في المؤسسة التعليمية؛ لضمان أعلى نسبة ممكنة للإتقان في الإنتاج والخدمات المقدمة.

فالناجحون يتميزون بالدقة في العمل، والاهتمام بالتفاصيل، والمتابعة المستمرة والحثيثة؛ وهذا ما يتميزن به جميع منتسبات مدرسة العروبة».

تعاونت الإدارة التعليمية والفنية في مدرسة العروبة لتطبيق مبدأ «الوقاية خير من العلاج»، والذي سعين خلاله لتأدية العمل في مدرسة العروبة بطريقة صحيحة ومتقنة قدر المستطاع، لتجنب الوقوع في الأخطاء ومواجهة الأخطاء وعلاجها أولًا بأول حال وقوعها.

لقد انتهجت المدرسة منهج تقييم الواقع المدرسي عن طريق التقييم الذاتي الدقيق لاكتشاف مواطن القوة والوقوف على النقاط التي تحتاج إلى تحسين؛ ليتم بعدها بناء الخطط وتحديد الأهداف من خلال المشاركة والمناقشة واللقاءات المتنوعة مع منتسبات المدرسة تنفيذًا لمبدأ التشاركية في إطار اللامركزية والشراكة المجتمعية. ومن ثم تنفيذ الإجراءات بتطبيق مبدأ تفويض الصلاحيات والمشاركة في المسئولية نحو المؤسسة التعليمية لنشر ثقافة جودة التعليم على جميع شرائح منتسبات «العروبة» خاصة، والمجتمع المحلي عامة.

إنَّ الجودة في «العروبة» سلوك ممارس وثقافة عامة مبنية على القناعة التامة، والتفهم الكامل، والالتزام بالتنفيذ؛ لبلوغ الإتقان، وهذا ما يميز مبدعات «العروبة»، حيث إنَّ ولاء منتسباتها التام، وحرصهن وتفانيهن في العمل والأداء المهني الاحترافي، ساهم في حصول المدرسة على تقدير: «ممتاز» للدورة الثالثة على التوالي في زيارة هيئة جودة التعليم والتدريب.

«العلاقات الإنسانية المتميزة وروح الأسرة المتكاتفة، والعمل ضمن الفرق بتجانس تام، وانتماء عالي المستوى هو ما يميز أسرة هذه المدرسة»، كما تذكر ذلك الأستاذة السليطي.

خطوات الامتياز:

في مدرسة العروبة يعتبرن الطالبة والمعلمة وولي الأمر عملاء وأصحاب قرار، والركيزة الأساسية للريادة والإبداع.

تجتهد المدرسة في التركيز على بناء شخصية الطالبة وجعلها قادرة على مواكبة جميع المستجدات والتطورات في العالم المعاصر، والتركيز على مخرجات الطالبات، والسعي نحو تطويرها من خلال مشروع كفالة طالبة، والذي يهدف إلى رفع نسبة الإتقان في المواد الأساسية عن طريق التدريس الفردي سواء أكان أثناء الدوام المدرسي أم خارجه، وهذا دليل آخر على تفاني معلمات العروبة على الارتقاء بالعملية التعليمية ومخرجات الطالبات، والذي ساهم في حصول الطالبات على نتائج أعلى من المعدل الوطني في الامتحانات الوطنية.

البيئة التكافلية في المدرسة ساهمت كثيراً في تقديم الدعم والارتقاء بسلوك الطالبات، سواء من خلال مشروع كفالة طالبة الذي أشرنا إليها قبل قليل، أو من خلال مشروع «رصيدي سر تميزي»، والذي يهدف إلى تعزيز المهارات الحياتية، وتدريب الطالبات على تحمل المسئولية، واتخاذ القرار في ممارسة حقوقهن، ومسئولياتهن، ومواجهتهن المواقفَ اليومية.

تؤكد مديرة المدرسة، أنهن في مدرسة العروبة يسعين لتقديم المعلومات والبيانات الكافية لأولياء الأمور بالعمليات التربوية والتعليمية المُمَارسة، وتبني إستراتيجيات تشجع التواصل مع أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي لتحقيق مبدأ الشفافية، ويتم ذلك من خلال مشروع «بقيَمي أسمو» الذي يهدف إلى تنفيذ ورش عمل، ولقاءات، ومحاضرات منفذة من قبل أولياء الأمور بالتعاون مع بناتهن الطالبات في الصفوف الدراسية، ولقد انعكسَ ذلك في التطور والنمو الشخصي لفئة كبيرة من الطالبات، وارتفاع نسبة رضا أولياء الأمور، ونسبة مشاركتهم في المحيط المدرسي، كما كان له الدور الفاعل في تعزيز الثقة، وتقوية جسور التواصل المباشرة بين جميع الأطراف.

دور الهيئة:

منتسبات مدرسة العروبة الابتدائية للبنات يعبّرن عن اعتزازهن واهتمامهن بزيارة فرق هيئة جودة التعليم والتدريب، كما يعتبرن تلك الزيارات دافعًا قويًا لهن، ليثبتن لأنفسهن قبل الجميع؛ بأنهن قادرات على توفير بيئة تعليمية مستدامة، وقادرات على الإبداع والتطور المستمر ذاتيًا، وقادرات على اكتساب شخصية وهوية مميزة وتنافسية، وذلك من خلال برامج التطوير والتدريب المهني المستمرة في المدرسة.

رسالة «العروبة» للمدارس:

إنَّ لتميز مدرسة العروبة عوامل كثيرة، أبرزها وأهمها الإخلاص، والتفاني اللامتناهي لمنتسباتها المبدعات، فلولا وجود الولاء المؤسسي لما استطاعت «العروبة» تحقيق التميز والريادة في جميع المجالات على الصعيدين التربوي والتعليمي، واجتياز جميع المعوقات والتحديات، في ظل وجود فريق تعليمي مخلص ومتعدد الكفاءات.

وأخيراً وليس آخرًا، إنَّ القناعة بأن الجودة أسلوب قيادة يساهم في نشر فلسفة تنظيمية تساعد على تحقيق الإتقان كما تذكر مديرة المدرسة.

إنَّ التركيزَ على الجودة عملية متواصلة؛ لذا وجب الحرص على الوقاية والاستدامة والتدريب المستمر نحو الأفضل، وذاك من خلال توفير فرص التنمية المهنية لجميع العاملات، والتشجيع والتحفيز المستمر على الإبداع والدقة التي تسهل العمل، وتحد من هدر الطاقات.

فإذا أردنا أن ننشد النجاح فلا بد من أن نكون بارعات مهنيًا من خلال التدريب والاستزادة من العلم؛ لكي يزداد الفهم كما تقول مديرة المدرسة، التي اختتمت قولها بهذه العبارة:

وليكن شعارنا دائما: «إنَّ اللّهَ يحبُّ إذا عَملَ أحدُكم عملًا أنْ يتقنه».

القصة الثانية:

مدرسة الرفاع فيوز الدولية

التأسيس	المحافظة	الهيئة الإدارية	الهيئة التعليمية	عدد الطلبة	لغة التدريس	
2008	الجنوبية	7	60	328	اللغة الإنجليزية	2018 - 2014

الدكتور كورت نوردنيس
مدير المدرسة

طريق الامتياز:

ليست المحافظة على سجّل الامتياز والتفوق بالمهمة السهلة، ولكن مَنْ تَعاهَدْ على الاستمرار في كتابة قصة التميز، سيواصلُ سيرَه نحوَ طريق النجاح.

لقد اتبعت مدرسة الرفاع فيوز طريقاً مُحدداً، يسير على منهجيات وآليات نهايتها تحقيق التميز.

يقول مدير المدرسة الدكتور كورت نوردنيس: «سعت مدرسة الرفاع فيوز منذ تأسيسها لتوظيف هيئة إدارية وتعليمية رفيعة المستوى، تقدم أفضل الممارسات التعليمية، والتي تصنع الفرق الهائل في إنجاح خبرة تعلم الطلبة».

ولم تكتف المدرسة بالتوظيف، بل كان التركيز على التطوير المهني للمعلمين هدفاً سعت المدرسة لتحقيقه؛ وذلك لضمان تنفيذ أهدافها التعليمية المرسومة، بحيث تتكامل مع ما توفره المدرسة من برامج تدريبية ملائمة للمعلمين باختلاف خبراتهم.

لم يكن طريق الامتياز معبَّداً، فرؤية المدرسة ارتكزت على تطبيق إستراتيجية النمو في كافة الأعمال المُنجزة. يقول مدير المدرسة: «إنَّ سياسة المدرسة تتيح تسجيل أي طالب نرى أنه يستوفي المتطلبات التعليمية، ويحرز التقدم في البرنامج التعليمي بمدرستنا.. كما تستخدم المدرسة بيانات إنجاز الطلبة، والاستبانات، والتغذية الراجعة من هيئات الاعتماد التي تحدد جوانب القوة للمدرسة التي تضمن استيفائها الخطط الإستراتيجية، وخطط العمل السنوية بشكل ملائم».

لقد بذلت قيادة المدرسة جهودًا مضاعفة لاستيفاء متطلبات المراجعة التي تنفذها هيئة جودة التعليم والتدريب، من حيث إعداد المستندات المطلوبة بالكامل، وحرص القيادة المدرسية على ضمان جمع البيانات المطلوبة لأغراض المراجعة ضمن أنشطتها السنوية، بصرف النظر عن خضوع أو عدم خضوع المدرسة للمراجعة حسب أنظمة الهيئة.

خطوات الامتياز:

تحرص مدرسة الرفاع فيوز إلى تطبيق نظام جمع البيانات لعمليات التقييم الداخلية والخارجية والاختبارات؛ مما يضمن الاطلاع الدائم على أداء الطالب، واستيفاء الجوانب التي تحتاج إلى تطوير؛ لضمان تلبية الاحتياجات التعليمية للطلبة والاستفادة من كافة إمكاناتهم.

يقول مدير المدرسة: « في أعقاب المراجعة الأولى للمدرسة التي أُجريت في العام 2014، واصلنا استخدام الأنظمة القائمة على أساس التكنولوجيا في جمع وحفظ الأدلة المتعلقة بعملية المراجعة للهيئة. وقد غدت إجراءات دعم الأدلة جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة السنوية للمدرسة لتوثيق كافة أعمال المدرسة».

ويؤكد بأنَّ معلمي «الرفاع فيوز» يساهمون في عملية جمع الأدلة للإعداد لمراجعة هيئة جودة التعليم

والتدريب بصفة مستمرة، ويتم إطلاعهم وانخراطهم في كافة الجوانب المتعلقة بهذه العملية؛ وعلى سبيل المثال، يتوافق نظام مراجعة الحصص المعتاد الذي ينفذ من قبل فريق الإدارة في المدرسة، مع المعايير المطبقة في عملية ملاحظة حصص المعلمين للهيئة، كما تقوم المدرسة باستيفاء الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وتحسين في برنامج المدرسة استنادًا إلى البيانات والتغذية الراجعة التي يتم جمعها، وذلك من خلال تطبيق الخطة الإستراتيجية، عند اللزوم، وتطبيق عمليات المراجعة الداخلية للمواد الدراسية التي يتم تدريسها في المدرسة.

ليس المعلمون فقط، بل مجلس أمناء المدرسة ينخرطون بشكل إيجابي في أنشطة المدرسة، ويولون الاهتمام البالغ بها؛ لضمان تقديم الدعم المتواصل للمدرسة. كما يضمن مجلس الأمناء وفريق الإدارة المدرسية إيلاء الأولوية لجودة التعليم والتعلم، وتوفير الدعم المالي لهذه الجوانب.

فعلى سبيل المثال، تدعم المدرسة برنامج التطور المهني للمعلمين بشكل استثنائي؛ لتحسين ممارسات التعليم؛ ومن ثم ينعكس هذا الأمر بشكل إيجابي على نتائج التعلم للطلبة.

دور الهيئة:

لقد تُوج الإنجاز الأكاديمي لمدرسة الرفاع فيوز الخاصة بحصولها على تقدير: «ممتاز» في تقارير مراجعة الهيئة، ولا سيما المرحلتين الابتدائية والإعدادية. وبالنظر إلى تخريج (3) دفعات فقط حتى العام الدراسي 2017–2018، فإن العدد القليل لطلبة المرحلة الثانوية في المدرسة يعكس مدى الأداء الأكاديمي المتميز في بعض المواد. كما تطبق المدرسة سياسة الباب المفتوح للطلبة المسجلين في برنامج البكالوريا الدولية IB، أو بعض مقررات البكالوريا الدولية؛ الأمر الذي ينعكس أحيانًا على مستوى تحصيلهم في امتحانات البكالوريا الدولية.

يذكر مدير المدرسة: بأن زيارة المراجعة للهيئة جعلتنا نلقي الضوء على البرامج الممتازة للتطور الشخصي للطلبة، والتقدم التكنولوجي، ومشروعات خدمة المجتمع، والعلاقة مع المجتمع الدولي التي تسعى المدرسة عن كثب لتطوير جميع طلبتها.

كما دفعتنا زيارات فريق المراجعة لإلقاء الضوء على التناغم/ الثقافة الإيجابية للغاية في المدرسة باعتبارها من أهم مواطن القوة في المدرسة؛ الأمر الذي انعكس بدقة على الشعور الإيجابي لكل شخص فيها أو خارجها.

وبينما هناك بعض الجوانب التي نرغب في تطويرها وتحسينها وفقًا لأنظمة الهيئة، يود فريق الإدارة أن يعرب عن خالص الشكر والتقدير للأداء المهني المتميز لفريق المراجعة في إجراء زيارة المراجعة هذه، والتي كان لها انطباع إيجابي على كافة منتسبي المدرسة.

رسالة «الرفاع فيوز» للمدارس:

منذ تأسيسها في العام 2008، قامت المدرسة بتطبيق أسلوب مبني على أسس معيارية لعمليتي التعليم والتعلم. وبالنظر إلى أن المدرسة تلتزم طرائق التعليم والتقييم والتصحيح، والإبلاغ عن المعايير؛ فقد يكون هذا نموذجًا يصعُب ملاءمته لأنظمة النسب المئوية بالدرجة المعدلة مثل النظام المستخدم من قبل الهيئة. ومع ذلك؛ وحسب ما اتضح من زيارتي المراجعة الناجحة للغاية لمدرستنا، فإنه يمكن تطبيق هذا النظام. وتظل المدرسة ملتزمة التزامًا تامًّا تجاه مفهومنا القائم على أساس المعايير، ونركز تركيزًا بالغًا على تطوير الشخصية والعناية «بطرائق» التعلم وما يتم تعلمه. ومن خلال أبحاثنا التربوية الحالية، فإننا نطمح إلى تعليم طلبتنا ما يحقق لهم النجاح في المستقبل؛ إذ إنَّ نجاحهم لن يعتمد على ما يحصلون عليه من درجات في الامتحانات فحسب، بل بالأحرى على مدى إتقانهم الكفايات والمهارات في القرن الحادي والعشرين.

رسالتنا للمدارس الأخرى هي المحافظة على مبادئ مدرستكم؛ وتحديد مركزكم بدقة بالغة، والتعرف على هويتكم، وأسباب تقديم منهج التعليم المطبق لديكم، والتعامل بدقة مع عملية المراجعة للهيئة والاستفادة منها، ومشاركة أفضل الممارسات مع المدارس الأخرى، والانفتاح نحو التعلم منها؛ إذ إنَّ هدفنا بصفتنا معلمين يتمحور في تحسين التعليم لجميع الطلبة في مملكة البحرين، بصرف النظر عن المدرسة المسجلين فيها.

القصة الثالثة:

معهد البحرين للموسيقى

التأسيس	المحافظة	الهيئة الإدارية	الهيئة التعليمية	عدد الطلبة	لغة التدريس	
2000	العاصمة	5	13	2939	اللغة الإنجليزية	2014 - 2011 2017

الدكتور مبارك نجم
مدير المعهد

طريق وخطوات الامتياز:

معهد البحرين للموسيقى صرحٌ ثقافي تربوي، استطاع منذ تأسيسه في العام 2000، أن ينشأ لنفسه مكانة مرموقة في مملكة البحرين، ويحقق سمعة طيبة على المستوى الخليجي في فترة قياسية من خلال ما يقدمه من برامج ودورات موسيقية.

هذا، ما قاله المايسترو الدكتور مبارك نجم رئيس معهد البحرين للموسيقي، الذي يطرح برامج موسيقية صممت وفق أحدث الوسائل التعليمية المتبعة في العالم، والتي من بينها مقررات المجلس الموحد للمدارس الموسيقية الملكية البريطانية، حيث يشرف على تدريسها فريق تعليمي مؤهل من أساتذة عرب وأجانب من ذوي المؤهلات العالية والخبرة الواسعة.

وبحسب المايسترو الدكتور نجم، فإن للمعهد إستراتيجية تطويرية مستمرة وفق أحدث المستجدات في مجال عمل المعهد، حيث يتم استحداث برامج تدريبية لدراسة جميع الآلات الموسيقية، التي تتناسب مع جميع الأعمار والمستويات للراغبين في تنمية مواهبهم الموسيقية.

كما يحرص القائمون على معهد البحرين للموسيقى تنظيم الحفلات الموسيقية بصورة مستمرة، لإتاحة الفرصة للمتدربين؛ لتعزيز ثقتهم بأنفسهم أثناء العزف.

وإيمانًا من المعهد بأهمية تشجيع المتدربين على الحضور والالتزام بالضوابط العامة في المؤسسات التعليمية، فقد تم استحداث نظام إلكتروني للتسجيل، ومتابعة ملف المتدرب، ومجريات العملية التعليمية عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالمعهد، بالإضافة إلى رصد حضور المتدربين، والتواصل معهم من خلال الرسائل الإلكترونية المرتبطة بالنظام الجديد.

دور الهيئة:

يؤكد المايسترو الدكتور مبارك نجم بأننا جميعا في المعهد، نشعر بفخر واعتزاز في الحصول على تقدير: «ممتاز» في (3) دورات متتالية في مراجعات هيئة جودة التعليم والتدريب؛ مما كان لهذا الإنجاز الدور الإيجابي في تطوير المعهد، والكشف عن الجوانب التي يمكن تطويرها؛ مما أعطى المعهد الثقة للقيام بالعديد من التحسينات والتطوير؛ من أجل الارتقاء بعمليتي التعليم والتعلم.

وبحسب المايسترو الدكتور مبارك نجم رئيس المعهد «بناء على نتائج المراجعات التي اجتازها المعهد بجدارة، والأخذ بالتوصيات والملاحظات من فريق العمل؛ بهدف وضع خطط التطوير؛ من أجل تقديم الأفضل لمتدربي المعهد، فقد تم استحداث مناهج تدريس منها Trinity College Syllabus»، و BMI Level Exams، بالإضافة إلى مناهج ABRSM، كما قام المعهد بمراجعة طرائق تقييم الامتحانات الداخلية وتطويرها، واستحداث نظام إلكتروني، وتطوير مرافق المعهد».

وفي هذا الجانب، فإن إدارة المعهد وموظفيه يقومون بمتابعة مستمرة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئة، وتوفير كافة التقارير والبيانات، وعرضها بكل شفافية، من خلال عقد الاجتماعات التي يتم خلالها توزيع المهام على الموظفين؛ لإشراكهم في توفير متطلبات الهيئة بالتنسيق والمتابعة الدورية مع الإدارة للاطلاع على مجريات العمل.

وحرصت إدارة المعهد على الاستفادة من التقارير المقدمة من قبل الهيئة بعد المراجعة، حيث تم تسجيل جميع الملاحظات والنقاط اللازم تطويرها، ووضع خطة لتحسين العمل في المعهد في الجوانب الإدارية، بالالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ الخطط والتطوير، وعمل التقييم الدوري والمراجعة للجوانب التي تم تطويرها وقياس مدى تأثيرها على سير العمل وتحسين جودة التعليم في المعهد.

رسالة المعهد للمؤسسات التدريبية:

يقول مدير معهد البحرين للموسيقى المايسترو الدكتور مبارك نجم: «إنَّ التعليم رسالة وأمانة تتطلب من حاملها الإخلاص في العطاء والصدق في المعاملة، والحرص الدائم على العمل بكل أمانة ووفاء، ومن مسئولياتنا تطوير كفاءات، وإمكانيات، ومهارات الكفاءات والخبرات الوطنية في كافة مجالات الموسيقى، بتوفير أفضل البرامج المعتمدة وتعيين الفرق القادرة على توصيل الرسالة بصورة صحيحة، وإن تدريس الموسيقى للبحرينيين، والمقيمين، والوافدين لكافة الأعمار والمستويات وفق أحدث الأساليب والمناهج التعليمية العالمية بلا شك؛ سوف يساهم بالنهوض بالحركة الموسيقية في مملكة البحرين».

الملاحق

الملاحق

مراجعة أداء المدارس الحكومية

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
1		مدرسة العروبة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
2		مدرسة هاجر الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
3		مدرسة رابعة العدوية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
4		مدرسة الروضة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
5		مدرسة عين جالوت الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
6		مدرسة كرانة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
7		مدرسة الخوارزمي الابتدائية للبنين	1: ممتاز	1: ممتاز
8		مدرسة سمية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
9		مدرسة السهلة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
10		مدرسة حطين الابتدائية للبنين	1: ممتاز	1: ممتاز
11		مدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
12		مدرسة خولة الثانوية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
13		مدرسة المحرق الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
14		مدرسة القادسية الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
15		مدرسة سار الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
16		مدرسة سار الثانوية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
17		مدرسة الصفا الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
18		مدرسة البلاد القديم الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
19		مدرسة زبيدة الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
20		مدرسة السنابس الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
21		مدرسة عراد الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
22		مدرسة فاطمة بنت أسد الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
23		مدرسة جد حفص الثانوية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
24		مدرسة سكينة بنت الحسين الابتدائية للبنات	3: مرض	1: ممتاز
25		مدرسة أبو فراس الحمداني الابتدائية للبنين	3: مرض	1: ممتاز
26		مدرسة مريم بنت عمران الابتدائية للبنات	3: مرض	1: ممتاز
27		مدرسة أم أيمن الابتدائية للبنات	3: مرض	1: ممتاز
28		مدرسة عائشة أم المؤمنين الابتدائية للبنات	-	1: ممتاز

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

29		مدرسة أم سلمة الإعدادية للبنات	1: ممتاز	2: جيّد
30		مدرسة توبلي الابتدائية للبنات	1: ممتاز	2: جيّد
31		مدرسة الجزيرة الابتدائية للبنين	2: جيّد	2: جيّد
32		مدرسة حفصة أم المؤمنين الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
33		مدرسة الديه الابتدائية الإعدادية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
34		مدرسة النبيه صالح الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
35		مدرسة قرطبة الإعدادية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
36		مدرسة سند الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
37		مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية للبنات *	2: جيّد	2: جيّد
38		مدرسة سترة الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
39		مدرسة القدس الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
40		مدرسة زنوبيا الإعدادية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
41		مدرسة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة الابتدائية للبنين	2: جيّد	2: جيّد
42		مدرسة النعيم الثانوية للبنين	2: جيّد	2: جيّد
43		مدرسة أميمة بنت النعمان الثانوية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
44		مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
45		مدرسة النور الثانوية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
46		مدرسة غرناطة الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
47		مدرسة الدراز الإعدادية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
48		مدرسة سترة الإعدادية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
49		مدرسة سترة الثانوية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
50		مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
51		مدرسة الدراز الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
52		مدرسة أبو العلاء المعري الابتدائية للبنين	3: مرض	2: جيّد
53		مدرسة المحرق الثانوية للبنات	3: مرض	2: جيّد
54		مدرسة طيطلة الابتدائية للبنات	3: مرض	2: جيّد
55		مدرسة الحورة الثانوية للبنات	3: مرض	2: جيّد
56		مدرسة البسيتين الابتدائية للبنات	3: مرض	2: جيّد
57		مدرسة عالي الابتدائية للبنات	3: مرض	2: جيّد
58		مدرسة الدير الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	2: جيّد
59		مدرسة سلماباد الابتدائية للبنات	3: مرض	2: جيّد
60		مدرسة الاستقلال الثانوية للبنات	3: مرض	2: جيّد
61		مدرسة الحنينية الابتدائية للبنات	3: مرض	2: جيّد
62		مدرسة البسيتين الإعدادية للبنات	3: مرض	2: جيّد
63		مدرسة ابن النفيس الابتدائية للبنين	3: مرض	2: جيّد
64		مدرسة بوري الابتدائية للبنات	3: مرض	2: جيّد

* مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية الإعدادية للبنات سابقًا

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

65		مدرسة حسان بن ثابت الابتدائية للبنين	3: مرض	2: جيّد
66		مدرسة المستقبل الابتدائية للبنات	2: جيّد	
67		مدرسة النويدرات الابتدائية للبنات	2: جيّد	
68		مدرسة شهركان الابتدائية للبنات	2: جيّد	
69		مدرسة أم كلثوم الإعدادية للبنات	2: جيّد	3: مرض
70		مدرسة فاطمة بنت الخطاب الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرض
71		مدرسة الحد الثانوية للبنات*	2: جيّد	3: مرض
72		مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنات	2: جيّد	3: مرض
73		مدرسة زينب الإعدادية للبنات	2: جيّد	3: مرض
74		مدرسة المنهل الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرض
75		مدرسة المتنبي الابتدائية للبنين	2: جيّد	3: مرض
76		مدرسة بيت الحكمة الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرض
77		مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرض
78		مدرسة رقية الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرض
79		مدرسة توبلي الابتدائية للبنين	2: جيّد	3: مرض
80		مدرسة ابن سينا الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
81		مدرسة أبو بكر الصديق الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
82		مدرسة بوري الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
83		مدرسة السنابس الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
84		مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
85		مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات	3: مرض	3: مرض
86		مدرسة المعرفة الثانوية للبنات	3: مرض	3: مرض
87		مدرسة الخنساء الابتدائية للبنات	3: مرض	3: مرض
88		مدرسة خالد بن الوليد الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
89		مدرسة صفية بنت عبدالمطلب الابتدائية للبنات**	3: مرض	3: مرض
90		مدرسة جد حفص الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
91		مدرسة عالي الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
92		مدرسة نسيبة بنت كعب الابتدائية للبنات	3: مرض	3: مرض
93		مدرسة عمر بن عبدالعزيز الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
94		مدرسة جو الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
95		مدرسة القيروان الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
96		مدرسة جد حفص الثانوية الصناعية للبنين	3: مرض	3: مرض
97		مدرسة الوفاء الثانوية للبنات***	3: مرض	3: مرض
98		مدرسة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الثانوية للبنين	3: مرض	3: مرض
99		مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين	3: مرض	3: مرض

* مدرسة الحد الإعدادية الثانوية للبنات سابقًا

** مدرسة صفية بنت عبد المطلب الابتدائية الإعدادية للبنات في الدورة الثانية

*** مدرسة مدينة عيسى الثانوية التجارية للبنات سابقًا

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

100		المعهد الديني الجعفري	3: مرض	3: مرض
101		مدرسة النزهة الابتدائية للبنات	3: مرض	3: مرض
102		مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين	3: مرض	3: مرض
103		مدرسة العهد الزاهر الثانوية للبنات	3: مرض	3: مرض
104		مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
105		مدرسة صلاح الدين الأيوبي الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
106		مدرسة الرشيد الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
107		مدرسة الرفاع الغربي الثانوية للبنات	3: مرض	3: مرض
108		مدرسة سار الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
109		مدرسة عالي الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
110		مدرسة أحمد العمران الثانوية للبنين	3: مرض	3: مرض
111		مدرسة بلقيس الابتدائية للبنات	3: مرض	3: مرض
112		مدرسة يثرب الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
113		مدرسة السنابس الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
114		مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنات	3: مرض	3: مرض
115		مدرسة حليمة السعدية الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
116		مدرسة سبأ الابتدائية للبنات	3: مرض	3: مرض
117		مدرسة باربار الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
118		مدرسة خديجة الكبرى الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
119		مدرسة أم القرى الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
120		مدرسة الضياء الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
121		مدرسة قلالي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرض
122		مدرسة الروضة الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرض
123		مدرسة سعد بن أبي وقاص الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرض
124		مدرسة البسيتين الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرض
125		مدرسة المحرق الثانوية للبنين	4: غير ملائم	3: مرض
126		مدرسة الأندلس الابتدائية للبنات	4: غير ملائم	3: مرض
127		مدرسة الدير الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرض
128		مدرسة عراد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرض
129		مدرسة العلاء الحضرمي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرض
130		مدرسة الوادي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرض
131		مدرسة المنامة الثانوية للبنات	3: مرض	
132		مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين	3: مرض	
133		مدرسة السلام الابتدائية للبنات	3: مرض	
134		المعهد الديني الابتدائي	3: مرض	

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

135		مدرسة الحد الإعدادية للبنات	3: مرض
136		مدرسة الشروق الثانوية للبنات	3: مرض
137		مدرسة عالي الإعدادية للبنين	2: جيّد
138		مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	3: مرض
139		مدرسة عسكر الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرض
140		مدرسة الرفاع الشرقي الإعدادية للبنات	3: مرض
141		مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرض
142		مدرسة عراد الإعدادية للبنات	3: مرض
143		مدرسة الرفاع الغربي الإعدادية للبنات	3: مرض
144		مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنين	3: مرض
145		مدرسة الإمام علي الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرض
146		مدرسة الرازي الابتدائية للبنين	3: مرض
147		مدرسة الرفاع الإعدادية للبنين	3: مرض
148		مدرسة بدر الكبرى الابتدائية للبنين	3: مرض
149		مدرسة السلمانية الإعدادية للبنين	3: مرض
150		مدرسة التعاون الثانوية للبنين	3: مرض
151		مدرسة جابر بن حيان الابتدائية للبنين	3: مرض
152		مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنات	3: مرض
153		مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	3: مرض
154		مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	3: مرض
155		مدرسة عبدالرحمن الناصر الإعدادية للبنين*	3: مرض
156		مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض
157		مدرسة اليرموك الابتدائية للبنين	3: مرض
158		مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرض
159		مدرسة القضيبية الابتدائية الإعدادية للبنين**	3: مرض
160		مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين	3: مرض
161		مدرسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين	3: مرض
162		مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	4: غير ملائم
163		مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
164		مدرسة جد حفص الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
165		المعهد الديني الإعدادي الثانوي	4: غير ملائم
166		مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
167		مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
168		مدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
169		مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
170		مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم

* مدرسة عبدالرحمن الناصر الابتدائية الإعدادية للبنين في الدورة الثانية
** مدرسة القضيبية الإعدادية للبنين في الدورة الثانية

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

171		مدرسة البديع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
172		مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
173		مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
174		مدرسة كرزكان الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
175		معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	4: غير ملائم	4: غير ملائم
176		مدرسة المنذر بن ساوى التميمي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
177		مدرسة أبو صيبع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
178		مدرسة الإمام الطبري الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
179		مدرسة الحد الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
180		مدرسة ابن طفيل الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
181		مدرسة الفارابي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
182		مدرسة المأمون الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
183		مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنات*	4: غير ملائم	4: غير ملائم
184		مدرسة سند الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
185		مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
186		مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
187		مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
188		مدرسة التضامن الثانوية للبنات	4: غير ملائم	4: غير ملائم
189		مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
190		مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
191		مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
192		مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
193		مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
194		مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
195		مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
196		مدرسة سترة الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
197		مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
198		مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	4: غير ملائم	
199		مدرسة الوحدة الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
200		مدرسة غازي القصيبي الثانوية للبنات	4: غير ملائم	
201		مدرسة الحد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
202		مدرسة الخليج العربي الابتدائية الإعدادية للبنات**	4: غير ملائم	
203		مدرسة السهلة الابتدائية الاعدادية للبنين	4: غير ملائم	
204		مدرسة أوال الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
205		مدرسة البديع الابتدائية الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	
206		مدرسة الإمام مالك بن أنس الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	

* مدرسة مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية للبنات سابقًا

** مدرسة الخليج العربي الإعدادية للبنات سابقًا

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية
التي حصلت على حكم «غير ملائم» في الدورة الثالثة

#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة في العام 2017-2018	زيارة المتابعة الأولى	زيارة المتابعة الثانية
1	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنات	قيْد التقدم	تقدم كافٍ
2	مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	تقدم كافٍ
3	مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	تقدم كافٍ
4	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنات	تقدم كافٍ	
5	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
6	مدرسة اليرموك الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
7	مدرسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
8	مدرسة القضيبية الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
9	مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
10	مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
11	مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
12	مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
13	مدرسة عبدالرحمن الناصر الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
14	مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	قيْد التقدم
15	مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
16	مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	تقدم غير كافٍ
17	مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	تقدم غير كافٍ
18	مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم غير كافٍ
19	مدرسة سترة الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم غير كافٍ

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال

#		المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	المرحلة	الأحكام في الدورة الأولى	الأحكام في الدورة الثانية
1		مدرسة سانت كريستوفر	الصف 1 - 13	1: ممتاز	1: ممتاز
2		المدرسة البريطانية في البحرين	الصف 1 - 13	1: ممتاز	1: ممتاز
3		مدرسة ابن خلدون الوطنية	الصف 1 - 12	1: ممتاز	1: ممتاز
4		مدرسة الرفاع فيوز الدولية	الصف 1 - 12	1: ممتاز	1: ممتاز
5		مدرسة بيان البحرين	الصف 1 - 12	2: جيّد	1: ممتاز
6		مدرسة نادين	الصف 1 - 6	2: جيّد	1: ممتاز
7		المدرسة الفرنسية	الصف 1 - 12	2: جيّد	2: جيّد
8		مدرسة الألفية الجديدة	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	2: جيّد
9		مدرسة الإبداع الخاصة	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	2: جيّد

10		مدارس الإيمان – قسم البنات	الصف 1 -12	3: مرض	2: جيّد
11		مدرسة لؤلؤة الخليج العربي	الصف 1 -12	3: مرض	2: جيّد
12		مدرسة النسيم الدولية	الصف 1 -12	3: مرض	2: جيّد
13		مدرسة الشيخة حصة للبنات	الصف 1 -12	3: مرض	2: جيّد
14		مدرسة النور العالمية	الصف 1 -12	2: جيّد	3: مرض
15		مدرسة عالية	الصف 1 - 10	2: جيّد	3: مرض
16		مدارس المعارف الحديثة	الصف 1 -12	2: جيّد	3: مرض
17		مدرسة النخيل الابتدائية	الصف 1 - 6	2: جيّد	3: مرض
18		مدرسة آسيا	الصف 1 - 10	3: مرض	3: مرض
19		مدرسة تايلوس	الصف 1 - 9	3: مرض	3: مرض
20		مدرسة الرجاء	الصف 1 -12	3: مرض	3: مرض
21		مدرسة الروابي الخاصة	الصف 1 -12	3: مرض	3: مرض
22		مدارس الشرق الأوسط التعليمية	الصف 1 -12	3: مرض	3: مرض
23		مدرسة الشويفات الدولية	الصف 1 12	3: مرض	3: مرض
24		مدرسة القلب المقدس	الصف 1 - 10	3: مرض	3: مرض
25		مدارس الفلاح الخاصة – قسم البنين – فرع المحرق	الصف 4 -12	3: مرض	3: مرض
26		مدارس الإيمان – قسم البنين	الصف 1 -12	3: مرض	3: مرض
27		المدرسة الهندية	الصف 1 -12	3: مرض	3: مرض
28		مدرسة عبدالرحمن كانو الدولية	الصف 1 -12	3: مرض	3: مرض
29		مدرسة المهد الداخلية – فرع سار	الصف 1 -10	4: غير ملائم	3: مرض
30		مدرسة حوار الدولية	الصف 1 -12	4: غير ملائم	3: مرض
31		مدرسة إينيزر الخاصة	الصف 1-6	4: غير ملائم	3: مرض
32		مدرسة المواهب العالمية والأطفال – فرع المنامة	الصف 1-8	4: غير ملائم	3: مرض
33		مدرسة الحكمة الدولية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	3: مرض
34		مدرسة بوابة المعالي الخاصة	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	3: مرض
35		مدرسة الوسام	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	3: مرض
36		المدرسة الباكستانية – فرع المنامة	الصف 1 - 5	4: غير ملائم	3: مرض
37		مدرسة المهد الداخلية – فرع الرفاع	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	3: مرض
38		المدرسة الأهلية	الصف 1 - 9	4: غير ملائم	3: مرض
39		مدرسة التعليم النوعي – فرع المنامة	الصف 1 - 3	4: غير ملائم	3: مرض
40		مدرسة الرؤية الحديثة	الصف 1 - 12	3: مرض	4: غير ملائم
41		مدرسة السلام	الصف 1 - 11	3: مرض	4: غير ملائم
42		المدرسة الهندية الجديدة	الصف 1 - 12	3: مرض	4: غير ملائم
43		مدرسة التعليم النوعي – فرع مقابة	الصف 1 - 11	3: مرض	4: غير ملائم
44		مدرسة ابن الهيثم الإسلامية	الصف 1 - 12	3: مرض	4: غير ملائم
45		مدرسة المواهب العالمية والأطفال – فرع الرفاع	الصف 1 - 8	3: مرض	4: غير ملائم
46		مدرسة المجد الخاصة	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

47		مدرسة أما الدولية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
48		المدرسة البنغلاديشية – البحرين	الصف 1 - 10	4: غير ملائم	4: غير ملائم
49		المدرسة الباكستانية – فرع مدينة عيسى	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
50		المدرسة الباكستانية الاردية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
51		مدرسة المدينة العالمية	الصف 1 - 10	4: غير ملائم	4: غير ملائم
52		مدرسة المهد الداخلية – فرع سماهيج	الصف 1 - 8	4: غير ملائم	4: غير ملائم
53		مدرسة الآفاق الحديثة – فرع جنوسان	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	4: غير ملائم
54		مدرسة المنار الخاصة	الصف 1 - 9	4: غير ملائم	4: غير ملائم
55		مدارس الفلاح الخاصة – قسم البنين– فرع عالي	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
56		مدارس الفلاح الخاصة – قسم البنات– فرع عالي	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
57		المدرسة الشرقية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم

زيارات المتابعة للمدارس الخاصة التي حصلت على حكم: «غير ملائم» في الدورة الثانية

#	المدارس الخاصة التي خضعت لزيارة المتابعة في العام 2017-2018	زيارة المتابعة الأولى	زيارة المتابعة الثانية
1	مدرسة المهد الداخلية – فرع سماهيج	تقدم كافٍ	
2	مدرسة المجد الخاصة	قيْد التقدم	قيْد التقدم
3	مدرسة ابن الهيثم الإسلامية	قيْد التقدم	قيْد التقدم
4	مدرسة المواهب العالمية والأطفال – فرع الرفاع	قيْد التقدم	
5	مدرسة المدينة العالمية	قيْد التقدم	
6	المدرسة البنغلاديشية – البحرين	تقدم غير كافٍ	

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

#		مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
1		مركز كيومان البحرين	1: ممتاز	1: ممتاز
2		المركز البريطاني للغات	1: ممتاز	1: ممتاز
3		معهد العاصمة	1: ممتاز	1: ممتاز
4		أكاديمية الخليج للطيران	1: ممتاز	1: ممتاز
5		إيميك للتدريب	2: جيّد	1: ممتاز
6		مركز بيرلتز للتدريب – البحرين	2: جيّد	1: ممتاز
7		المركز الثقافي والتعليمي الأمريكي	2: جيّد	1: ممتاز
8		مركز أورجين للتدريب	-	1: ممتاز
9		مركز كنوز اللغة التعليمي	-	1: ممتاز
10		جنتك للتدريب والتطوير	1: ممتاز	2: جيّد

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

11		معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	1: ممتاز	2: جيّد
12		معهد العلوم المالية	1: ممتاز	2: جيّد
13		المشرق للتدريب (مركز المشرق العربي للتدريب سابقًا)	1: ممتاز	2: جيّد
14		معهد المعلم	2: جيّد	2: جيّد
15		مركز السلامة للتدريب والاستشارات	2: جيّد	2: جيّد
16		معهد آر آر سي الشرق الأوسط (مغلق)	2: جيّد	2: جيّد
17		معهد فكتوري للتدريب والتطوير	2: جيّد	2: جيّد
18		تايلوس للتنمية البشرية	2: جيّد	2: جيّد
19		مركز نيوفارتس للتدريب	2: جيّد	2: جيّد
20		معهد لوجك للتدريب وتنمية الموارد البشرية	2: جيّد	2: جيّد
21		أي إل سي للتدريب	2: جيّد	2: جيّد
22		القبعة الصفراء للتدريب	2: جيّد	2: جيّد
23		مركز لندن للتدريب	2: جيّد	2: جيّد
24		مركز سيلفن التعليمي– البحرين	2: جيّد	2: جيّد
25		مركز هارفست للتدريب (مركز الحصاد للتدريب سابقًا)	2: جيّد	2: جيّد
26		معهد الغد للتدريب	2: جيّد	2: جيّد
27		مركز دار المعرفة	2: جيّد	2: جيّد
28		مركز آر آي سي آي للتدريب	-	2: جيّد
29		مركز البحرين العالمي لتطوير تجارة التجزئة (بيرد) (مغلق)	3: مرضٍ	2: جيّد
30		تطوير الأداء البشري	3: مرضٍ	2: جيّد
31		آفاق لتنمية الموارد البشرية	3: مرضٍ	2: جيّد
32		أبتك لتعليم الكمبيوتر	3: مرضٍ	2: جيّد
33		معهد بيت التعليم	3: مرضٍ	2: جيّد
34		معهد ليدرز للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	2: جيّد
35		معهد ترينتج بلاس	3: مرضٍ	2: جيّد
36		مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب	3: مرضٍ	2: جيّد
37		معهد سكور للتدريب	3: مرضٍ	2: جيّد
38		مركز باس لتدريب صيانة الطائرات	3: مرضٍ	2: جيّد
39		مركز التقنية والتدريب لجمعية المهندسين البحرينية	4: غير ملائم	2: جيّد
40		أكاديمية دلمون للكمبيوتر و العلوم الإدارية	4: غير ملائم	2: جيّد
41		مركز بزنس أفنيو للتدريب	-	2: جيّد
42		مركز بروكلاود للتدريب	-	2: جيّد
43		معهد الخليج لدراسات التأمين (مغلق)	2: جيّد	-
44		معهد إمبكت للتدريب	2: جيّد	
45		بريدج لحلول التدريب (مغلق)	2: جيّد	-
46		مركز أيه.آي.تي	2: جيّد	
47		معهد داينمك للتدريب (مغلق)	2: جيّد	-

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

48		مركز برلتز – البحرين	2: جيّد	
49		معهد عالم الخليج للتطوير الوظيفي والجودة (مغلق)	2: جيّد	-
50		معهد البحرين للضيافة والتجزئة	2: جيّد	3: مرض
51		معهد الوسط للتدريب والتطوير	2: جيّد	3: مرض
52		مركز تدريب – إرنست و يونغ	2: جيّد	3: مرض
53		معهد جولدن ترست للتدريب الإداري والتجاري والاستشارات	2: جيّد	3: مرض
54		ثنك سمارت للتطوير والتدريب	2: جيّد	3: مرض
55		المعهد الوطني للتدريب الصناعي	3: مرض	3: مرض
56		المعهد الحديث للعلوم والكمبيوتر	3: مرض	3: مرض
57		معهد دينا للتكنولوجيا	3: مرض	3: مرض
58		معهد البناء للتدريب (مغلق)	3: مرض	3: مرض
59		التفوق لحلول التدريب	3: مرض	3: مرض
60		الصناعي النفطي لخدمات التدريب	3: مرض	3: مرض
61		مركز آي ديزاين للتدريب	3: مرض	3: مرض
62		مركز مهارات اللغة الإنجليزية	3: مرض	3: مرض
63		مركز النجاح للتدريب	3: مرض	3: مرض
64		البديل للتدريب والتطوير	3: مرض	3: مرض
65		معهد الجزيرة الحديث	3: مرض	3: مرض
66		أوشو للتدريب	3: مرض	3: مرض
67		مركز ريجال الخليج للتدريب	3: مرض	3: مرض
68		مركز إنماء للتدريب والتطوير	3: مرض	3: مرض
69		معهد مارفل للتدريب الإداري	3: مرض	3: مرض
70		معهد البحرين للتكنولوجيا (مركز البحرين لريادة الأعمال والتكنولوجيا سابقًا)	3: مرض	3: مرض
71		المعهد الوطني للتكنولوجيا	4: غير ملائم	3: مرض
72		المعهد العالمي للعلوم الإدارية	4: غير ملائم	3: مرض
73		معهد الأوائل التعليمي	4: غير ملائم	3: مرض
74		معهد المحيط	4: غير ملائم	3: مرض
75		معهد المستقبل للتدريب والتطوير (مركز المير للتدريب سابقًا)	4: غير ملائم	3: مرض
76		مركز تي يو في نورد للتدريب	-	3: مرض
77		مركز مناهل للتدريب	-	3: مرض
78		مركز سيد للتدريب	-	3: مرض
79		مركز ريسورسيس للتدريب	-	3: مرض
80		مركز ذا ناين للتدريب	-	3: مرض
81		مركز مسار للتدريب والتطوير	-	3: مرض
82		مركز أويسس للتدريب	-	3: مرض
83		معهد أما الدولي للتدريب – البحرين	-	3: مرض

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

84		مركز مدار للتدريب	-	3: مرضٍ
85		مركز انفيتا للتدريب	-	3: مرضٍ
86		مركز ترين مي للتدريب	-	3: مرضٍ
87		معهد بروفيشنل للتدريب (معهد الأمل للدراسات و التدريب سابقًا) (مغلق)	3: مرضٍ	-
88		معهد براذرز للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	
89		معهد حنان للتدريب	3: مرضٍ	
90		معهد البحرين للتدريب	3: مرضٍ	
91		فلكس ترين للتدريب والتطوير (مغلق)	3: مرضٍ	-
92		مركز التصميم التكنولوجي للتدريب (مغلق)	3: مرضٍ	-
93		معهد الخليج الدولي (مغلق)	3: مرضٍ	-
94		مركز بروجاكس للتدريب (مغلق)	3: مرضٍ	-
95		معهد برستيج لتدريب الموارد البشرية (مغلق)	3: مرضٍ	-
96		استثمار للتدريب والتطوير (مغلق)	3: مرضٍ	-
97		معهد بيوتي فيس	3: مرضٍ	4: غير ملائم
98		مركز التنمية الإدارية	3: مرضٍ	4: غير ملائم
99		معهد الأضواء	3: مرضٍ	4: غير ملائم
100		معهد المورد	3: مرضٍ	4: غير ملائم
101		معهد البحرين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
102		معهد الحياة لتنمية الموارد البشرية	4: غير ملائم	4: غير ملائم
103		مركز غلوري التعليمي	-	4: غير ملائم
104		مركز تكوين للتدريب	-	4: غير ملائم
105		مركز برايت فيوجر للتدريب	-	4: غير ملائم
106		مركز التحدث بسهولة	4: غير ملائم	
107		معهد الأمجاد	4: غير ملائم	
108		معهد الإنجليزية بلاس	4: غير ملائم	
109		معهد نيوفجن للتدريب (مغلق)	4: غير ملائم	-
110		أكاديمية الخليج لتنمية الموارد البشرية	4: غير ملائم	
111		نوفوتك للتدريب (مغلق)	4: غير ملائم	-
112		مركز المنامة للتدريب (مغلق)	4: غير ملائم	-

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

المراكز الثقافية

#		مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
1		معهد البحرين للموسيقى	1: ممتاز	1: ممتاز
2		مركز هارموني للموسيقى	-	1: ممتاز
3		معهد الحياة في الموسيقى	1: ممتاز	2: جيّد
4		مركز البحرين للباليه	2: جيّد	
5		المدرسة للفنون	3: مرضٍ	3: مرضٍ
6		المعهد الهندي للفنون الأدائية	3: مرضٍ	3: مرضٍ
7		كلابون آرت سنتر	4: غير ملائم	

زيارات المتابعة لمؤسسات التدريب التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»

#	مؤسسات التدريب المهني التي خضعت لزيارة المتابعة في العام 2017-2018	زيارة المتابعة الأولى	زيارة المتابعة الثانية
1	مركز تكوين للتدريب	تقدم كافٍ	
2	كلابون آرت سنتر	تقدم غير كافٍ	قيد التقدم
3	مركز برايت فيوجر للتدريب	قيد التقدم	
4	معهد البحرين	تقدم غير كافٍ	
5	معهد الحياة لتنمية الموارد البشرية	تقدم غير كافٍ	
6	معهد المورد	تقدم غير كافٍ	
7	مركز غلوري التعليمي	تقدم غير كافٍ	

مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي
مراجعات البرامج الأكاديمية (المرحلة الثانية)
مجال العلوم الطبية والصحية

#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	الجامعة الأهلية بكالوريوس العلوم في العلاج الطبيعي – كلية العلوم الطبية والصحية	2012	4	جدير بالثقة
2	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية بكالوريوس في الطب، وبكالوريوس في الجراحة، وبكالوريوس في القبالة و التوليد – كلية الطب	2012	4	جدير بالثقة
3	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية بكالوريوس العلوم في التمريض – كلية التمريض والقبالة	2012	4	جدير بالثقة
4	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية بكالوريوس العلوم – التجسير في التمريض – كلية التمريض والقبالة	2012	4	جدير بالثقة
5	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية ماجستير العلوم في التمريض – كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	2012	4	جدير بالثقة

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

6	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في التمريض – كلية العلوم الطبية	2012	4	جدير بالثقة
7	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في التمريض للممرضين المسجلين – كلية العلوم الطبية	2012	4	جدير بالثقة
8	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية – كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	2012	0	غير جدير بالثقة
9	جامعة أما الدولية – البحرين دكتور في الطب – كلية الطب	2012	0	غير جدير بالثقة

مجال تقنية المعلومات وعلوم الحاسوب

#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة/ زيارة تتبعية	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية الأولى	نتيجة الزيارة التتبعية الثانية
1	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في نظم المعلومات – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة		
2	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في علم الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة		
3	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في هندسة الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة		
4	الجامعة الأهلية بكالوريوس في النُّظُم المُوزّعة والوسائط المتعددة – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة		
5	الجامعة الأهلية بكالوريوس في تقنية المعلومات – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة		
6	الجامعة الأهلية ماجستير في تقنية المعلومات وعِلم الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة		
7	الجامعة العربية المفتوحة – البحرين بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات والحوسبة – كلية دراسات الحاسوب	2013	4	جدير بالثقة		
8	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس علوم في علم الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	1	غير جدير بالثقة		
9	جامعة أما الدولية – البحرين ماجستير علوم في علم الحاسوب – كلية دراسات الحاسوب	2013	0	غير جدير بالثقة		
10	الجامعة الخليجية بكالوريوس هندسة الحاسوب ونُظُم المعلومات – كلية هندسة الحاسوب والعلوم	2013	0	غير جدير بالثقة		
11	الجامعة الخليجية بكالوريوس هندسة اتصالات الحاسوب – كلية هندسة الحاسوب والعلوم	2013	0	غير جدير بالثقة		

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

12	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في علم الحاسوب – كلية الآداب والعلوم	2018	3	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم	
13	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات – كلية تقنية المعلومات	2015	1	غير جدير بالثقة	تقدم ملائم	
14	كلية البحرين الجامعية بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات	2017	2	قدر محدود من الثقة	تقدم غير ملائم	تقدم غير ملائم
15	جامعة أما الدولية – البحرين بكالوريوس في علوم الحاسوب – كلية دراسات الحاسوب	2017	1	غير جدير بالثقة	تقدم غير ملائم	تقدم ملائم

مجال إدارة الأعمال

#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة/ زيارة تتبعية	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية
1	الجامعة الأهلية ماجستير العلوم في الإدارة الهندسية جامعة جورج واشنطن الأمريكية مقدّم من قبل كلية إدارة الأعمال والدراسات المالية	2017	4	جدير بالثقة	
2	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية (يؤدي إلى بكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية) – برامج جامعة بانغور	2017	4	جدير بالثقة	
3	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية (يؤدي إلى بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية أو بكالوريوس في إدارة الأعمال والدراسات المالية) – برامج جامعة بانغور	2017	4	جدير بالثقة	
4	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية الدبلوم في التمويل الإسلامي (يؤدي إلى بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية) – برامج جامعة بانغور	2017	4	جدير بالثقة	
5	جامعة البحرين بكالوريوس إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
6	جامعة البحرين بكالوريوس التسويق – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
7	جامعة البحرين بكالوريوس المحاسبة – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
8	جامعة البحرين بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
9	جامعة البحرين ماجستير إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
10	الجامعة الأهلية بكالوريوس في المحاسبة والعلوم المالية – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة	
11	الجامعة الأهلية بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة	
12	الجامعة الأهلية بكالوريوس في الاقتصاد والمال – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة	

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

13	الجامعة الأهلية بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة	
14	الجامعة الأهلية بكالوريوس في الإدارة والتسويق – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة	
15	الجامعة الأهلية ماجستير في إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة	
16	الجامعة العربية المفتوحة بكالوريوس في إدارة الأعمال / أنظمة إدارية – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
17	الجامعة العربية المفتوحة ماجستير في إدارة الأعمال مُقدَّم من الجامعة الماليزية المفتوحة وباستضافة الجامعة العربية المفتوحة – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
18	بوليتكنك البحرين بكالوريوس في إدارة اللوجستيات العالمية – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
19	بوليتكنك البحرين بكالوريوس إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
20	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	4	جدير بالثقة	
21	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس العلوم الإدارية في الموارد البشرية – كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	4	جدير بالثقة	
22	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية – كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	4	جدير بالثقة	
23	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في إدارة الأعمال – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة	
24	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في المحاسبة – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة	
25	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في العلوم المالية والمحاسبة – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة	
26	جامعة العلوم التطبيقية ماجستير في إدارة الأعمال – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة	
27	جامعة العلوم التطبيقية الماجستير في إدارة الموارد البشرية – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة	
28	جامعة المملكة بكالوريوس في إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
29	جامعة المملكة بكالوريوس في الإدارة المالية والمحاسبة – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
30	جامعة المملكة بكالوريوس في الإدارة المالية والمصرفية – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة	
31	الجامعة الخليجية بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية – كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	4	جدير بالثقة	
32	الجامعة الخليجية بكالوريوس في إدارة الموارد البشرية – كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	4	جدير بالثقة	
33	جامعة العلوم التطبيقية بكالوريوس في العلوم السياسية – كلية العلوم الإدارية	2017	3	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم
34	جامعة العلوم التطبيقية بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية – كلية العلوم الإدارية	2017	3	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

35	جامعة العلوم التطبيقية ماجستير المحاسبة والتمويل – كلية العلوم الإدارية	2017	3	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم
36	جامعة أما الدولية – البحرين بكالوريوس العلوم في نظم المعلومات الإدارية – كلية العلوم المالية والإدارية	2016	2	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم
37	الجامعة الخليجية بكالوريوس في الإعلام (بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة) – كلية العلوم الإدارية والمالية	2017	1	غير جدير بالثقة	تقدم ملائم
38	جامعة أما الدولية – البحرين بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية – كلية العلوم المالية والإدارية	2016	0	غير جدير بالثقة	تقدم ملائم
39	جامعة أما الدولية – البحرين ماجستير في إدارة الأعمال – كلية العلوم المالية والإدارية	2016	0	غير جدير بالثقة	تقدم ملائم
40	كلية البحرين الجامعية بكالوريوس في إدارة الأعمال – قسم إدارة الأعمال	2017	2	قدر محدود من الثقة	تقدم غير ملائم
41	كلية البحرين الجامعية ماجستير في إدارة الأعمال – قسم إدارة الأعمال	2017	0	غير جدير بالثقة	تقدم غير ملائم
42	الجامعة الخليجية بكالوريوس في إدارة الأعمال – كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	2	غير جدير بالثقة	
43	كلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال بكالوريوس في إدارة الأعمال (الإدارة، الأعمال اللوجستية، والمحاسبة الدولية) – كلية إدارة الأعمال	2017	0	غير جدير بالثقة	

مجال الحقوق

#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	جامعة المملكة بكالوريوس في القانون – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة
2	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في الحقوق – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة
3	جامعة البحرين البكالوريوس في الحقوق – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة
4	جامعة البحرين الماجستير في القانون العام – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة
5	جامعة البحرين الماجستير في القانون الخاص – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مجال الهندسة، الاتصالات، تقنية المعلومات والتصميم

#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة/ زيارة تتبعية	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية
1	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في العمارة – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة	
2	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة	
3	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في الهندسة المدنية – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة	
4	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في الهندسة الكهربائية – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة	
5	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في الهندسة الإلكترونية – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة	
6	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في الهندسة الكيميائية – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة	
7	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في هندسة الأجهزة الدقيقة والتحكم في العمليات الصناعية – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة	
8	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في الهندسة الميكانيكية – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة	
9	الجامعة الأهلية بكالوريوس في هندسة الهاتف الجوال والشبكات – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة	
10	الجامعة الأهلية بكالوريوس في هندسة الحاسب الآلي والاتصالات – كلية الهندسة	2016	4	جدير بالثقة	
11	بوليتكنك البحرين البكالوريوس في تقنية الهندسة – كلية الهندسة، والتصميم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015	4	جدير بالثقة	
12	بوليتكنك البحرين البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات – كلية الهندسة، والتصميم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015	4	جدير بالثقة	
13	بوليتكنك البحرين البكالوريوس في التصميم المرئي – كلية الهندسة، والتصميم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015	4	جدير بالثقة	
14	بوليتكنك البحرين البكالوريوس في الإعلام الإلكتروني – كلية الهندسة، والتصميم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015	4	جدير بالثقة	
15	جامعة المملكة بكالوريوس العلوم في الهندسة المعمارية – كلية الهندسة المعمارية والتصميم	2018	3	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم
16	جامعة المملكة البكالوريوس في التصميم الداخلي – كلية الهندسة المعمارية والتصميم	2018	2	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم
17	جامعة أما الدولية بكالوريوس العلوم في هندسة الميكاترونكس – كلية الهندسة	2018	3	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم
18	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في التصميم الداخلي – كلية الآداب والعلوم	2018	3	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم
19	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في التصميم الجرافيكي – كلية الآداب والعلوم	2018	3	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

20	الجامعة الأهلية بكالوريوس في التصميم الداخلي – كلية الآداب والعلوم	2017	1	غير جدير بالثقة	
21	جامعة أما الدولية بكالوريوس العلوم في هندسة تقنية المعلومات – كلية الهندسة	2015	1	غير جدير بالثقة	
22	الجامعة الخليجية البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي – كلية الهندسة	2017	0	غير جدير بالثقة	

مجال التربية، العلوم، الفنون

#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة/ زيارة تتبعية	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية
1	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في الكيمياء – كلية العلوم	2017	4	جدير بالثقة	
2	جامعة البحرين بكالوريوس علوم الحياة – كلية العلوم	2017	4	جدير بالثقة	
3	جامعة البحرين بكالوريوس علوم في الرياضيات – كلية العلوم	2017	4	جدير بالثقة	
4	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في الإحصاء وبحوث العمليات – كلية العلوم	2017	4	جدير بالثقة	
5	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في الفيزياء – كلية العلوم	2017	4	جدير بالثقة	
6	جامعة البحرين الماجستير في اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب	2017	4	جدير بالثقة	
7	جامعة البحرين بكالوريوس التربية – كلية البحرين للمعلمين	2016	4	جدير بالثقة	
8	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي – كلية الفنون والتصميم	2016	4	جدير بالثقة	
9	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس الفنون في التصميم الجرافيكي – كلية الفنون والتصميم	2016	4	جدير بالثقة	
10	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس الفنون في تصميم الأزياء – كلية الفنون والتصميم	2016	4	جدير بالثقة	
11	الجامعة الملكية للبنات ماجستير في إدارة التصميم – كلية الفنون والتصميم	2016	4	جدير بالثقة	
12	جامعة البحرين البكالوريوس في الإعلام – كلية الآداب	2017	3	قدر محدود من الثقة	
13	جامعة البحرين الماجستير في الإعلام – كلية الآداب	2017	3	قدر محدود من الثقة	
14	جامعة البحرين البكالوريوس في السياحة – كلية الآداب	2017	3	قدر محدود من الثقة	
15	جامعة البحرين البكالوريوس في التاريخ – كلية الآداب	2017	3	قدر محدود من الثقة	
16	جامعة البحرين البكالوريوس في علم الاجتماع – كلية الآداب	2017	3	قدر محدود من الثقة	
17	جامعة البحرين الماجستير في القياس والتقويم التربوي – كلية الآداب	2017	3	قدر محدود من الثقة	
18	جامعة البحرين الماجستير في علم النفس الإرشادي – كلية الآداب	2017	3	قدر محدود من الثقة	
19	جامعة البحرين البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها – كلية الآداب	2017	3	قدر محدود من الثقة	
20	جامعة البحرين الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية – كلية الآداب	2017	3	قدر محدود من الثقة	

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

21	جامعة البحرين البكالوريوس في الدراسات الإسلامية – كلية الآداب	2017	3	قدر محدود من الثقة	
22	جامعة البحرين البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب	2017	3	قدر محدود من الثقة	
23	جامعة البحرين بكالوريوس التربية الرياضية – كلية التربية الرياضية	2017	2	قدر محدود من الثقة	
24	الجامعة الأهلية بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة – كلية الآداب والعلوم	2017	2	غير جدير بالثقة	
25	كلية البحرين الجامعية بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة – قسم الاتصال والوسائط المتعددة	2016	0	غير جدير بالثقة	

عمليات الإطار الوطني للمؤهلات
الإدراج المؤسسي
المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تم إدراجها في الإطار الوطني للمؤهلات

#	اسم المؤسسة	الحكم
1	الجامعة الأهلية	التعليم العالي
2	الجامعة الملكية للبنات	التعليم العالي
3	جامعة البحرين	التعليم العالي
4	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية	التعليم العالي
5	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)	التعليم العالي
6	جامعة العلوم التطبيقية	التعليم العالي
7	جامعة المملكة	التعليم العالي
8	الجامعة الخليجية	التعليم العالي
9	معهد البحرين للتدريب	التدريب المهني
10	جنتك للتدريب والتطوير	التدريب المهني
11	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	التدريب المهني
12	المعهد الوطني للتدريب الصناعي	التدريب المهني
13	مركز السلامة للتدريب والاستشارة	التدريب المهني
14	المركز البريطاني للغات	التدريب المهني
15	تايلوس للتنمية البشرية	التدريب المهني
16	أفاق لتنمية الموارد البشرية	التدريب المهني
17	مركز بروكلاود للتدريب	التدريب المهني
18	أكاديمية الخليج للطيران	التدريب المهني

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

تسكين المؤهلات الوطنية
المؤهلات الوطنية التي تم تسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات حسب المستوى

#	المستوى	اسم المؤهل	المؤسسة
1	2	دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الأول 1A)	المركز البريطاني للغات
2		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الأول 1B)	المركز البريطاني للغات
3		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الأول 1C)	المركز البريطاني للغات
4		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الأول 1D)	المركز البريطاني للغات
5	3	المؤهل المهني في السلامة من الحريق	مركز السلامة للتدريب والاستشارة
6	5	الشهادة الوطنية في إدارة المكاتب	معهد البحرين للتدريب
7	6	الدبلوم في تقنية المعلومات الاتصالات	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
8		الشهادة في التدريس والتعلم الجامعي	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
9		دبلوما في إدارة الأعمال	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
10		الدبلوما الوطنية في إدارة الموارد البشرية	معهد البحرين للتدريب
11		الدبلوما الوطنية في إدارة المخازن	معهد البحرين للتدريب
12		الدبلوما الوطنية في إدارة المشتريات وسلسلة التوريد	معهد البحرين للتدريب
13		الدبلوما الوطنية في المهارات الإشرافية	معهد البحرين للتدريب
14		الدبلوما الوطنية في صيانة الأجهزة الطبية	معهد البحرين للتدريب
15		الدبلوما الوطنية في الصيرفة الإسلامية والتمويل	معهد البحرين للتدريب
16		الدبلوما الوطنية في ممارسة التعليم والتدريب	معهد البحرين للتدريب
17		الدبلوم الوطني في إدارة الأعمال (المحاسبة)	معهد البحرين للتدريب
18	7	درجة مشارك في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الميكانيكية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
19		درجة مشارك في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الإلكترونية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
20		درجة مشارك في الإعلام الإلكتروني	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
21	8	البكالوريوس في علم الحاسوب	جامعة البحرين
22		بكالوريوس التمريض	جامعة البحرين
23		بكالوريوس في نظم المعلومات	جامعة البحرين
24		بكالوريوس في هندسة الحاسوب	جامعة البحرين
25		بكالوريوس علوم الحياة	جامعة البحرين
26		بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية	الجامعة الأهلية

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

27		درجة البكالوريوس في الإدارة والتسويق	الجامعة الأهلية
28		درجة البكالوريوس في المحاسبة والعلوم المالية	الجامعة الأهلية
29		درجة البكالوريوس في الاقتصاد والمال	الجامعة الأهلية
30		درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية	الجامعة الأهلية
31		درجة البكالوريوس في تكنولوجيا المعلومات	الجامعة الأهلية
32		درجة البكالوريوس في أنظمة الوسائط المتعددة	الجامعة الأهلية
33		درجة البكالوريوس في هندسة الحاسب الآلي والاتصالات	الجامعة الأهلية
34		درجة البكالوريوس في هندسة الهاتف الجوال والشبكات	الجامعة الأهلية
35		البكالوريوس في الإعلام الإلكتروني	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
36		البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص تصميم الشبكات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
37		البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص البرمجة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
38		البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص نظم قواعد البيانات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
39		البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص إدارة نظم المعلومات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
40	8	البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص التسويق)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
41		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص الإدارة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
42		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص المحاسبة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
43		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص الأعمال المصرفية والمالية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
44		البكالوريوس في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الإلكترونية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
45		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص إدارة الموارد البشرية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
46		البكالوريوس في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الميكانيكية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
47		البكالوريوس في التمريض	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية
48		بكالوريوس العلوم في التمريض – برنامج التجسير	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية
49		بكالوريوس إدارة الأعمال في الدراسات المالية والمصرفية	الجامعة الملكية للبنات
50		بكالوريوس إدارة الأعمال في إدارة الأعمال الدولية	الجامعة الملكية للبنات
51		بكالوريوس إدارة الاعمال في الموارد البشرية	الجامعة الملكية للبنات
52	9	درجة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات وعلم الحاسوب	الجامعة الأهلية
53		ماجستير العلوم في التمريض	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

إسناد المؤهلات الأجنبية
المؤهلات الأجنبية التي تم إسنادها على الإطار الوطني للمؤهلات

#	المستوى	اسم المؤهل	الجهة المانحة للمؤهل	المؤسسة
1	5	شهادة تأسيسية في ممارسة إدارة الموارد البشرية	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) – المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد البحرين للتدريب 3- معهد فكتوري للتدريب والتطوير
2		دبلوم تأسيسي في ممارسة إدارة الموارد البشرية	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) – المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد البحرين للتدريب 3- معهد فكتوري للتدريب والتطوير
3		شهادة تأسيسية في التعلم والتطوير	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) – المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد فكتوري للتدريب والتطوير
4		دبلوم تأسيسي في التعلم والتطوير	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) – المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد فكتوري للتدريب والتطوير
5	9	ماجستير العلوم في الإدارة الهندسية	جامعة جورج واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية	الجامعة الأهلية
6		محاسب قانوني معتمد – المستوى الاحترافي	جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد أرنست اند يونغ

التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

www.bqa.gov.bh